القـدرات والإمكـانيات العسكرية
فى العالـم الإسلامى

لواء دكتور/ زكريا حسين

تواجه الدول الإسلامية بصفة عامة ضغوطاً شتى تسعى لفرض قيود متنوعة على تسليحها ونقل التقنية إليها، وتمتد هذه الضغوط إلى حد ربط القدرات والإمكانيات العسكرية للدول الإسلامية بقضايا التهديد للأمن والسلم العالمي، ويمتد ذلك إلى تهديد الاستقرار والأمن الإقليمي في بعض مناطق التوتر وعدم الاستقرار في العالم.

وعلى ضوء ذلك، فإن مشكلة تسليح القوات المسلحة للدول الإسلامية وما تواجهه من قيود مختلفة ومتعددة ومتنوعة، قد أصبحت من القضايا الملحة والمهمة في تفهم الفكر العسكري المعاصر؛ وهو ما يجعل من دراسة القدرات والإمكانيات العسكرية في عالمنا الإسلامي وعلاقاتها بسياسات وأنشطة التسلح العالمية، وأسلوب تخطيط وتقرير هذه السياسات ومتابعتها، يجعلها تحظى بأهمية عالية خاصة في مواجهة القوى العظمى والكبرى المسيطرة على التسلح وتقنياته المختلفة، وذلك بالقدر الذي يسمح بإعطاء صورة متكاملة عن القدرات والإمكانيات لبعض الدول الإسلامية التي تلعب دوراً محورياً وهاماً في رفع راية الإسلام والمسلمين في العالم.

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

أولها: القدرات والإمكانيات العسكرية في قارة أفريقيا.

ثانيها: القدرات والإمكانيات العسكرية في قارة آسيا.

ثالثها: قدرات وإمكانيات أسلحة الدمار الشامل في بعض الدول الإسلامية.

القسم الأول
القدرات والإمكانيات العسكرية في أفريقيا

أولا: جمهورية مصر العربية:

القوة المسلحة والقرن العشرون:

عانت سياسات التسلح المصرية من الكثير من المشاكل والمصاعب في مطلع القرن المنصرم؛ حيث كانت مصر في عصر "محمد علي" تعتمد ذاتيا على إمكانياتها في تصنيع السلاح والعتاد الحربي... إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً؛ حيث تدخلت القوى الخارجية لإضعاف مصر وتفتيت قواتها العسكرية، خاصة في عهد الاحتلال البريطاني الذي عمل على حرمانها من إقامة جيش وطني أو إمدادها بالسلاح، وركزت سلطة الاحتلال على أن يقتصر دور القوات المسلحة المصرية على تأمين الجبهة الداخلية فقط.

ثم كانت معاهدة ١٩٣٦م والتي تم بموجبها تخصيص موازنة للدفاع تراوحت نسبتها من ٨ % إلى ١٥ % من إجمالي الموازنة العامة لمصر، وتم خلالها إنشاء السلاح الجوى المصري، كما تم إعداد خطة خمسية ثم سباعية هدفت إلى تنظيم وتسليح الجيش المصري، ولكن لم يكتب لهذه الخطط التنفيذ لعدم وفاء بريطانيا بتعهداتها بإمداد مصر بالسلاح الذي تم التعاقد عليه، بل وحصولها على ثمنه مقدماً.

ومع بداية الحرب العالمية الثانية " ١٩٣٩م " تم تكليف القوات المصرية بمهام محددة لتأمين قناة السويس وتوفير الدفاع الجوى عن المطارات والموانئ، إضافة إلى القيام بأعمال الإمداد بالاحتياجات الإدارية اللازمة للقوات البريطانية المشاركة في هذه الحرب، حيث كان هدف بريطانيا يتركز في حرمان مصر من أي محاولات لإقامة جيش مصري، وذلك من خلال السيطرة على عمليات الإمداد بالسلاح، وحجب الأسلحة والعتاد عنها، مع توريد بعض المعدات والأسلحة ذات الكفاءة المنخفضة والذخائر القديمة التي كانت تسعى للتخلص منها؛ الأمر الذي جعل الجيش المصري في ظل هذه السياسة ذا كفاءة قتالية منعدمة تدريباً وتسليحاً.

ومع بدء الصراع العربي – الإسرائيلي عام ١٩٤٨م وجدت مصر نفسها غير قادرة على خوض عمليات عسكرية؛ لما كانت تعانيه من نقص في الأسلحة والمعدات، وذلك رغم سعيها للحصول عليه من أية مصادر متاحة، ومنها مخلفات الحرب العالمية الثانية، والذي كان من نتيجه ما عُرف بـ"قضية الأسلحة الفاسدة".

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ومع اعتبار إقامة جيش وطني قوى أحد مبادئها التي قامت عليها؛ فقد حاولت مصر الحصول على السلاح من الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن كل محاولاتها

قد فشلت، ومع تزامن ذلك مع كثرة الاستفزازات الإسرائيلية، لجأت قيادة الثورة المصرية إلى الدول الشرقية، وعقدت صفقة السلاح التشيكية، والتي اشتملت على قاذفات قنابل وطائرات قتال ودبابات ومدافع اقتحام والمدافع المضادة للطائرات؛ وهو ما شكل منعطفاً حاداً بالنسبة لسوق السلاح في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وبداية سباق تسلح مع اتفاق كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على تدمير القوة المسلحة المصرية قبل استكمال إعادة تنظيمها وتسليحها؛ حيث كان التخطيط للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، مع احتدام سباق التسلح في مسرح الحرب "العربي – الإسرائيلي"، والذي أصبح مجالاً لتجارب السلاح الغربي والشرقي وبرامج تطويره.

بعد انتهاء حرب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ استعوضت مصر خسائرها، حتى أصبحت عام ١٩٥٨ أقوى وأفضل تسليحاً عما كانت عليه، ولكن كان لاشتراك مصر في حرب اليمن عام ١٩٦٢ أثره البالغ على استعداد قواتها المسلحة، وانعكست الأعباء السلبية لهذه الحرب على القوات تدريباً وتسليحاً؛ وهو ما ترتب عليه دخولها عمليات يونيه ١٩٦٧، وهى غير مستعدة لها؛ وهو ما أدى إلى هزيمتها.

وقد نجحت مصر في إعادة بناء قواتها المسلحة بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، وخاضت حرب استنزاف ناجحة عام ١٩٧٠ استخدمت مصر فيها قوة مدفعيتها وقواتها الجوية وقواعد الدفاع الجوى الأرضية الثابتة، في اشتباكها مع إسرائيل على طول قناة السويس بالقدر الذي ظهر فيه أن مصر قد نجحت في تطوير قواتها المسلحة إلى حد كبير خاصة القوات الجوية.

لقد ساعدت حروب أعوام ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٠ في تطوير نظام تدريب وتحديث القوات المسلحة المصرية وتزويدها بمعدات سوفيتية، مع إعداد واختيار قيادة عسكرية قادرة على التخطيط الإستراتيجي الناجح لاستخدامها؛ وهو ما مهد الطريق للرئيس السادات لشن هجوم مفاجئ مدمر على إسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣. وبالتعاون مع الجمهورية السورية نجحت مصر في اقتحام قناة السويس، وكادت سوريا أن تسترد الجولان.

واستغلالا لمكاسب حرب أكتوبر ١٩٧٣م وقّعت مصر في مارس ١٩٧٩ معاهدة سلام (مصرية – إسرائيلية) أنهت بها حالة الحرب مع إسرائيل؛ وهو ما أدى إلى توتر العلاقات (المصرية – العربية)، وقامت سوريا –ومعها ست عشرة دولة– بقطع علاقاتها مع مصر.

ومنذ توقيع معاهدة السلام (المصرية – الإسرائيلية)، اعتمدت الحكومة المصرية على الولايات المتحدة ودول أوروبا في إمدادها بالسلاح والعتاد المتطور اللازم لبناء قواتها المسلحة، مركزة على مبدإ "الكيف على

حساب الكم"؛ لتتحول القوات المصرية إلى قوات عصرية متطورة، تتوافر لها القدرة على الدفاع عن حدود الدولة ضد أي اعتداء خارجي، مستغلة في ذلك المعونة المالية الأمريكية التي تقررت لهذا الغرض.

الإنفاق العسكري المصري:

وفقا لتقدير مركز الدراسات الإستراتيجية في لندن، يُقدر أن مصر قد أنفقت (٥٦٤٠) مليون دولار عام ١٩٨٩، (٦٨٠٠) مليون دولار عام ١٩٩٠، كما تقدر المصادر المصرية أن الانفاق العسكري لم يزد عن (١,٣) مليار دولار [١]، وهى القيمة المخصصة لمصر من المعونة الأمريكية كمنحة لا ترد منذ توقيعها لمعاهدة السلام (المصرية – الإسرائيلية)، إضافة إلى ميزانية لا تتعدى (٩٠٠) مليون دولار، بإجمالي لا يتعدى (١٩٠٠) مليون دولار سنوياً.

ومع توقيع مصر لمعاهدة السلام (المصرية – الإسرائيلية)، بدأت تحصل على معونات من برنامج المساعدات العسكرية الخارجية الأمريكي، والذي بموجبه حصلت مصر على (١,٥) مليار دولار قرضاً، وحصلت على (٥٥٠) مليون دولار عام ١٩٨٢، وعلى (١٣٢٥) مليون دولار عام ١٩٨٣، وعلى (١٣٦٥) مليون دولار عام ١٩٨٤، وعلى (١١٧٥) مليون دولار عام ١٩٨٥، وعلى (١٢٤٤) مليون دولار عام ١٩٨٦، وحوالي (١٣٠٠) مليون دولار سنويا منذ عام ١٩٨٧م حيث تحولت كل هذه القروض إلى منح لا ترد، ثم في عام ١٩٩١ تم إسقاط كل الديون العسكرية.

تنويع مصادر السلاح:

لقد اتبعت مصر سياسة تنويع مصادر السلاح؛ للمحافظة على التوازن في الحصول على السلاح والمعدات من دول مختلفة، حيث تجاوزت نسبة السلاح الروسي في مصر قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ معدل ٩٧ %، وكان – نتيجة لتدهور العلاقات (المصرية – الروسية)، وتوقف الإمداد بقطع الغيار للمعدات الروسية– أن اتجهت مصر للحصول على السلاح من فرنسا؛ حيث عقدت صفقة من الطائرات "ميراج –٣" المقاتلة، مع التعاقد مع بريطانيا للإمداد بقطع الغيار والإصلاحات الرئيسية لقطع السلاح الشرقي، مع قيام تعاون لدعم القوات المصرية من الأنظمة الإنجليزية، خاصة فى التصنيع المشترك، والاتجاه للحصول على السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر رئيسي لتدبير أنظمة السلاح. هذا، ولم تبتعد مصر عن الحصول على السلاح والمعدات الشرقية؛ حيث اتجهت إلى الصين الشعبية، وتعاقدت معها على صفقة من الطائرات المقاتلة " ف ٧، ف ٨ " وعلى الغواصات، إضافة إلى اللنشات وسفن السطح.

وبذلك أصبحت مصر تحصل على أنظمة التسليح والمعدات الحربية من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين وأسبانيا وإيطاليا والبرازيل وتشيكوسلوفاكيا وبريطانيا، إضافة إلى المعدات الروسية التي يتم تطويرها ومازالت في الخدمة.

سياسة التصنيع الحربي المصري:

تأسست الهيئة العربية للتصنيع في ٢٩ أبريل عام ١٩٧٥، على أثر اتفاق عربي لإرساء قاعدة صناعية تكفل إقامة وإنماء وتطوير الصناعات الحربية المتقدمة؛ لتأمين الاكتفاء الذاتي لأنظمة التسليح الأساسية للقوات المسلحة العربية. وقد تم توقيع اتفاقية التأسيس برأس مال قدره (١٠٤٠) مليون دولار أمريكي، إلا أنه في إطار قرار المقاطعة العربية لمصر عام ١٩٧٩ إثر توقيعها لإطار السلام في الشرق الأوسط في "كامب دافيد" انسحبت الدول العربية المشاركة في اتفاقية التأسيس، وانطلقت مصر بمفردها في ذلك المجال الحيوي الهام؛ إيمانا منها بانعكاساته على الأمن القومي المصري والعربي، خاصة مع التقدم في التصنيع الحربي الإسرائيلي، ويتركز نشاط الهيئة العربية للتصنيع في العديد من الأنشطة الأساسية؛ أهمها: صناعة الصواريخ من خلال مصنع "صقر"، والذي تتضمن أنشطته نظم صواريخ المدفعية "عيار (١٢٢) مم"، والمزودة برؤوس حربية متنوعة. سواء منها ما هو شديدة الانفجار، أم حاملة للقنابل، أو الألغام، والنظام الصاروخي لفتح الثغرات في حقول الألغام، والعبوات الثاقبة للصخور، والنظام الصاروخي الموجه المضاد للطيران المنخفض "عين الصقر"، والنظم الصاروخية المحمولة على الكتف، والتي تطلق من القواذف الفردية، وصواريخ الإضاءة، وإنشاء الستائر الدخانية.

والشركة العربية البريطانية للصناعات الحربية، والتي تأسست بين الهيئة العربية للتصنيع وشركة بريتش أيروسبيس البريطانية عام ١٩٧٨، بهدف إقامة صناعة وتطوير نظم الصواريخ الموجهة في مصر، وإنشاء قاعدة بحوث تكنولوجية في مجال صناعة الإلكترونيات، إضافة إلى مصنع الطائرات، والذي تم إنشاؤه عام ١٩٥٠، في مجال صناعة هياكل الطائرات ثابتة الجناح، فضلا عن تغطية احتياجات القوات المسلحة من بعض المعدات الأخرى، وتتركز أنشطة المصنع في تصميم وإنتاج الطائرات (القاهرة ٢٠٠- القاهرة ٣٠٠ – الألفاجيت – التوكانو – الطائرة الخفيفة)، إضافة إلى إنتاج وتطوير خزانات الوقود الإضافية للطائرات المقاتلة الشرقية والغربية، مع تصنيع أجزاء ومكونات الطائرات والمعدات الحربية لحساب الشركات العالمية "داسو – دي هافيلاند – ماترا – أيروسيبسبال – جنرال داينامك... إلخ ". وقد اتسع نشاط الهيئة العربية للتصنيع ليشمل:

مصنع تصميم وتطوير وإنتاج محركات الطائرات النفاثة، والذي تأسس عام ١٩٦٠.

والشركة العربية البريطانية لطائرات الهليكوبتر، وهى شركة مساهمة بين الهيئة العربية للتصنيع، وشركة وستلاند هليكوبتر البريطانية، وقد تأسست عام ١٩٧٨، بهدف إقامة قاعدة صناعية حديثة لطائرات الهليكوبتر بمصر، وتقوم بتجميع وإجراء الاختبارات الأرضية والجوية للهليكوبتر الجازيل، وإنتاج قطع الغيار اللازمة لها.

الشركة العربية البريطانية للمحركات: وهى شركة مشتركة بين الهيئة العربية للتصنيع وشركة رولزرويس البريطانية، وقد تأسست عام ١٩٧٨، وتختص بإصلاح وتعمير محركات الطائرات التي تنتج في مصر.

هذا إضافة إلى إنتاج المركبات؛ سواء منها الجيب الحربية والمدنية والمركبة المدرعة فهد ٤×٤– والتي تم إنتاج المئات منها وتخدم حاليا في عدة جيوش عربية وأفريقية، وهى تشمل أطرزة عديدة، فمنها: " ناقلة الجند، عربة القيادة، عربة الإسعاف، حاملة الصواريخ، حمل ورصّ الألغام، عربة نجدة وورشة خفيفة، عربة كبار القادة، عربة قتال ونقل جند ببرج خفيف، عربة لأعمال الأمن الداخلي، عربة لمكافحة الشغب، عربة القتال المتطورة فهد ٣٠ ".

كما تختص الهيئة العربية للتصنيع بإنتاج المعدات الإلكترونية المحمولة جوا ومنها أجهزة الإرسال والاستقبال المركبة على الطائرة ميراج ٢٠٠٠ والألفاجيت والجازيل والتوكانو، بالتعاون مع بعض الشركات العالمية، إلى جانب إنتاج التحويلات الإلكترونية والتليفونات الميدانية لخدمة القوات المسلحة المصرية، وبعض القوات المسلحة للدول الصديقة.

– ملحق (أ) يوضح التوزيع النوعي لمصانع الإنتاج الحربى في مصر.

القدرات والإمكانيات العسكرية المصرية :

وفقاً لتقدير الميزان العسكري لمركز الدراسات الإستراتيجية في لندن عام ١٩٩٩، فإن تعداد القوات المسلحة المصرية يصل إلى نصف مليون مقاتل، وتمتلك القوات البرية المصرية (٣٧٠٠) دبابة قتال رئيسية، (٤١٢) عربة استطلاع مدرعة، (٢٧٦) قطعة مدفعية ذاتية الحركة، (٩٧١) قطعة مدفعية مقطورة، (٢٩٦) قاذفات متعددة الفوهات، (٢٤٦٠) قطعة هاون، ولا يقل عن (١٩) منصة صواريخ (أرض — أرض)، إضافة إلى أعداد كبيرة من الصواريخ المضادة للدبابات والمضادة للطائرات.

وفى المجال البحرى، مازالت القوات البحرية المصرية تعتبر الأضخم من نوعها في الشرق الأوسط؛ حيث تمتلك (٨) غواصات، ومدمرة واحدة، و(٨) فرقاطات، و(٢٥) زورقاً للهجوم الصاروخي السريع، و(١٨)

زورقا خاصاً بأعمال الداورية الساحلية، و(١١) كاسحة ألغام، و(١٢) قطعة برمائية، كما تم إدخال الهليكوبتر طراز "سي كنج"، وتضم (١٤) ألف مقاتل.

أما عن القوات الجوية، فتمتلك مصر حوالي (٥٧٢) طائرة قتال، من بينها (١٣٥) طائرة خاصة بأعمال الهجوم الأرضي، (٣٣٨) مقاتلة اعتراضية، وتضم ٢٠ ألف مقاتل.

هذا إلى جانب حصول مصر مؤخراً على دبابات القتال الرئيسية الأمريكية "إم ٦٠" بأطرزتها المختلفة، ثم بدأت عملية التجميع المحلى لـ ٥٥٥ دبابة من طراز "M1A1 أبرامز" بمساعدة الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٢، وبلغ عدد الدبابات التي دخلت الخدمة منها (٤٠٠) دبابة عام ١٩٩٧. كما توسعت مصر في إدخال ناقلات الجنود المدرعة "إم ١١١"؛ وهو ما ساعد على زيادة التشكيلات المدرعة والميكانيكية في القوات المسلحة المصرية.

وحرصت مصر على صيانة ما لديها من الأسلحة السوفيتية، واتضح ذلك في برنامج تزويد أسطول الدبابات الشرقية " ت —٥٥ " بمدفع عيار ١٠٥ مم طراز " ل ٧٠٠ ".

أما عن قوات الدفاع الجوى، فقد جرى تطوير عناصر المدفعية الصاروخية للدفاع الجوى من خلال الحصول على الصواريخ المتطورة "شاباردیل، هوك، كروتال"، وتضم قوات الدفاع الجوى (٧٠) ألف مقاتل.

كما توجد قوات شبه عسكرية، تُقدر بحوالي (٣٠٠) ألف جندي، إضافة إلى (٢٠٠٠) جندي من قوات حرس السواحل، و(١٢) ألف جندي من قوات حرس الحدود، و٦٠ ألف جندي من قوات الحرس الوطني.

الملحق (أ)

التوزيع النوعي لمصانع الإنتاج الحربى في مصر

المجموعة	المصانع
	أبوزعبل للصناعات الهندسية (١٠٠)

مجموعة شركات انتاج االذخيرة	المعادى للصناعة الهندسية (٥٤) حلوان لآلات الورش (٩٩٩) مصنع ٢٠٠الحربى (مصانع الدبابات)
مجموعة شركات إنتاج السلاح	حلوان للصناعات الهندسية (٩٩) هليوبولس للصناعات الهندسية (٨١) شيرا للصناعات الهندسية (٢٧) أبوقير للصناعات الهندسية (١٠) المعصرة للصناعات الهندسية (٤٥)
مجموعة إنتاج الكيماويات والمفرقعات	أبوزعبل للكيماويات المتخصصة (١٨) قها للصناعات الكيماوية (٢٧٩)
مجموعة الإنتاج المعدنى	حلوان للمنتجات غير الحديدية (٦٣) حلوان للمسبوكات (٩) حلوان للأجهزة المعدنية (٣٦٠)
مجموعة شركات الإلكترونيات	بنها للصناعات الإلكترونية (١٤٤) حلوان لمحركات الديزل (٩٠٩)

المصدر:

(١)شوقي عبد البابلي (الإنتاج الحربى في مصر)، القاهرة، ص ٣٣-٣٥

(٤)عبد العزيز أبو حسين (الإنتاج الحربى في مصر)، المرجع السابق، ص ٢٧-٢٩

ثانيا : الجماهيرية الليبية

القوة المسلحة والقرن العشرون:

بدأ تطوير القوات المسلحة الليبية بعد استيلاء العقيد معمر القذافي على السلطة عام ١٩٦٩، حيث أنفقت ليبيا على البناء العسكري أكثر من أية دولة أخرى في المغرب العربي. وتقدر وكالة "الحد من التسلح ونزع السلاح" أن ميزانية ليبيا العسكرية كانت (٣١٤٤) مليون دولار عام ١٩٧٨، ووصلت (٣٣٤٣) مليون دولار عام ١٩٧٩، كما بلغت (٣٠٩٢) مليون دولار عام ١٩٨٠، وارتفعت إلى (٣٤٠٠) مليون دولار عام ١٩٨١، وكانت (٣٥٧٦) مليون دولار عام ١٩٨٢، ثم (٤٢٥٥) مليون دولار عام ١٩٨٣، وصلت إلى (٥٠٤٧) مليون دولار عام ١٩٨٤، وإلى (٢٧٧٤) مليون دولار عام ١٩٨٧، وإلى (٢٩٠٠) مليون دولار عام ١٩٨٨، وإلى (٣٣٠٩) مليون دولار عام ١٩٨٩.. ولا تشمل هذه الأرقام ما أنفقته ليبيا على استيراد السلاح، والذي وصل ما بين عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩ فقط، إلى أكثر من (٢١) مليار دولار.

بدأت ليبيا تقلل من إنفاقها العسكري على استيراد الأسلحة منذ عام ١٩٨٨، بعد أن انخفض سعر البترول؛ بسبب الخسائر في الدخل القومي، كما تعرضت واردات ليبيا من السلاح إلى بعض القيود بسبب الحظر الدولي؛ تنفيذا للعقوبات الموقعة عليها من مجلس الأمن، فيما عُرف بقضية "لوكيربي" من جانب؛ وبسبب صعوبة تسديد الديون العسكرية المستحقة عليها من جانب آخر.

لقد ضاع الكثير من الإنفاق العسكري الليبي، وضاعت الكثير من الجهود في الحصول على أسلحة أجنبية؛ لفشل القيادة الليبية في توفير القوة البشرية المناسبة لتشغيل هذه الأسلحة والمعدات، لتجعلها على مستوى قدرة مثالية فعالة. فإجمالي تعداد سكان ليبيا (٤,٢٥٠,٠٠٠) نسمة، ومع ذلك فالقوة العاملة الليبية لا تتعدى مليون فرد فقط. وفى عام ١٩٩١ كان تقدير وكالة المخابرات المركزية أن حوالي (٥٠,٠٠٠) فقط من الذكور صالحون للخدمة العسكرية من سن (١٧) سنة فأعلى٠ وطبقا لأوثق التقديرات فقد رفع العقيد القذافي تعداد القوات المسلحة من (٦٥,٠٠٠) مقاتل إلى ٨٥,٠٠٠ مقاتل، وهو ما يُعتبر حجماً غير مناسب، ولا تتوفر لديه القدرة على تشغيل الحجم الضخم من الأسلحة والمعدات التي استوردتها ليبيا؛ الأمر الذي أدى إلى استعانة ليبيا بحوالي من (٣٠٠٠) إلى (٥٠٠٠) مستشار وفني أجنبي، وتمرير قانون التجنيد عام ١٩٧٦، والذي سمح للقيادة الليبية بأن تزيد بعض الشيء من حجم القوة العسكرية البشرية.

هذا وقد شملت واردات ليبيا من الأسلحة والمعدات ما يلي:

أولا– من الاتحاد السوفيتي السابق: (٢٣٠٠) دبابة قتال أنواع، (٢٢٥٣) مركبة قتال مدرعة أنواع، (٧٨٠) مدفعا مضادًا للدبابات، (١٩٠) قطعة مدفعية، (٦٧١) قاذفا صاروخيا، (٦٢٣) مدفعا مضادًا للطائرات، (١٢٧) قاذفا صاروخيا (أرض / أرض)، (٣٢٥) طائرة قتال أنواع، (١٥٨) قاذفا صاروخيا (أرض / جو)، (١٦) طائرة قتال، (٣٧) قطعة بحرية أنواع.

ثانيا– من تشيكوسلوفاكيا : ١٥٤ عربة مدرعة،– ٣٠ قطعة مدفعية ثقيلة العيار.

ثالثا– من البرازيل والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا و المملكة المتحدة.

(٤٨٠٠) عربة مدرعة (البرازيل)، ٢٠ قطعة مدفعية ثقيلة، ١٦ طائرة قتال (الولايات المتحدة).

(٢٤) قاذفا صاروخيا مضادا للطائرات، ١٤٢ طائرة قتال أنواع (فرنسا)٠

(٤٠) ناقلة جند مدرعة،٤١ ١٦٠ قطعة مدفعية ذاتية الحركة (إيطاليا)٠

(٣٠٠٠) قاذف صاروخي مضاد للدبابات (المملكة المتحدة وفرنسا).

القدرات والإمكانيات العسكرية الليبية:

القوات البرية:

حتى عام ١٩٩٢ كان موجودا بالجيش الليبي قوة تبلغ (٤٠٠٠٠) رجل، فيما يُسمى "ميليشيا الشعب"، وتمتلك قدرات مسلحة تقدر بـ(٢٣٠٠) دبابة سوفييتية، تشمل (٣١٠) دبابات ت – ٧٢، (٣٥٠) دبابة ت – ٦٢، (١٦٠٠) دبابة ت – ٥٤، ت – ٥٥. ومع ذلك، فإن حوالي (١٢٠٠) دبابة من هذا الحجم في المخازن، والباقي يعانى من مشاكل إصلاح وصيانة كثيرة. وتوجد أيضا (٦٥٠) مركبة استطلاع مدرعة تشمل (٢٨٠) بردما، (٣٨٠) كاسكافيلا، وكانت توجد (١٠٠٠) مركبة قتال مدرعة ب م ب – ١، ب م ب– ٢، وحوالي (٨٥٠) ناقلة جند مدرعة تشمل (٧٥٠) ب ت ر، ب ت ر – ٦٠، (٩٠) أوتى – ٦٢، أوتى٦٤، (٤٠) إم ١١٣، (١٠٠) أرتووس E-11. وكثير من المركبات والعربات المدرعة الليبية في المخازن أو تواجهها مشكلات إصلاح وصيانة حادة٠ وعموماً، فإن عددا قليلا من كتائب المدرعات الليبية، لها قدرات هجومية وقادرة على المناورة.

وتشمل قوة المدفعية الليبية (٧٢٠) قطعة مدفعية رئيسية مجرورة، (٤٠٠) قطعة ذاتية الحركة، (٦٥٠) قاذف مدفعية صاروخية متعدد الأدلة٠ وتشمل المدفعية المجرورة (٦٠) قطعة عيار ١٠٥ مم، (٢٧٠) د – ٣٠، (٦٠) د – ٧٤ عيار ١٣٠ مم، (٣٣٠) قطعة عيار ١٣٠ مم، (٤٠) قطعة عيار ١٥٢ مم٠ وتشمل المدفعية ذاتية الحركة (١٣٠) قطعة عيار ١٢٢ مم – ٢س١، ١٦٠ بالميرا ١٨ مم، _١٠٩) عيار ١٥٥ مم،

(١٠٠) عيار ١٥٢ مم ٢س٣/م – ١٩٤٣٠ وتشمل القواذف الصاروخية طراز ٦٣ عيار ١٠٧ مم، (٥٠٠ – ٧٠٠) ب م – ١١، ب م – ٢١، آرام – ٧٠ عيار ١٢٢ مم. و يوجد لدى ليبيا أيضا، هاونات ٨٢ مم، ١٢٠ مم وعدد من الهاونات م-٤٣عيار ١٦٠ مم، وعدد من الهاونات عيار ٢٤٠ م.

وهذا الحجم من المدفعية حجم كبير، ولكن معظمه في المخازن أو غير صالح للعمليات. ولدى ليبيا كذلك (٤٠) قاذف صواريخ أرض – أرض فروج – ٧، (٦٠) قاذف صواريخ أرض – أرض سكود ب.

وتشتمل الأسلحة الليبية المضادة للدبابات على حوالي (٣٠٠٠) قاذف صواريخ موجهة مضادة للدبابات، منها فيجيلانت وميلان وساجر- أ ت (بعضها مركب على بردم) وإسيجموت- أ ت – ٤، والفيجيلانت نوع قديم. كما يوجد بالجيش كذلك على الأقل (٢٢٠) مدفعا عديم الارتداد ١٠٦ مم – ٤٠ أ ١، وعدد كبير من القواذف الصاروخية المضادة للدبابات. وتشير بعض التقديرات إلى أن الجيش الليبي يمتلك (٦٠٠) مدفع مضاد للطائرات، ولدى ليبيا عدد كبير من سام – ٧، سام – ٩، سام – ١٣، وكروتال، وكلها صواريخ (أرض- جو). وكثير من هذه الأسلحة مخزن أو استعدادها القتالي محدود. والمستوى العام لتدريب الجيش الليبي ضعيف، ويوجد بالجيش طائرة نقل E-٠١، (٣١) طائرة نقل، وهليكوبترات نقل، وتشمل هذه الهليكوبترات ١٨ AB-20O,CH-47 إحد عشرة SA-316، ويوجد لدى ليبيا قوات شبه عسكرية تقوم بدور القوات البرية، وتعمل كقوة توازن للجيش النظامي. كما يوجد (٢٥٠٠) رجل في "الفيلق الإسلامي الأفريقي"، الذي يوجد به لواء مدرع، ولواء مشاه، ولواء صاعقة، ومع ذلك فكل قوته البشرية يمكنها تطقيم لواء واحد فقط. ويوجد بفرقة (الفيلق) الإسلامية الأفريقية (٧٥) دبابة ت – ٥٤، ت ٥٥، وعدد من المركبات المدرعة EE-G، كما توجد قوة "فرسان الشعب"، التي تعمل في الاستعراضات أساسا، ومليشيا الشعب قوتها حوالي (٤٠٠٠٠) رجل.

ويعتبر الجيش الليبي وقواته شبه العسكرية، ذا فاعلية محدودة؛ نتيجة سياسة الحصار التي فرضت على ليبيا لمدة تجاوزت عشر سنوات، مما أدى إلى تواضع فعالية القوة المسلحة الليبية، والتي لا يمكنها إلا عمل القليل، باستخدامها لهذا الحجم الكبير من المعدات والأسلحة البرية؛ فالتدريب ضعيف للغاية، ومشتريات ليبيا العشوائية جعلت التأمين الفني والإداري والإصلاح والصيانة كابوسا عنيفا، بل إن بعض المشتريات تمت دون اعتبار لما إذا كانت المعدات لها فائدة عسكرية أم لا، أو يمكن للقوات المسلحة الليبية استيعابها أم لا.

وعليه، فنصف معدات الجيش تقريبا، في المخازن أو قارب عمرها الافتراضي على الانتهاء، كما أن التنظيم والقيادة كليهما ضعيف، بل وحتى الوحدات الليبية المميزة تجد صعوبة في إدارة أي أنواع القتال، عدا القتال الثابت.

البحرية الليبية:

قوة البحرية وحرس السواحل تصل إلى حوالي (٨٠٠٠) رجل، ولديهم سفن جيدة، ولكن قدراتها القتالية الحقيقية محدودة، كما أن الصيانة والإصلاح والاستعداد القتالي، كلها ضعيفة، ولديها إمكانات محدودة للغاية في العمل خارج المياه الإقليمية، بالقرب من السواحل.

وفى نهاية التسعينيات كانت القوة البحرية الرئيسية لليبيا تتكون من ست غواصات أسطول، وست غواصات صغيرة، وثلاث فرقاطات، وسبع كورفيتات صاروخية، وثماني كاسحات ألغام محيطية، وأربعة وعشرين لنش صواريخ سريعاً، وأربع سفن مرور كبيرة، كما يوجد لدى ليبيا خمس سفن إنزال ثقيلة وسفينتا إنزال خفيفتان، وسفينة معاونة، وسبع سفن قاطرة، وسفينة غطس، وسفينة تدريب، وسفينة إنقاذ، وحوضان عائمان.

وتوجد بالبحرية عدة بطاريات ساحلية، بعضها مزود بالصواريخ سطح سطح أوتومات، وتمتلك ليبيا أيضا، بعض أنواع الرادارات الساحلية، ونظم الاستطلاع. وما زالت ليبيا تعتمد أساسا على الخبراء الأجانب وغيرهم من الفنيين. ويمكن القول بأن أطقم بعض السفن ذات مستوى مقبول، ولكن المستوى التدريبي العام، ودرجة الاستعداد، ومستويات القيادة كلها منخفضة، ولا يمكن لليبيا أن تدير أسطولا فعالا لضعف إمكانيات الصيانة؛ نتيجة للحصار، مثلها في ذلك مثل باقي أفرع القوات المسلحة؛ حيث كانت ليبيا تعتمد على الدعم الأجنبي في الصيانة والتدريب.

القوات الجوية الليبية:

تُقدر حجم القوة البشرية للقوات الجوية وقوات الدفاع الجوى الليبية بـ (٢٢٠٠٠) رجل، ولديها (٤٧٠) طائرة قتال، و(٤٥) هليكوبتر مسلحة. وكان هذا العدد من الطائرات يشتمل على أكثر أنواع الطائرات تقدما بالنسبة لأية قوات جوية في المغرب العربي، ولكن أصبحت القوات الجوية الليبية غير فعالة نسبيا، نتيجة للحصار وضعف القوة البشرية؛ حيث يوجد نقص شديد في الطيارين الأكْفَاء، وما زال مستوى التدريب والمستوى النوعي ضعيفين.

وقد اشتملت قوات الدفاع الجوى الليبي على أربعة لواءات سام – ٥؛ كل من كتيبتين من ستة قواذف (إجمالي ٤٨)، وأربع بطاريات مدافع مضادة للطائرات، ورادار لكل سرية. وطبقا لبعض التقارير، كان يعمل على هذه الوحدات حوالي (٢٠٠٠) خبير أجنبي، كما توجد أيضا قيادات مناطق دفاع جوى، بكل منها لواءان، بكلٍ من ١٨ إلى ٣٦ قاذفا سام – ٢ (إجمالي ١٦٠ – ١٨٠ قاذفا)، ومن اثنين إلى ثلاثة لواءات بكلٍ ١٢ قاذف سام –٣ (إجمالي ١٠٠–١١٠ قواذف)، وثلاثة لواءات بكلٍ ٢٠–٢٤ قاذفا سام –٦ (١٣٠ – ١٥٠ قاذفا)، وعدد من القواذف سام – ٨، وتم إدماج هذه الوحدات الصاروخية تحت نظام قيادة وسيطرة، يعتمد بشدة على خبرات أجنبية، بعضها كان يعمل كعمال توجيه، وعموما يعتبر النظام نظاما ذا خبرة ضعيفة، ويعتمد على إشراف الأجانب.

تحليل القدرة العسكرية الليبية:

من متابعة أسلوب تنمية وبناء القوات المسلحة الليبية تخلص إلى الحقائق الآتية:

الحقيقة الأولى: أنه لم يوضع تخطيط إستراتيجي علمي متكامل، لتحديد حجم القوة المسلحة الليبية، في إطار المهمة والدور المخطط أن تقوم به لمواجهة أية تهديدات لأمنها القومي؛ وهو ما أدى إلى عشوائية هذا البناء والتي تأكدت من عدم تناسب حجم الأسلحة والمعدات مع القوة البشرية الليبية، المنتظر أن تستخدم هذه الأسلحة.

الحقيقة الثانية: أن تعدد الجهات التي تعاملت معها القيادة السياسية في استيراد أسلحتها ومعداتها، وتنوعها وتشعبها، شكل عبئا ثقيلاً على نظام الصيانة والإصلاح، الأمر الذي انعكس سلبيا على الكفاءة الفنية لهذه الأسلحة.

الحقيقة الثالثة: أن عدم التوازن بين حجم الترسانة العسكرية الليبية، وحجم القوة البشرية المتوافرة في تركيبة السكان أدى إلى تخزين نسبة عالية من المعدات والأسلحة القتالية، دون توفر كوادر فنية ليبية تراعى الشروط والمواصفات اللازمة للتخزين السليم؛ وهو ما أدى إلى تلف وتآكل واستهلاك العديد منها، وهى بالمخازن دون الاستفادة منها. كما انعكس نقص القوة البشرية أيضا على توفر الكوادر القيادية المدربة على التخطيط الإستراتيجي، لاستخدام القوة المسلحة، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على الخبراء والفنيين الأجانب في هذا الشأن، وهو ما زاد من حجم الإنفاق العسكري واستنزاف الموارد الليبية.

الحقيقة الرابعة: كان لفرض العقوبات الاقتصادية على ليبيا، واستصدار قرارات مجلس الأمن أرقام (٧٣١،٧٤٨، ٨٨٣) ضد ليبيا فيما عُرف بـ"قضية لوكيربي" عام ١٩٩٣، والتي حظرت تزويد ليبيا بأي نوع

من المعدات، أو الإمدادات، أو منح الترتيبات والتراخيص لصناعتها، إضافة إلى حظر قيام رعايا الدول، أو ترتيب العمل من أقاليمها، لأية ترتيبات خاصة بإدخال الطائرات أو أجزاء منها وتشغيلها في ليبيا، أو تقديم الخدمات الهندسية والصيانة لها، أو قيام رعاياها بتزويد أية مواد لتشييد أو تحسين أو صيانة المطارات الليبية المدنية والعسكرية، والمرافق والمعدات الهندسية، مع حظر الاستجابة لمنح الحقوق المدعاة للسلطات الليبية أو المواطنين أو المشروعات الليبية. ومع استمرار هذه العقوبات لحوالي عقد من الزمان، أدى ذلك إلى فقد الكفاءة الفنية لمعظم المعدات والأسلحة الليبية، الأمر الذي انعكس على كفاءتها القتالية بالقدر الذي أصبحت معه غير صالحة للقتال تقريباً!!

الحقيقة الخامسة: أن ليبيا أنفقت حوالي (٢٥) مليار دولار على بناء قوة مسلحة، لم تستخدمها لصالح أية قضية عربية أو القضية الفلسطينية!!.

ثالثا: الجمهورية التونسية

الإنفاق العسكري التونسي:

أنفقت تونس حوالي (٥٠-٦٠) مليون دولار فقط، سنويا على الدفاع حتى عام ١٩٧٩. وفى عام ١٩٧٩ رفعت من ميزانية الدفاع إلى (٢١٩) مليون دولار، وظلت ميزانياتها مرتفعة نسبياً منذ ذلك التاريخ، وتقدر وكالة "الحد من التسلح ونزع السلاح" أن تونس أنفقت (١٩٦) مليون دولار على القوات المسلحة في عام ١٩٨٠، و(٢١٥) مليون دولار عام ١٩٨٢، و(٣٢٠) مليون دولار عام ١٩٨٣، و(٢٣٠) مليون دولار عام ١٩٨٤، و(٢٧٧) مليون دولار عام ١٩٨٥، و(٢٨٢) مليون دولار عام ١٩٨٦، و(٢٦٩) مليون دولار عام ١٩٨٧، و(٢٣٨) مليون دولار عام ١٩٨٨، و(٢٧٣) مليون دولار عام ١٩٩١.

أما مركز الدراسات الإستراتيجية الدولي. فيقدر أن الإنفاق العسكري التونسي بلغ حوالي (٨٦٠) مليون دولار في عام ١٩٨٧، و(٥٤٥) مليون دولار عام ١٩٨٨، و(٤٠١) مليون دولار عام ١٩٩٠، و(٤٦٩) مليون دولار عام ١٩٩١، وهذا يضع الإنفاق العسكري خلال الثمانينيات عند حوالي ٣-٥ % من الدخل القومي، ٧,٥ - ١١ % من موازنة الحكومة.

ووصلت واردات تونس من الأسلحة إلى ذروتها في منتصف الثمانينيات، عندما واجهت تهديداً نشطا من ليبيا، وتقدر وكالة "الحد من التسليح ونزع السلاح" أن تونس استوردت بما قيمته عشرة ملايين دولار عام ١٩٧٨، و(٤٠) مليون دولار عام ١٩٧٩، و(١٤٠) مليون دولار عام ١٩٨٠، و(٦٠) مليون دولار عام

١٩٨١، و(٦٠) مليون دولار عام ١٩٨٢، و(٤٠) مليون دولار عام ١٩٨٣، و(١٣٠) مليون دولار عام ١٩٨٤، و(٣٠٠) مليون دولار عام ١٩٨٥، و(٩٠) مليون دولار عام ١٩٨٦، و(٥٠) مليون دولار عام ١٩٨٧، و(٢٠) مليون دولار عام ١٩٨٨، و(٢٠) مليون دولار عام ١٩٨٩.

القوات المسلحة التونسية:

قامت تونس بتحديث وزيادة قواتها كردّ فعل لجيرانها، وحتى نهاية التسعينيات كانت لتونس قدرات عسكرية متواضعة؛ فلقد كان لديها حوالي لواء واحد من الدبابات في كل جيشها، وسبع سفن قتال، وخمس وثلاثون طائرة قتال. ولتونس جيش من (٢٧٠٠٠) رجل، من بينهم أكثر من (٢٥٠٠٠) مجند. وبسبب النقص في القوات العاملة، ومصادر المعدات لفتح قوات كافية على الحدود في أوقات السلم تحتفظ تونس بمعظم وحداتها بالقرب من الثكنات. وإجمالي القوة الحالية من الاحتياطي التونسي غير معروفة، وتوجد دلائل على أنها مدربة ومنظمة جيداً، ويمكن أن تتحول إلى حالة الاستعداد القتالي خلال بضعة أشهر من التدريب والتنظيم.

ولقد توسع الجيش التونسي تدريجيا حتى وصل إلى (٨٤) دبابة قتال رئيسية ولديه (٤٠) دبابة AXM قديمة، م —٤١ جميعها في المخازن أو سحبت من الخدمة العاملة، (٥٤) دبابة حديثة نسبيا طراز ستير.. - SK150 كويراسير، ولديه (٥٩) مركبة استطلاع مدرعة، ولديه حوالي (٢٧٠) ناقلة جند مدرعة.

وقد قام الجيش بإدخال بعض التحسينات على قوة المدفعية في السنوات الأخيرة، ويبدو أن جميع كتائب المدفعية التونسية أصبحت كاملة المرتبات من المعدات والأسلحة. وارتفعت قوة المدفعية من (٨٠) قطعة عام ١٩٨٨ إلى (١٤٥) قطعة مختلفة الأنواع عام ١٩٩٨.

أما عناصر المدفعية المضادة للدبابات التونسية فمحدودة، رغم أنها تشمل بعض الأنواع الحديثة مثل الميلان، والتو، وكلها صواريخ موجهة مضادة للدبابات تشمل (٣٥) تاو مركبة على إم — ١١٣، ولديها (١٤٠) قطعة عديمة الارتداد مم م — ١٨، (٧٠) قطعة عديمة الارتداد ١٦ مم م — ٤٠ أ ١، وتوجد أيضا لديها (٣٠) قطعة ٣,٥ بوصة م —٢٠، (٣٠٠) قطعة ٨٩ مم لارك قواذف صاروخية مضادة للدبابات.

أما الدفاع الجوى، فيوجد بالجيش التونسي (٤٨) قطعة RBS 70 –، (٢٦) قطعة Mim – شاباريل صواريخ موجهة أرض جو، (٢٦) فولكان م –٦٢٣، قطع مدفعية ذاتية الحركة مضادة للطائرات.

ويوجد كذلك (١٠٠) قطعة م — ٥٥ عيار (٢٠) مم، ٢٠ قطعة م — ١٩٣٩ طراز ٥٥ عيار ٣٧ مم مضادة للطائرات، وهذه الأسلحة قادرة على توفير دفاع جوى محدود على الارتفاعات المنخفضة.

وتوجد لدى تونس قوات شبه عسكرية تشمل لواء خدمة شعبيا من (٣٥٠٠) رجل، يتبع وزارة الداخلية، كما يوجد كذلك (١٠٠٠٠) رجل في الحرس الوطني، الذي يشمل كذلك عنصرا بحريا به حوالي (١٥) سفينة مرور.

البحرية التونسية :

قوة البحرية (٤٥٠٠)، ومن بينهم حوالي (٧٠٠) مجند، وتشمل قوة الأسطول فرقاطة وثلاثة لنشات صواريخ، ولنشى هجوم وأربع سفن مرور كبيرة، ٢٤ سفينة مرور ساحلي، وسفينة نجدة.

وتم التعاقد على سفينتي (لنشيْ) هجوم سريع. وفى عام ١٩٩٨ كانت قوة البحرية التونسية تتكون من فرقاطة أمريكية (١٤٩٠) طنا، وثلاثة لنشات صواريخ كومباتنت. وتشمل سفن القتال الأخرى سفينتين (١٣١) طنا PRC، وكذا سفينتي فوسبر ثوركروفت (١٢٥) طنا، وعدد أربع سفن مرور ساحلي (٨٠) طنا، وعدد ست سفن مرور ساحلي (٣٨) طنا، وباقي السفن تشمل عشر سفن مرور (٣٢) طنا تقوم بتشغيلها مصلحة الجمارك، وسفينة إنقاذ (٨٦٠) طنا.

القوات الجوية التونسية:

إن الحجم البشرى للقوات الجوية التونسية (٣٥٠٠) فرد، من بينهم (٧٠٠) مجند، كما أنها تقوم بتطوير قدرات التدريب، وتوفير طيارين وأطقم جوية أَكْفَاء، وهي آخذة في النمو التدريجي، وأصبح لديها (٥٥) طائرة قتال، (١٨٥) هليكوبتر هجومية في عام ١٩٩٨.

وتشتمل القوات الجوية التونسية خمس هليكوبترات س أ ٣٤١، وثماني هليكوبترات – أب – ٢٠٥ خمس أ – ب ٢٠٥ أ-١، وتمتلك القوات الجوية التونسية طائرتين سي – ١٣٠ هـ، وطائرتين سي – ٢٠٨ م، وجناح تدريب به عدد من الطائرات س ف –٢٦٠م ٣٢٦. ولديها أيضا (٤٢) هليكوبتر أنواع، وتحقق للقوات المسلحة التونسية قدرات معقولة للحركة الجوية، بالنسبة لقوات بهذا الحجم. وبوجه عام، فإن تونس تمتلك نظام قيادة وإنذار ووسائل استشعار للأجواء التونسية.

رابعاً: جمهورية الجزائر

تطورت القوات المسلحة الجزائرية من صراع عسكري طويل في سبيل الاستقلال عن فرنسا، حدث في الفترة ما بين عاميْ ١٩٥٤ و١٩٦٢.، وكان في الأصل "جيش التحرير الوطني" الذي كان الوسيلة العسكرية لجبهة التحرير التي كان يقودها أحمد بن بيللا. ولقد تم إنشاء جيش التحرير الوطني فوراً بعد بداية الصراع ضد فرنسا، وتم الاعتراف به في العالم العربي عندما شكلت جبهة التحرير الوطنية حكومة في المنفى في القاهرة عام ١٩٥٨.

الإنفاق العسكري للجزائر:

يمكن القول بأن تقدير الإنفاق العسكري أمر غير واضح، ولا يمكن تحديده بدقة، وتقدر وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح " "ACDAأن الميزانية العسكرية للجزائر كانت (٦٤٧) مليون دولار عام ١٩٧٨، (٨٤٦) مليون دولار عام ١٩٧٩، (٩٤٠) مليون دولار عام ١٩٨٠، (١٣٨٣) مليون دولار عام ١٩٨١، (١٤٢٦) مليون دولار عام ١٩٨٢، (١١٣٧) مليون دولار عام ١٩٨٣، (١٢٤٢) مليون دولار عام ١٩٨٤، (١٠٤٠) مليون دولار عام ١٩٨٥، (١٢٧١) مليون دولار عام ١٩٨٦، (١٢٦٤) مليون دولار عام ١٩٨٧، (١٥٩٥) مليون دولار عام ١٩٨٨، (٢٣١٣) مليون دولار عام ١٩٨٩. أما معهد الدراسات الإستراتيجية الدولي ومصادر أخرى فتقدر الإنفاق العسكري الجزائري بحوالي (٨٦٠) مليون دولار عام ١٩٨٧، (١٠٥٠) مليون دولار عام ١٩٨٨، (٩٤٩,٥) مليون دولار عام ١٩٨٩، (٩٠٤) ملايين دولار عام ١٩٩٠، (٨٥٧) مليون دولار عام ١٩٩١.

ويبدو أن كل هذه التقديرات تقلل إلى حد كبير من قيمة الإنفاق العسكري الجزائري على استيراد السلاح، ولكنها تعطى دلالة على أن الجزائر تنفق ٥% من دخلها القومي، و١٠% من موازنتها العامة، على قواتها المسلحة خلال معظم الثمانينيات. وتشير معظم المصادر إلى أن الجزائر خفضت من إنفاقها العسكري واستيراد السلاح بعد عام ١٩٨٩، ولكن الواقع أن الإنفاق الحقيقي الجزائري غير واضح، ويبدو أن الجزائر لم تضع أية قيود أو تقشف على قواتها المسلحة، وأن الإنفاق العسكري الحقيقي كان أكثر بكثير مما تذكره الحكومة الجزائرية في تقاريرها.

وكان الإنفاق العسكري الجزائري واستيراد الأسلحة أحد أسباب الديون الكبيرة على الجزائر، التي بلغت أكثر من (٢٦) مليار دولار، وهو ما يزيد قليلاً على نصف دخلها القومي، كما أنها كانت سبباً في انخفاض دخل الفرد في السنة بمقدار (٢١٠٠) دولار في السنة، وانخفاض النمو الاقتصادي، وارتفاع نسبة البطالة.

القوة البشرية العسكرية الجزائرية:

ارتفع حجم القوات المسلحة الجزائرية بما قدره ٧٠% منذ عام ١٩٨٠، وإجمالي القوة البشرية العسكرية للجزائر يبلغ حوالي (١٣٨٥٠٠) فرد في أوائل عام ١٩٩٨، منهم حوالي (٧٠٠٠٠) مجند، ويقدر حجم القوات الاحتياطية المنظمة بحوالي (إجمالي) (١٥٠٠٠٠) رجل.

الجيش الجزائري:

أُطلق على الجناح العسكري لجبهة الخلاص الإسلامية اسم "الجيش الشعبي الوطني"، واستمر الجيش الجزائري أكبر عنصر في الجيش الشعبي الوطني. وفي عام ١٩٩٨ كان بالجيش (١٠٧٠٠٠) جندي عامل متطوع، وحوالي (٧٠٠٠٠) مجند، ويمتلك الجيش الجزائري حوالي (٩٦٠) دبابة من بينها (١١٣) ت ٣٤ بالمخازن، (٣٣٠) دبابة ت ٥٤ / ٥٥، (٣٣٠) دبابة ت ٦٢، (٣٠٠) دبابة ت ٧٢. وأيضاً يمتلك (١٢٠) بردم – ٢ مركبة استطلاع، (٩١٥) مركبة قتال مشاه مدرعة من بينها ٦٦٠ ب م ب – ١، (٢٢٥) ب م ب –٢، (٤٦٠) ب ت ر – ٥٠، ب ت ر – ٦٠ ناقلة الجند المدرعة، وتعتبر هذه قوة مدرعة مؤثرة في المغرب العربي، وتتميز بالنمطية إلى حد بعيد. ويمتلك الجيش (٤١٥) قطعة مدفعية مقطورة مختلفة الأعيرة، وتوجد ٢٠٠ قطعة مدفعية ذاتية، وشملت قوة القطع الصاروخية متعددة الأدلة، ولديه كذلك (٣٣٠) هاون ١٢٠مم.

ويمتلك الجيش الجزائري (٢٩٦) مدفعاً مضاداً للدبابات منها (٥٠) مدفع اقتحام ١٠٠ مم ذاتي الحركة، (١٧٨) مدفعاً عديم الارتداد، (٤٠) قاذف صواريخ موجها مضادة للدبابات. AT3- ساجر، وبعض الصواريخ ساجر محملة على مركبات مدرعة بردم – ٢، وحوالي (١٥٦) مدفعاً مجروراً مضاداً للدبابات عيار ٥٧مم، (٨٠) مدفعاً ٨٥ م د. ٤٤، قدراتها على اختراق دروع الدبابات الحديثة محدودة. وعدد قليل من أطقم هذه الأسلحة، لها خبرة تدريبية محدودة في القتال ضد الدبابات.

وبالنسبة لوسائل الدفاع الجوى يوجد بالجيش (٨٥٥) مدفعا مضادا للطائرات منها (٢١٠) مدافع ذاتية الحركة مزودة برادار توجيه ((ZUS-23وعدد كبير من صواريخ الكتف سام – ٧، (٢٢) سام – ٨، ٢٠ سام ٩؛ قواذف صواريخ مضادة للطائرات خفيفة. والجيش الجزائري قوامه (١٠٧٠٠٠) رجل جيد التسليح نسبياً.

وتوجد لدى الجزائر قوات شبه عسكرية، قوامها (٢٣٠٠٠) رجل من الجندرمة. وتتبع هذه القوات وزارة الداخلية، ويوجد بها (٤٤) مركبة مدرعة أمل – ٦٠، م – ٣، وعدد (٢٨) هليكوبتر مي – ٨، ولها تنظيم عسكري مناسب.

القوات الجوية الجزائرية:

وتقدر القوات الجوية الجزائرية بـ (١٢٠٠٠) جندي، وتمتلك (٢٤١) طائرة قتال، (٥٨) هليكوبتر مسلحة، ولديها سربان لمقاومة الشغب، ويوجد سرب استطلاع بحري، به طائرتان "سوبر كنج" AIR-B-200T. ويوجد لدى الجزائر عدد كبير من وحدات التدريب، بها قوة قتالية كبيرة من بينها (٢٥) ميج ١٧، (٣) ميج ٢١ يو، (٥) ميج ٢٣ يو، (٣) ميج ٢٥ يو.

وتوجد أربعة أسراب هليكوبتر هجومية بمجموع (٤٠) هيل مي ٢٤، وسرب به (٣٥) هيل مي ٨، مي ١٧، ولديها سرب هليكوبتر نقل ثقيل به (١٠) مي ٤، مي ٦، مي ٨، وسرب هيل نقل خفيف به (٧) مي ٦، مي ٨، ولدى الجزائر عدد كبير من الطائرات ذات الأجنحة للنقل، لكبار الشخصيات تشمل ست طائرات آن —١٢، ال —١٨، (٢) فالكون ٢٠، (٣) جلفستريم ٣، (٢) سوبر كنج إير ٢٠٠، (٤) ال ٧٦، (٣) ف–٢٧.، وقوات الدفاع الجوى الجزائرية بها ما إجماليه من ثلاثين إلى خمسة وثلاثين قاذفا سام — ٣، ومن خمسين إلى ستين قاذفا سام — ٦، وبها ثلاثة لواءات مدفعية مضادة للطائرات، وبها وحدات مسلحة بمدافع غير موجهة ٨٥مم، ١٠٠مم، ١٣٠مم. ونظام القيادة والسيطرة C 31 للدفاع الجوى ونظام الإنذار والكشف الراداري.

الأسطول الجزائري:

يقدر الأسطول الجزائري بـ (٦٥٠٠ رجل)، ويمتلك هذا الأسطول غواصتين، وثلاث فرقاطات، وأربعة كورفيتات، و(١١) لنش صواريخ، (٩) لنشات سريعة عادية هجومية، وكاسحة ألغام، ولنش مرور ساحلي، (٢) سفينتا إبرار خفيفة، وسفينة إنزال ثقيل، و(١٨) سفينة دعم ومعاونة، ولديه (٢) كورفيت، وستة لنشات هجوم سريعة تحت البناء. ويوجد حرس سواحل قوامه (٥٠٠) رجل، وبه (٢٤) سفينة صغيرة، واثنتان تحت البناء.

خامساً: المملكة المغربية

تعتبر المغرب قوة عسكرية مميزة بمقاييس دول المغرب العربي، رغم أنها أصغر بكثير من القوات المسلحة الجزائرية، ولقد تورطت المغرب في عدة صدامات محدودة مع جاراتها، وفى صراع طويل مع البوليساريو حول السيطرة على الصحراء الغربية.

بدأ بناء المغرب الحديث عندما أعادت فرنسا السلطان محمد الخامس إلى وطنه عام ١٩٥٥، بعد نفيه عام ١٩٤٣ ومحاولة استبدال حاكم آخر به، وقبل عودته بفترة وجيزة تشكلت قوة عسكرية أُطلق عليها "جيش التحرير الوطني". وبحلول عام ١٩٥٦ أجبر جيش التحرير الوطني فرنسا على منح المغرب الاستقلال. وتم تعيين ابن السلطان مولاي الحسن رئيساً لأركان القوات المسلحة عام ١٩٥٧، ثم أصبح ملكاً بعد وفاة والده في عام ١٩٧١. وأصبح الملك الحسن ملكاً على المغرب منذ ذلك التاريخ حتى وفاته وتنصيب نجله ملكاً خلفاً له.

الإنفاق العسكري المغربي:

إن العامل الحاسم الذي دفع بالإنفاق العسكري للمغرب، وأدى إلى ديونها العسكرية كان الإنفاق على الحرب مع البوليزاريو؛ فتقديرات الإنفاق العسكري المغربي بعد عام ١٩٨٢ يصعب معرفتها؛ بسبب عدم توافر بيانات رسمية صحيحة، مع عدم معرفة حجم المعونات والديون الخارجية التي تم الحصول عليها، وتقدر وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح أن المغرب أنفقت (٧٦٣) مليون دولار عام ١٩٨٠، و(٨٣٠) مليون دولار عام ٨١، و(١٠٨٩) مليون دولار عام ٨٢، و(١٠٧٤) مليون دولار عام ٨٣، و(١٠٧٨) مليون دولار عام ٨٦، و(١١٠٢) مليون دولار عام ٨٧، و(١١٠٢) مليون دولار عام ٨٨، و١٢٠٣ ملايين دولار عام ١٩٨٩. ولا توجد أية بيانات عن عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٥.

وتضع هذه التقديرات الإنفاق العسكري المغربي عند ٧ – ١٠% من الدخل القومي، ٢٥ – ٣٠% من الإنفاق الحكومي المركزي، ويذهب الثلث للإنفاق المباشر على الحرب مع البوليزاريو، ويميل مركز الدراسات الإستراتيجية الدولي، إلى تأكيد تقديرات وكالة "الحد من التسليح ونزع السلاح". فهذا المركز يؤكد أن الإنفاق العسكري المغربي هو (٨٦٠) مليون عام ٨٧، و(١١٣٦) مليون دولار عام ٨٨، و(١٢١٦) مليون دولار عام ٨٩، و(١٣٤٠) مليون دولار عام ١٩٩٠.

القوة البشرية العسكرية :

يقدر حجم القوة البشرية العسكرية العاملة للمغرب بحوالي (١٩٥٠٠٠) رجل في عام ١٩٩٨ معظمهم من المجندين لمدة (١٨) شهراً، ويبدو أن حجم القوات الاحتياطية يصل إلى مائة ألف.

الجيش المغربي:

يقدر حجم الجيش المغربي بـ (١٧٥٠٠٠) جندي، وهو القوة الوحيدة في المغرب، وبه ثلاثة لواءات مشاة ميكانيكية، كما توجد تسع مجموعات سرب مدرعة، (٣٧) كتيبة مشاة،(٣) كتائب راكبة (تسمى فيالق الجمال)، وكتيبة جبلية واحدة، وثلاث كتائب فرسان، وعشر مجموعات مدفعية، ومجموعة واحدة دفاع جوى، وأربع كتائب مهندسين عسكريين. كما يوجد أيضا (١٥٠٠) حرس ملكي منظمين في كتيبة واحدة، وسرب فرسان واحد. والقوات الاحتياطية تقدر بـ (٣٠٠٠٠) رجل، وقد وجدت لتدعيم الجيش، وتكلف عادة بأعمال إدارية وبأعمال الحراسة من المناطق الخلفية. كما توجد قوة من (٥٠٠٠) رجل تسمى "قوة التدخل المتحركة"، وهى مزودة بمركبات قتال مدرعة خفيفة، وعربات لاندروفر مزودة برشاشات، وأفراد للعمل عليها. ولدى المغرب (٢٨٤) دبابة متوسطة مختلفة الأنواع، و(١٦٤) دبابة خفيفة.

وتختلف التقارير عن قوة وأنواع مركبات القتال الأخرى في القوات المسلحة المغربية. ولكن يُحتمل أن قوات الاستطلاع المدرعة لديها (١٦) آي بي آر – ٧٥، (٨٠) إيه إم إكس،(١٩٠) أمل ٩٠، (٣٨) أمل ٦٠، (٤٠) أيلاند مزودة بمدافع ٩٠مم، كما يوجد بها (٣٠) راتال ٢٠، (٣٠) أمل ٩٠، (٧٥) فاب سي آي، تُستخدم كمركبة قتال مشاة مدرعة، (٤٢٠) إم ١١٣، (٣٢٠) فاب – في تي تي، تُستخدم كناقلات جند مدرعة، ويمكن أن يكون لديها (٤٥) أو – تي ٦٤ ناقلة جند مدرعة.

بالنسبة للمدفعية فالمغرب لديها (١٤٦) قطعة مدفعية مجرورة مختلفة الأنواع والأعيرة، ولديها (١٣٢) قطعة ذاتية الحركة، ولديها كذلك (٤٠) ب م – ٢١ عيار ١٢٢ مم متعدد الأدلة، وحوالي ١١٠٠ هاون، وتشتمل الأسلحة المضادة للدبابات المغربية على عدد غير معروف من قواذف الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات، مختلفة الأنواع، ولدى المغرب حوالي (٤٢٧) مدفعا مضادا للطائرات مختلفة الأنواع أيضاً.

ويصل حجم القوات المغربية شبه العسكرية إلى (٤٠٠٠٠) رجل، وتشمل كذلك عشرة آلاف رجل في الحرس الملكي مشكلة في لواء واحد، ومجموعتين خفيفتي الحركة، وسربا جويا، ووحدة حرس سواحل، وسلحت "الجندرمة" بلنشات مرور وطائرتين خفيفتين، وعدد (٢٢) هليكوبتر.

الأسطول المغربي

الأسطول المغربي (٧٠٠٠٠ رجل)، ويشتمل فرقاطة، وأربعة لنشات صواريخ، وسفينتي هجوم سريع، وإحدى عشرة سفينة مرور، وست سفن مرور ساحلي، وأربع سفن إبرار، وسبع وعشرين سفينة جمارك وحرس سواحل، وثلاث سفن خدمة، و(١٥٠٠) رجل في كتيبة مشاة أسطول. وفى عام ١٩٩٨، كان لدى الأسطول فرقاطة صواريخ (١٤٨٠) طنا. كما يمتلك أربعة لنشات مرور (٤٢٥) طنا. كما يمتلك الأسطول سفينتي هجوم (٤٤٥) طنا وست سفن مرور كبيرة (٤٢٥) طنا، وأربع قطع مرور كبيرة (٤٧٥) طنا، وسفينة مرور (٣٧٤) طنا، وسفينتين رورو RO-RO تم تحويلهما لنقل القوات.

القوات الجوية المغربية:

في عام ١٩٩٨، كانت القوات الجوية المغربية (١٣٥٠٠ رجل) تمتلك حوالي ٩٠ طائرة قتال، (٢٤) طائرة هليكوبتر مسلحة. ولدى المغرب ذخيرة جوية حديثة نسبياً، تشمل صواريخ جو متعددة الأنواع، وتمتلك المغرب كذلك (٢٤) هليكوبتر مسلحة، ولديها سبع هليكوبتر CH-47 نقل ثقيل، و(٤٥) "هليكوبتر" نقل متوسط، و(٢٤) هليكوبتر خفيفة، ومستوى الحركة والاستعداد القتالي للهليكوبترات جيد جداً بمستويات المنطقة. كما توجد طائرة نقل خفيف، و(٢٦) طائرة تدريب، وتستخدم المغرب النقل الجوى بكثافة لإمداد وتأمين عملياتها ضد البوليزاريو.

يوضح الجدول الآتي حجم القوات المسلحة لدول المغرب العربي أوائل عام ١٩٩٨

	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا
ميزانية الدفاع (بالمليون دولار) إجمالي	١٣٠٠	٦٦٠	٤٦٧	١٥١٠
القوية البشرية				
نظامية	١٩٥٥٠٠	١٢٥٥٠	٣٥٠٠٠	٨٥٠٠٠
مجندون	؟	(٧٠٠٠)	(٢٦٠٠٠)	؟
احتياط	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	–	٤٠٠٠٠
شبة عسكرية	٤٠٠٠٠	٢٣٠٠٠	١٣٥٠٠	١٥٠٠٠
الجيش				
القوة البشرية	١٧٥٠٠٠	١٠٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	٥٥٠٠٠
دبابات قتال رئيسية	٢٨٤	٩٦٠	٨٤٠	٢١٥٠
عربات مدرعة	١٣٧٢	١٤٩٥	٣٤٧	٢١٢٠
مدفعية قوات جوية	٣٢٦	٧٤٣	١٤٥	١٧٤٠
قوة بشرية	١٣٥٠٠	١٢٠٠٠	٣٥٠	٢٢٠٠٠
طائرات قتال	٩٠	٢٤١	٤١	٤٠٨
هليكوبتر مسلحة	٢٤	٥٨	–	٤٥
صواريخ أرض – جو بحرية	٣٧	٥٩	–	٣٢٤
قوة بشرية	٧٠٠٠	٦٥٠٠	٤٥٠٠	٨٠٠٠
غواصة مدمرة / فرقاطة	–	٢	–	٦
كورفيت	١	٣	١	٣
لنش صواريخ	–	٣	–	٧
برمائي / دعم	٢٣	٧	١٤	٢٢
	٦٠	٣	–	٩

القسم الثاني
القدرات والإمكانيات العسكرية في آسيا

أولا: الجمهورية السورية:

لقد كانت سوريا دائما بؤرة معظم أحداث القتال في الشرق الأوسط؛ فلقد اشتركت في أربعة حروب رئيسية ضد إسرائيل منذ عام ١٩٤٥، وتورطت في العديد من المواجهات مع جيران، مثل تركيا والعراق والأردن ولبنان، وكانت مسرحا للكثير من الانقلابات والمشاكل الداخلية، كما تورطت قواتها المسلحة في حوالي (٢٢) انقلابا -أو محاولة انقلاب- قبل استيلاء حافظ الأسد على السلطة، وتواجه سوريا مشكلات عرقية، ومشكلات خاصة بالأراضي، ومشكلات على المياه، مع معظم جيرانها؛ فإسرائيل تحتل مرتفعات الجولان، وتوجد بين سوريا وتركيا مشكلات خاصة بحقوق المياه في نهري دجلة والفرات، كما توجد بينها وبين العراق خلافات حول الفرات، وخلافات حادة بينها وبين حزب البعث العراقي وقيادة العراق، كما أن لها هدفا ثابتا في ربط لبنان سياسيا بها بطريقة أو بأخرى، وقامت بتقسيم واستغلال الحركة الفلسطينية، وتدخلت في السياسة الفلسطينية في الأردن، وأصبحت متورطة _بعمق_ في المشكلات الكردية، وذلك لوقوفها خلف الحركة الكردية في تركيا والعراق.

الإنفاق العسكري السوري:

إن القيد الرئيسي الذي واجه سوريا في تطوير قواتها المسلحة، هو الاقتصاد والموارد المحدودة للتمويل الخارجي، ومنذ مايو ١٩٩١، حققت سوريا نجاحا ملموسا عندما قررت اتباع سياسة الاقتصاد الحر والخصخصة، وصدر قانون استثمار جديد، سمح للسوريين والأجانب بالاستثمار، مع التمتع بإعفاء ضريبي وجمركي لمدة سبع سنوات، الأمر الذي أدى إلى سرعة تكوين (٤٠٠) شركة جديدة مقدارها (١,٦) مليار دولار. ونتيجة لذلك، ارتفع احتياطي النقد الأجنبي من حوالي (٢٠٠) مليون دولار فقط قبل حرب الخليج، إلى أكثر من مليار دولار في منتصف ١٩٩٢، وتختلف تقديرات الإنفاق العسكري السوري طبقا للمصدر. ولكن من الواضح أن سوريا أنفقت حوالي ٥٠% من موازنتها المركزية على القوات المسلحة، ولكنها لم تتمكن من المحافظة على هذا الإنفاق العسكري من خلال النمو الاقتصادي، بل على العكس، كان الإنفاق العسكري السوري سببا في الحد من قدرتها على تطوير اقتصادها المدني، ولم يتمكن الانفراج في الاقتصاد

السوري منذ عام ١٩٩٢، من توفير الموارد اللازمة لتعويض المعونة السوفيتية، والأسعار التفضيلية التي سمحت لها بالحصول على هذا الحجم الكبير من المعدات.

وطبقا لتقدير الولايات المتحدة، فإن الإنفاق العسكري السوري كان (١٤٦٣) مليون دولار عام ١٩٧٩، و(١٩٣٦) مليون دولار عام ١٩٨٠، و(١٩٥٩) مليون دولار عام ١٩٨١، و(٢٢٨٩) مليون دولار عام ١٩٨٢، وارتفع الإنفاق العسكري السوري إلى (٣٣٤٠) مليون دولار عام ١٩٨٣، و(٣٤٦٢) مليون دولار عام ١٩٨٤، و(٣٦٢٧) مليون دولار عام ١٩٨٥، ثم انخفض إلى (٢٩١١) مليون دولار عام ١٩٨٦، و(١٨٠١) مليون دولار عام ١٩٨٨، ثم ارتفع إلى (٢٢٤٣) مليون دولار عام ١٩٨٩، وخلال الثمانينيات تراوح الإنفاق العسكري ما بين ٨%و٢٣% من الناتج القومي السوري، ومن ٣٥% إلى ٧٠% من الإنفاق الحكومي المركزي.

وتقدم التقديرات الحديثة لمركز الدراسات الإستراتيجية "I I SS" صورة مختلفة؛ فهي تشير إلى أن الإنفاق العسكري السوري كان (٣,٦٨) مليارات دولار عام ١٩٨٦، (٣,٩٥) مليارات دولار عام ١٩٨٧، (١,٦) مليار دولار عام ١٩٨١ و١,٥١ مليار دولار عام ١٩٨٨، و(١,٦٢) مليار دولار عام ١٩٩٠.

القوة البشرية العسكرية السورية :

يصل إلى إجمالي القوة البشرية العسكرية السورية إلى (٤٠٤,٠٠٠) حتى عام ١٩٩٨، وقد بلغت الزيادة في القوة البشرية العاملة من (١٧٠٠٠٠) عام ١٩٨٢ إلى (٢٥٠٠٠٠) عام ١٩٨٩، وإلى (٣٠٠٠٠٠) عام ١٩٩٠، ومدة التجنيد الإجباري في سوريا ٣٠ شهرا، وتختلف المصادر فيما إذا كان حجم الجيش (١٣٠٠٠٠) أو (٢٥٠٠٠٠) كلهم مجندون أم لا. وحجم الاحتياطي لدى سوريا (٤٠٠٠٠٠) رجل، وزاد حجم الاحتياطي من (١٠٠٠٠٠) عام ١٩٨٢ إلى (٢٧٠٠٠٠) عام ١٩٨٨، ثم إلى(٣٩٢٠٠٠) عام ١٩٩٨،. وفي عام ١٩٩٨ كان لدى سوريا (٥٠٠-٦٠٠) مركبة للاستطلاع، (٣٥٠-٤٠٠) مركبة بردم مضادة للدبابات مزودة بالصواريخ السوفيتية، و(٣٨٧٤) مركبة قتال مشاة ميكانيكية مختلفة الأنواع، وقد تمكنت سوريا من الحصول على نظام الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات "الفرنسي ميلان" (حصلت على (٢٠٠) قطعة منها) كما وصل إجمالي قوة المدفعية السورية إلى (٢٤٠٠) قطعة متعددة الأنواع. وما زالت سوريا مستمرة في زيادة قوة المدفعية المضادة للطائرات. ويوجد لدى سوريا (١٧٨٥) مدفعا مضادا للطائرات مختلفة الأنواع. وتقتصر قاعدة سوريا الصناعية العسكرية على إنتاج الذخائر التقليدية. ولكن جهود سوريا لإنتاج المدرعات والذخائر المتقدمة والصواريخ قد حققت نتائج مشجعة، وحاولت سوريا حديثا إنشاء صناعة

صواريخ أرض – أرض، ومع ذلك، ما زالت تحاول الحصول على هذه التكنولوجيا من كوريا الشمالية والصين الشعبية.

القوات الجوية السورية:

وفى عام ١٩٩٨، أصبح لسوريا (٤٠٠٠٠) رجل في القوات الجوية، و(٦٠٠٠) رجل في الدفاع الجوى، ولدى سوريا نظام كبير من القواعد الجوية، وقواعد ثانوية، وممرات للانتشار (حوالي ٢٦ قاعدة جوية). واستمرت روسيا في تحديث عناصر من نظام الدفاع الجوى السوري خلال عام ١٩٩٢، وذلك رغم مشكلات المدفوعات السورية والأقساط المتأخرة عليها، ولقد زادت سوريا من حجم قوتها الجوية إلى (٤٤٨) طائرة قتال، (١١٠) هليكوبترات مسلحة عام ١٩٨٨، (٦٥١) طائرة قتال، (١٠٠) هليكوبتر مسلحة عام ١٩٩٨، ومع ذلك، فإن هذا الرقم الإجمالي لا يعطى صورة صحيحة؛ إذ توجد أعداد من الطائرات في التخزين. كما زادت من قوة طائراتها الميج –٢٥ في قوات الدفاع الجوي، كما أن سوريا اشترت (٣٠) ميج – ٢٩، (٢٢) سوخوي – ٢٤،، وذلك رغم أن حوالي (٢٠) من الميج – ٢٩ ونصف السوخوي – ٢٤ فقط في الخدمة العاملة، كما أن لدى سوريا إجمالي عشرة أسراب هجوم أرضى.

ويوجد لدى سوريا (١٨) سرب طائرات اعتراضية، و عدد كبير من طائرات التدريب المسلحة. ولديها كذلك عدد من الطائرات الموجهة عن بعد بدون طيار سوفيتية (D R-3)، وعدد من طائرات للاستخدام الخاص (غير معروف عددها أو أنواعها). وقد قامت سوريا برفع كفاءة نظام القيادة والسيطرة لنظم الصواريخ الجوية، وأضافت نظاما متطورا للتعارف، ونظم الإنذار التي حصلت عليها من الاتحاد السوفيتي بعد حرب ١٩٨٢.

وتشير بعض المصادر إلى أن سوريا لديها (٢٠٠) هليكوبتر هجوم واقتحام، منها حوالي (١٢٠–١٤٠) هليكوبتر مسلحة في الخدمة، من بينها مائة في وحدات قتالية، ويشمل ذلك هليكوبترات النقل، والهليكوبترات المزودة بتسليح مضاد للغواصات، التي تستخدم معدات الحرب الإلكترونية والاستطلاع. ومع ذلك، فقد يكون لدى سوريا حتى (٢٥) هليكوبتر كاملة التسليح طراز مي – ٨. كما أن لدى سوريا سربي نقل بهما (٦) أنتينوف ١٢، و(٤) أنتينوف – ٢٤،(٥) أنتينوف – ٦، (٤) اليوشن –٧٦, (٧) ياك – ٤٠، (٢) مستير فالكون – ٢٠، وتشكيلاتها الجوية الرئيسية الأخرى هي وحدات للتدريب.

الدفاع الجوى السوري:

لقد زادت سوريا من قوات الدفاع الجوى المستقلة إلى (٦٠٠٠٠) رجل، ولقد أخذت سوريا تعمل على تطوير وتنسيق وتنظيم قوات دفاعها الجوى ورادارتها وقدرتها في الحرب الإلكترونية، ولديها مراكز دفاع جوى مزودة بالحواسب، يمكنها السيطرة على وحدات الصواريخ، ومقاتلات الدفاع الجوى، وتمتد سيطرة هذه الحواسب على صواريخ سام – ٦، سام – ٨. كما أن سوريا طورت من آلية ووسائل الاستشعار، وقدرات الحرب الإلكترونية لقواعد الدفاع الجوى البرية، ولدى سوريا معدات حرب إلكترونية واستطلاع وإعاقة سوفيتية متطورة، قد صُممت خصيصا؛ لتناسب الاحتياجات السورية، وفى أواخر عام ١٩٨٢ وأوائل عام ١٩٨٥، أعطى السوفييت سوريا الصواريخ سام – ٥، التي أصبحت قوتها من (٤٠-٥٠)- قاذفاً تم تطويرها لإسقاط القاذفات وطائرات الاستطلاع المعادية، كما زودت سوريا من عدد الصواريخ الأقصر مدى في الجيش، والتي بحيث يمكن أن تستخدم في حماية القوات البرية، هذا إلى جانب أن سوريا لديها حوالي (٣٠٥) فصائل سام –٧ موزعة على كل قواتها، ويوجد عدد كبير من القواذف سام –٧، سام –٨، سام –٩، وعلى الأقل (٢٠) قاذفا سام – ١٣ في جيشها، والكثير منها تم ربطه لاسلكيا بقيادة الدفاع الجوى.

القوات البحرية السورية:

تضم القوات البحرية السورية (٣٧٠٠) رجل عام ١٩٩٨، وعدد (٢٥٠٠) رجل في الاحتياطي، وحصلت على ثلاث غواصات طراز روميو (٢ عام ١٩٨٥، وواحدة عام ١٩٨٦)، وثلاث سفن إنزال بولونسكي متوسطة، وتتكون سفن السطح السورية الرئيسية من فرقاطتين طن طراز بيتايا -٢، كما أن الأسطول يمتلك أربع هليكوبترات KA-25، و(٢١) هليكوبتر س –٤ مضادة للغواصات، وهذه الهليكوبترات لها قيمة كبيرة في مهمة الاستطلاع السطحي، ويوجد لدى سوريا (١٤) لنشا مختلفة الأنواع. وتوجد كذلك خمس سفن صواريخ هجومية طراز كومار، وهى قطع حمولة (٨٥) طنا٠ ولدى سوريا سفن أخرى تشمل لنشات مرور ساحلي (٥٠) طن زهوك ZHUK، كما توجد سفينة ألغام متقادمة (٧٩٠) طنا طراز ناتيا، وتوجد كذلك كاسحة ألغام (٥٨٠) طنا، وأخرى (٤٥٠) طنا، وسفينتا ألغام ساحليتان (٢٨٠) طنا، وخمس سفن ألغام ساحلية صغيرة (٩٠) طنا، وتعتبر السفن الثلاث سفن إبرار متوسط (٨٠٠) طن حديثة نسبيا، وكل منها يمكنها حمل مائة فرد وخمس دبابات. كما يوجد بالأسطول سفينة ضد المغناطيسية مائة طن، وسفينة تدريب (٣٥٠٠) طن. ولدى سوريا بعض وحدات الدفاع الساحلي الصغيرة، وحصلت من الاتحاد السوفيتي على صواريخ مضادة للسفن، كما توجد لديها مستشعرات محمولة جوا، وقدرات تحديد أهداف محدودة، فإن

هذه النظم حققت لها قدرات لمهاجمة أية سفينة في حدود مدى رادار على البر على بعد ٢٦- ٣٠ ميلا بحريا.

القوات السورية شبه العسكرية:

إن المهمة الرئيسية للقوات شبه العسكرية السورية هي الأمن الداخلي، وتوجد خمس عشرة وحدة مستقلة، للمخابرات والأمن الداخلي في سوريا، كما يوجد لواء حرس جمهوري (حارس الجمهورية) لحماية الرئيس مسلح بدبابات ت – ٧٢ ومدفعية، كما يوجد (١٨٠٠) رجل في حرس الصحراء للحدود، وتوجد "سرايا السيرة" للمهام الخاصة. ويوجد في وزارة الداخلية (٨٠٠٠) رجل بالجندرمة، كما أن حزب البعث له الميليشيا الخاصة به، أو ما يُسمى "جيش الشعب".

وتقوم سوريا بتدريب وتسليح (٢-٣) لواءات فلسطينية بواسطة ضباط ومستشارين سوريين، وهذه القوة لديها حوالي (٤٥٠٠) رجل، (٩٠) دبابة ت – ٥٥/٥٤، ومدافع ١٠٥ مم، ١٢٢مم، ١٥٢ مم وقواذف صواريخ متعددة الأدلة، وجزء من الوحدات الفلسطينية لبنانيون.

ثانيا: جمهورية العراق:

تنمية القوة المسلحة العراقية:

ولعل المتابعة لحجم الإنفاق العسكري للقوات المسلحة العراقية، سواء لاستعواض خسائرها خلال حرب الثماني سنوات مع إيران، أو لزيادة حجمها؛ لتقود عملية غزو دولة الكويت، لعل هذه المتابعة تعبر عما وصلت إليه هذه القوة من ضخامة، حيث يُعتبر الإنفاق العسكري من أهم مؤشرات القياس لحجم القوة المسلحة لأية دولة، وتقدر وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح التابعة للأمم المتحدة أن العراق أنفق "١٠٠١" مليون دولار على قواته المسلحة عام ١٩٧٨، "١١٣٥٠" مليون دولار عام ١٩٧٩ و"١٢,٨٧٠" مليون دولار عام ١٩٨٨، ومن المحتمل أن يكون العراق قد أنفق أكثر من ٤٠% من إجمالي ناتجه القومي الكلي، ٦٠ % من الإنفاق الحكومي –متضمنة الخسائر الناتجة عن الحرب- على الدفاع في السنوات الأخيرة، ولقد زادت معدلات استيراد السلاح؛ بسبب سباق التسلح مع إيران، الذي بدأ في الستينيات؛ وبسبب الحرب العراقية والإيرانية في الفترة من ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٨. وتقدر وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح أن العراق استورد ما قيمته "٢٤٠٠" مليون دولار عام ١٩٨٧، "٣٢٠٠" مليون دولار عام ١٩٧٩، "٢٤٠٠" مليون دولار عام ١٩٨٠، "٢٤٠٠" مليون دولار عام ١٩٨١، "٧٠٠٠" مليون دولار عام ١٩٨٢،

"٦٨٠٠" مليـون دولار عـام ١٩٨٣، "٩١٠٠" مليـون دولار عـام ١٩٨٤، "٤٦٠٠" مليـون دولار عـام ١٩٨٥، "٥٧٠٠" مليون دولار عام ١٩٨٦، "٥٤٠٠" مليون دولار عام ١٩٨٧، "٤٩٠٠" مليون دولار عام ١٩٨٨، "١٩٠٠" مليون دولار عام ١٩٨٩.

هذا، وقد وقّع العراق على اتفاقيات تسلح جديدة بقيمة "٣٠,٥ مليار" دولار على الأقل في الفترة ما بين عام ١٩٨٣ وعام ١٩٩٠. وإذا ما أخذنا الفترة من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩١، والتي تغطى الفترة من انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في أغسطس ١٩٨٨، وبداية حظر شحن الأسلحة إلى العراق في أغسطس ١٩٩٠ نجد أن العراق طلب ما قيمته "٣,١" مليارات دولار من الأسلحة من كل من الاتحاد السوفيتي السابق، والصين الشعبية، والباقي من دول أوروبية غربية، ومن دول أخرى.

ولقد كانت ميزانية الدفاع العراقية السنوية "١٢,٩" مليار دولار عام ١٩٩٠، وكانت العراق تنفق في المتوسط "٧٢١" دولاراً لكل فرد من قواتها المسلحة، رغم أن نصيب الفرد من الناتج القومي كان "١٩٤٠" دولاراً فقط. ورغم الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة في أغسطس ١٩٩٠، فلقد تمكن العراق من الحصول على أسلحة قيمتها "١٤٣٥" مليون دولار، كما تعاقد على ما قيمته "١١٢٥" مليون دولار خلال عام ١٩٩٠ فقط.

ولقد زاد هذا الإنفاق من ديون العراق الدولية، بما يزيد على "٧٠" مليار دولار؛ وهو ما خلق أزمة اقتصادية كانت من أهم دوافع العراق لغزو الكويت، وفى مقابل هذا الإنفاق المتزايد على تنمية القوة المسلحة العراقية، فقد وصل حجم هذه القوات قبل غزوها لدولة الكويت، وبعد استعواضها لخسائر ثماني سنوات من الحرب مع إيران إلى الآتي:

القوات البرية: حوالي ٩٥٥ ألف مقاتلاً منهم ٤٨٠ ألف مقاتلاً من الاحتياط.. وقد نظمت هذه القوات من (٧-٨) فيالق، بها حوالي من (٦٠ - ٦٦) فرقة، منها (٧) فرق مدرعة وميكانيكية، (٨) فرق حرس جمهوري، (٤٠) فرقة مشاة، (٢٠) لواء قوات خاصة وصاعقة.

وقد كانت هذه القوات تمتلك حوالي "٦٧٠٠" دبابة أنواع مختلفة، "٣٠٠٠" ناقلة دبابات ثقيلة، "٣٥٠٠-٤٠٠٠" مركبة مدرعة.

وكان لدى العراق أضخم قوة مدفعية في العالم وصلت إلى "٣٠٠٠-٥٠٠٠" قطعة مدفعية مجرورة، "٥٠٠" قطعة ذاتية الحركة، "٢٠٠" قاذف صواريخ مدفعية متعددة الأدلة.

وكان لدى العراق قوة صواريخ أرض، شملت "١٢٤-١٨٠" صاروخا من مختلف الأنواع.

قوات الدفاع الجوي:

حوالي "٧٠٠" مدفع مضاد للطائرات، وحوالي "١٥٠٠٠" قطعة صواريخ مضادة للطائرات المتحركة، ومحمولة من أنواع مختلفة روسية الصنع.

القوات الجوية:

حوالي "٧٠٠-٧٧٠" مقاتلة وقاذفة وطائرة تدريب مسلحة، تدعمها "٢٠٠" طائرة نقل وطائرة خاصة، بما في ذلك طائرات الإنذار المبكر،.. إضافة إلى "٤٨٩" طائرة هليكوبتر مسلحة (أنواعاً مختلفة) بعضها مسلح بصواريخ.

القوات البحرية:

لم يكن الأسطول العراقي قويا أو فعالا؛ حيث كانت لدى العراق فرقاطة واحدة، وثماني سفن هجوم مسلحة بالصواريخ، وأربع سفن هجومية مسلحة بالطوربيدات، وثلاثة لنشات مرور ساحلية كبيرة، وثمانية صغيرة، وبعض سفن المرور قرب الشواطئ، إضافة إلى ست كاسحات ألغام، وثلاث عشرة سفينة إبرار، وتسع سفن مساعدة، وثلاث عشرة طائرة هليكوبتر للمعاونة البحرية.

التصنيع الحربي العراقي:

نجح العراق في إقامة صناعات حربية متطورة، قبل غزوه لدولة الكويت، امتدت لصناعة الصواريخ بالنوعيات والمنظومات المتعددة، وذلك من خلال الاعتماد على الكثير من الخبرات الأجنبية المدربة على تشغيل خطوط الإنتاج لهذه الصناعة، إضافة إلى خط إنتاج للمقذوفات المضادة للدبابات الفردية، وذلك منذ عام ١٩٧٥، كما ركز العراق على إنتاج الصواريخ بعيدة المدى، مثل الصاروخ "الحسين"، ومداه "٦٥٠" كيلو متراً، والصاروخ "العباس"، ومداه "٩٠٠" كيلو متر، وقد سعى العراق لإقامة صناعة للطائرات، وقد بدأ فعلا في إنشاء مصنع للطائرات، وكان على وشك الانتهاء من إنتاج الطائرة الخفيفة المصنوعة من الألياف الزجاجية، كما نجح في إنتاج الطائرة الموجهة بدون طيار، وكان يقوم بتصنيع كامل لكل خزانات الوقود للطائرات.

وفي مجال الإلكترونيات، فقد ركز العراق على إنتاج أجهزة الاتصال اللاسلكية الثابتة والمتحركة والميدانية والمحولة باليد من الاطرزة المختلفة، وكذا التحويلات الميدانية الكبيرة، وبعض أجهزة الرادار، وأجهزة كشف الألغام، وبعض تجهيزات القيادة والسيطرة لغرف العمليات، وبعض معدات التدريب.

وقد نجح العراق بالاتفاق مع الاتحاد السوفيتي السابق في إنتاج "الدبابة ت ٧٢"، والتي تعتبر من الصناعات الحربية الثقيلة، والتي تحتاج لاستثمارات ضخمة، وخبرات وأيدٍ عاملة مدربة.

وقد كان لدى العراق خطوط إنتاج لكل نوعيات الأسلحة الصغيرة، واحتياجاتها من الذخائر، إلى جانب إنتاج ذخائر المدفعية، والهاونات، والقنابل التقليدية للطائرات، كما كان قد قطع شوطا طويلاً في صناعة القنابل الموجهة بالليزر، أو الموجهة تليفزيونيا.

وتسيطر هيئة التصنيع العسكري العراقي على جميع المصانع الحربية، والتي تتبعها أربعة مجمعات صناعية حربية كبرى، تضم حوالي عشرين مصنعاً من مختلف نوعيات وذخائر الأسلحة.

وقد كانت هناك خطة طموحة لاتجاهات البحوث والتطوير في الصناعات الحربية، بإدخال تعديلات وتحسينات على نظم التسليح المستوردة، والموجودة في الخدمة، شملت عشر نوعيات من الطائرات والصواريخ والدبابات والمدافع، وقد كان العراق يستعين بالخبرة الأجنبية في هذا المجال، وخاصة من بريطانيا وألمانيا وفرنسا والصين.

وقد شملت المشروعات التي استكمل تطويرها ستة مشروعات تركزت أساساً في تطوير الصواريخ وقنابل الطائرات العنقودية وقنابل الطائرات الارتجاجية والرؤوس الحربية الحاملة للصواريخ، ومستودعات الطائرات.

انهيار القوة العسكرية العراقية:

لقد كان لأوجه القصور والنقص في أداء القوة المسلحة العراقية، أثرها على الهزيمة العسكرية في عملية (عاصفة الصحراء) لتحرير الكويت، وما نتج عنها من خسائر جسيمة أبرزها:

في القوات البرية: تدمير "٣٩٥٦ " عربة قتال مدرعة من إجمالي "٦٢٠٠ " عربة بنسبة ٦٤%، وتدمير " ٣٠٩٢ " قطعة مدفعية من إجمالي " ٨٣٧٣ " قطعة، بنسبة ٣٦%.

هذا، إلى جانب أَسْرِ واستسلام حوالي (٦٢) ألف مقاتل عراقي، إضافة إلى حوالي (١٥٠) ألف مقاتل بين قتيل وجريح ومفقود.

في القوات البحرية: تدمير ٨٨% من لنشات الصواريخ، و٤٠% من باقي القطع.

في القوات الجوية: تدمير "٢٤٢" طائرة قتال أنواعاً، هروب "١١٢" طائرة أخرى إلى إيران بإجمالي "٣٥٤ " طائرة تمثل ٥٠% من إجمالي طائرات القتال العراقية، وتدمير "٧" طائرات قاذفة تمثل ٥٠ % من إجمالي القاذفات، وشل وتدمير "٤٤ " قاعدة ومطاراً منها "٦" تدميراً كاملاً، إضافة إلى تدمير ٦٣% من إجمالي رقم الطائرات.

في قوات الدفاع الجوي: تدمير "٤" مراكز عمليات دفاع جوي، و"٥" مراكز توجيه طائرات، وتدمير حوالي ٥٠% من كتائب الدفاع الجوى.

ثم أجهزت العقوبات الاقتصادية القاسية، التي قررها مجلس الأمن، على ما تبقى من قوة مسلحة عراقية، وما كان يملكه من قاعدة صناعية حربية؛ حيث أعاق الحصار المحكم على العراق منع وصول قطع الغيار، والمعدات الفنية لما تبقى له من قوة مسلحة تقليدية؛ وهو ما يمكن معه القول بأنها تحولت إلى مجرد أعداد جوفاء، لا تمتلك كفاءة قتالية أو فنية فعالة. هذا إلى جانب قرار مجلس الأمن بإزالة ترسانة العراق من أسلحة الدمار الشامل، والتي مازالت اللجان الفنية التي شكلها المجلس ماضية في طريق تدميرها، وكذلك قدرات تصنيعها، مع فرض نظام للمراقبة لا يسمح بإعادة إنتاجها مستقبلا، وذلك رغم مرور أكثر من عشر سنوات كاملة على الهزيمة العراقية.

وهكذا خرجت دولة العراق كأكبر دولة عربية تمتلك قوة عسكرية واقتصادية؛ حيث كانت ضمن دول عربية محدودة تمتلك ثروة بترولية وزراعية وثروة صناعية وثروات أولية، إلى جانب قوة بشرية، وكوادر علمية شكلت رصيدا هائلا للقدرة العربية في مواجهة كل ما يتهددها من عدائيات، وأعادت الخلل الشديد في ميزان القوى، خاصة العسكرية منها، لصالح دولة إسرائيل؛ مما هيأ ظروفا مناسبة لفرض السلام الإسرائيلي.

ولتقييم نتائج حرب الخليج اقتصاديا وعسكرياً تبرز عدة حقائق رئيسية أهمها:

الحقيقة الأولى: أن هذه الحرب فرضها "صدام حسين" على العالم باحتلاله للكويت، في ٢ أغسطس ١٩٩٠ في وقت بدأ يسود فيه وفاق جديد، ونظام دولي جديد، يحل فيه مبدأ توازن المصالح محل توازن القوى.

الحقيقة الثانية: أنها بدأت بإجماع دولي، لم يسبق له مثيل في إدانة الغزو العراقي للكويت.. وبلغت القرارات الصادرة من المجتمع الدولي المتمثل في مجلس الأمن (١٦) قرار إدانة، منها قرار باستخدام القوة المسلحة لتحرير الكويت، في ثاني سابقة لمثل هذا القرار على مدى التاريخ.

الحقيقة الثالثة: أنه في كل مراحل عملية تحرير الكويت، وحتى نهايتها، تركت المبادأة في يد الرئيس "صدام حسين" فإن مجرد الإعلان عن بدء الانسحاب غير المشروط من الكويت، كان كفيلاً بإنهاء المشكلة.

الحقيقة الرابعة: إن الرئيس "صدام حسين" قد دفع العالم شرقاً وغرباً، إلى خوض حرب مدمرة، ساهم الجميع في محاولة تفاديها؛ للحجم الكبير من التدمير والخسائر الذى سينتج عنها، وإشفاقا على شعب وجيش العراق من كارثة محققة منساق إليها؛ ففيها بلغ عدد النداءات التي ناشد بها زعماء العالم الرئيس "صدام حسين" للانسحاب من الكويت حوالي (١٠٠) نداء، منها (٣٠) نداء من الرئيس محمد حسنى مبارك.

الحقيقة الخامسة: أن القوة المسلحة العراقية وقدراتها القتالية والتصنيعية، قد أخلَّت –ولأول مرة– بالتوازن العسكري لصالح العرب وضد إسرائيل، وأنها شكلت –إلى جانب الأرصدة الخليجية– قوة عربية واقتصادية غير

مسبوقة، أخلّت –أيضا– بالتوازن الإقليمي بصفة عامة لصالح العرب، وقد كان لإهدار هذه القوة وما تبعها من تفكك عربي وإهدار للأرصدة والمدخرات العربية أكبر الأثر في استعادة إسرائيل لتفوقها عسكريا واقتصاديا وسياسيا.

ثالثا: جمهورية إيران

لقد أدى وصول الخميني إلى السلطة، إلى دخول إيران في مواجهة رئيسية مع الولايات المتحدة؛ فلقد دخل الشاه الولايات المتحدة للعلاج من السرطان في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٩، ورأى زعماء إيران الجدد أن هذا يمثل مؤامرة بين الولايات المتحدة والشاه، وأنه رمز للخيانة الأمريكية، وفى ٤ نوفمبر استولى الطلبة الإيرانيون على السفارة الأمريكية في طهران، بدعم من الحكومة الإيرانية، واحتجزوا الدبلوماسيين الأمريكيين كرهائن. وأثبتت الحكومة الإيرانية عجزها عن تحرير الأمريكيين، دون إذن الخميني، وأدى ذلك إلى أزمة رهائن طويلة أوقفت خلالها الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا إرسال أية أسلحة لإيران، كما أدت إلى إغارة فاشلة قامت بها القوات الخاصة للولايات المتحدة، التي حاولت إنقاذ الرهائن الأمريكيين في ٢٤ أبريل ١٩٨٠، وانتهت الأزمة فقط بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية في عام ١٩٨٢. وطوال هذا الوقت، استمر الدبلوماسيون الأمريكيون في الأَسْر لمدة تزيد على العامين، وتركت الأزمة مرارة دائمة لدى كلا الجانبين.

وخلال نفس الفترة، طُرد عدد كبير من ضباط الشاه من القوات المسلحة، وبدأ أنصار الخميني في إنشاء قوة عسكرية جديدة، أُطلق "عليها الحرس الثوري"، وأدت هذه الفوضى السياسية إلى إضعاف القوات المسلحة الإيرانية، في وقت واجهت فيه الحكومة الجديدة لإيران، تحديا عسكريا من أكرادها والثوريين الماركسيين المتشددين مثل مجاهدي خلق، وبدأت تحدث صدامات على الحدود بين إيران والعراق، طوال عام ١٩٨٠، وقرر "صدام حسين" دخول الحرب، وتنصل العراق من اتفاقية الجزائر في ١٧ سبتمبر ١٩٨٠، ثم قام بغزو إيران، وأدى هذا الغزو إلى حرب دامية، لمدة ثماني سنوات، بين الدولتين، وكانت إيران الفائزة في معظم الأعمال القتالية؛ فلقد دفعت العراق خارج الجنوب الغربي الإيراني بحلول يوليو ١٩٨٢، وقامت بشنّ هجمات متكررة داخل العراق، واستولت على شبه جزيرة الفاو عام ١٩٨٧، مهددة أمن البصرة، ومع ذلك فإن إيران لم تتمكن من خلق بديل متماسك لجيش الشاه النظامي، ولم تكن قوات الحرس الثوري المتحمسة كفئا لمواجهة قوة النيران الشديدة، والمدرعات، والتفوق الجوى العراقي، وكانت العراق لها حرية الاتصال للحصول على الأسلحة من الغرب، والكتلة السوفيتية، في الوقت نفسه فإن الأيديولوجيه الإسلامية لإيران، وأعمالها أثناء أزمة

الرهائن بالسفارة الأمريكية، قد حرمتها من الحصول على أية أسلحة من الغرب، وعلى الرغم من الهيمنة الإيرانية على معظم الأعمال القتالية طوال عام ١٩٨٧، وفى أوائل عام ١٩٨٨، فإن كل ما حققته هو إرهاق قواتها، التي تكبدت خسائر بشرية، وشنّت العراق سلسلة من العمليات الرئيسية في ربيع عام ١٩٨٨ يدعمها تفوق كبير في المدرعات، وسيادة جوية (تقريبا)، واستخدام الغازات السامة في ميدان المعركة، ففقدت إيران أكثر من ٥٠% من معداتها الرئيسية، ودمرتها الحرب والتطرف السياسي الداخلي، وتوقف النمو الاقتصادي لإيران واقعيا، لحقبة كاملة تقريبا، في حين زاد تعداد سكانها بمعدل يزيد على ٣% في السنة.

إن انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، وموت الخميني، أديَا تدريجيا إلى خلق ثبات أكثر للقوات المسلحة الإيرانية، وذلك على الرغم من تردى الموقف الداخلي، بعد وقف إطلاق النار في أغسطس ١٩٨٨؛ فلقد تمت تصفية الحرس الثوري، وكانت إيران واحدة من الدول القلائل التي استفادت من حرب الخليج الثانية فلقد فقدت العراق معظم معداتها. في حين خلقت معارضة إيران للغزو العراقي للكويت احتراما جديدا لإيران، كما إن إيران حصلت على مصادر أحسن في سوق السلاح الدولي. ومع بداية عام ١٩٩٠، أمكن لإيران استيراد دبابات خط أول، مثل الدبابة ت – ٧٢، والطائرة ميج ٢٩، وسوخوي –٢٤، من جمهورية روسيا، ومع أن حجم الواردات كان قليلا في عام ١٩٩٢، بالدرجة التي اعتبرت أنها أسلحة دفاعية، فإن إيران حصلت كذلك على صواريخ (أرض – أرض) بعيدة المدى من كوريا الشمالية، كما حصلت على معدات ومواد لأسلحتها البيولوجية، والكيماوية، كما حصلت على واردات متزايدة –وإن كانت لا تزال محدودة– من التكنولوجيا المتقدمة لبرنامج التسليح النووي الخاص بها.

الإنفاق العسكري الإيراني:

لقد لعب الإنفاق العسكري وواردات السلاح الإيرانية دورا حيويا في تشكيل قدراتها العسكرية، ولكنها تذبذبت بحدة مع الوقت، وكان أعلى إنفاق عسكري وأعلى مستوى للاستيراد في الستينيات والسبعينيات، الأمر الذي جعلها القوة العسكرية المهيمنة في الخليج.

واضطرت إيران إلى خفض إنفاقها في أواخر السبعينيات، ومع ذلك، فلقد فقدت إيران مصدرها الغربي للسلاح بعد عام ١٩٧٩ بعد أزمة رهائن السفارة الأمريكية، الأمر الذي خلق لها مشكلات رئيسية في الاحتفاظ بالمعدات العسكرية الموجودة في حالة صالحة للعمليات، وأدت بداية الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠، إلى ارتفاع الإنفاق العسكري، وطبقا لمصادر وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح ((ACDAتشير إلى أن إيران خفضت من الإنفاق العسكري السنوي من (٢٥٣٠٠) مليون دولار عام ١٩٧٨ إلى

(١٦,٦٢٠) مليون دولار عام ١٩٧٩، (١٤٧٠٠) مليون دولار عام ١٩٨٠؛ ونتيجة للحرب العراقية. الإيرانية أنفقت (١٦٢١٠) ملايين دولار في عام ١٩٨١، (١٨٦٢٠) مليون دولار في عام ١٩٨٢، (١٥٩٤٠) مليون دولار في عام ١٩٨٣ (٢٢٢٤٠) مليون دولار في عام ١٩٨٤، (٢٤٧٧٠) مليون دولار في عام ١٩٨٥، ولكن معهد الدراسات الاستراتيجية الدولي (IISS) يقدر أن المشكلات الاقتصادية الإيرانية وهزيمتها عام ١٩٨٨، خفضت من إنفاق إيران على الدفاع إلى (٩٩٠٠) مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٧-١٩٨٨، (٥٧٧٠) مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٩ —١٩٩٠، (٣١٨٠) مليون دولار في عام ١٩٩٠، (٣٧٧٠) مليون دولار في عام ١٩٩١، ومع ذلك، فإن هذه التقديرات لا تشمل مشتريات الأسلحة، ويقدر خبراء الحكومة البريطانية أن إيران أنفقت فعلا (١٩٠٠٠) مليون دولار على قواتها المسلحة عام ١٩٩١، وخططت لإنفاق (١٤,٥) مليار دولار عام ١٩٩٢، ويبدو أن إيران قد أنفقت على الأقل من (٨ إلى ١٠) مليارات دولار سنويا على الدفاع في السنوات ١٩٩٤،١٩٩٣،١٩٩٢، وطبقا لتقرير معهد الدراسات الإستراتيجية الدولي (IISS العام ١٩٩٩/٩٨، فقد تم تقدير ميزانية إيران الدفاعية لعام ١٩٩٨ بنحو (٥,٨) مليارات دولار، بزيادة تصل إلى ٢٣%، كما تشير الأرقام إلى أن الإنفاق العسكري الإيراني قد تضاعف ثلاث مرات منذ عام ١٩٩٣، كما تستثمر إيران (٦) مليارات دولار في الطاقة النووية، وعلى ذلك، يبدو أن إيران أنفقت ما يعادل ٢٠% من إجمالي الناتج القومي، على الدفاع خلال الحرب العراقية الإيرانية، وحوالي ٥٠% من إجمالي الإنفاق الحكومي المركزي. وتقوم إيران بإعادة بناء صناعتها الدفاعية التي توسع فيها الشاه عام ١٩٧٠، تستثمر حوالي (٢٥٠) مليون دولار في السنة في مجال الأسلحة التقليدية، ومبالغ أكبر في مجال الصواريخ وأسلحة التدمير الشامل. ويوجد بإيران (٢٤٠) مصنع أسلحة على الأقل مملوكة للدولة عام ١٩٩٢، يعمل بها (٤٥٠٠٠) فرد، كما خططت لتوسيع عملياتها إلى المستوى الذي سيزيد حجم العاملين فيها إلى (٦٠٠٠٠) فرد خلال خمس سنوات. وفى الوقت الذي تبالغ فيه إيران أحيانا في قدراتها المحلية في إنتاج السلاح، فإن لديها السوفييت والكوريين الشماليين والصين الشعبية وإسرائيل وباكستان والأرجنتين والبرازيل والتايوانيين والألمان الذين يساعدونها في التوسع في هذا المجال. وإيران قادرة على صناعة بعض قطع غيار الطائرات والمدرعات وذخيرة الأسلحة الصغيرة والذخائر الأخرى، والصواريخ والأسلحة الصغيرة، والهاونات، وهى تحاول، بمعاونة من الصين الشعبية، إنتاج قطع غيار الطائرات ف-٤،ف —٥، ف-١٤.

وتختلف التقديرات بالنسبة للقوة البشرية العسكرية الكلية لإيران؛ فمركز الدراسات الإستراتيجية الدولي يقدر أن إيران لديها (٥٨٥٠٠٠) جندي متفرغ في قواتها النظامية، بالإضافة إلى (٣٥٠٠٠٠) رجل في

الاحتياط، ويقدر أن لديها (١٧٠٠٠٠) رجل في قوات الحرس الثوري، (١٨٠٠٠٠) في جيش التعبئة الشعبي، (٤٥٠٠٠) في الجندرمة، وحوالي (١٢٠٠٠) رجل في ميليشيا الحزب الديمقراطي الكردي دربتهم إيران. وهذا يجعل القوة البشرية العسكرية الكلية (٧٢٧٠٠٠) رجل متفرغ وغير متفرغ.. وهذا يمثل جزءا صغيرا من قوتها البشرية النامية.

الجيش الإيراني:

من الصعب الاقتراب من تقديرات دقيقة لقوته. فقبل هزيمته عام ١٩٨٨ كانت قوة الجيش الإيراني حوالي (٣٠٠٠٠٠ – ٣٥٠٠٠٠) جندي عامل، تشمل (٢٥٠٠٠٠) مجند ووعاء احتياط ورقى يصل إلى (٣٥٠٠٠٠) رجل. والحرس الثوري الذي تكون لأول مرة بعد الثورة قوته (٣٠٠٠٠٠ – ٣٥٠٠٠٠) رجل منظمين في إحدى عشرة قيادة، ويقدر البعض أن هذه الوحدات مجمعة تعادل قوة (٢١) فرقة٠ ولقد نظم الحرس الثوري في وحدات حدود، ووحدات مشاه، ووحدات مدرعة، ووحدات خاصة، ووحدات مظليين، وله وحداته الخاصة به من المهندسين، والمدفعية، والقوات الخاصة. وتحظى قوات الحرس الثوري باهتمام خاص، يفوق ما تحظى به القوات الأخرى، ودائما ما تحصل على النصيب الأكبر من المعدات الجديدة التي حصلت عليها إيران من الصين الشعبية، وكوريا الشمالية، والعالم الثالث، وتختلف تقديرات الحجم الكلى لجيش التعبئة الشعبي من المتطوعين، ولكن يبدو أن قوتها حوالي (١٣٠٠٠) رجل، بالتعبئة ترتفع إلى نصف مليون رجل.

أما القوات البرية الإيرانية فكانت أقوى كثيرا من حيث القوة البشرية أكثر منها من حيث المعدات، وكانت القوات البرية الإيرانية خليطا معقدا من الأطرزة المختلفة؛ إذ كان لديها (١٠٠٠) دبابة سوفيتية الصنع ت –٥٥/٥٤، (٢٦٠) دبابة صينية الصنع ت –٥٩، وعدد من الدبابات السوفيتية (ت-٦٢، ت- ٧٢)، وعدد من الدبابات البريطانية الصنع "شتيفتين" ماركة ٣/٥، وعدد من الدبابات الأمريكية م-٤٧، م-٦٠أ ١، وكان لدى إيران عدد أكبر من الدبابات الصينية والكورية الشمالية (ت –٥٤، ت-٥٥، ت-٩٩) ومن الدبابات الغربية.

ولدى إيران حوالي (٥٠٠) ناقلة جند مدرعة أنواع، وحوالي ٢٥٠ ناقلة جند مدرعة، ولديها كذلك حوالي ١٨٠ مركبة قتال مدرعة، وكانت تعتمد اعتمادا كبيرا في المدفعية على الكتلة السوفيتية وكوريا الشمالية والصين الشعبية. فلديها ما بين (١٧٥٠- ٢٠٠٠) قطعة مدفعية رئيسية مختلفة الأنواع، إضافة إلى (١٧٥) قاذف صواريخ متعددة الأدلة، صينية الصنع طراز ٦٣، ويُحتمل أن تكون قوة أسلحة الدفاع، الجوى الإيراني حوالي (١٥٠٠) قطعة مضادة للطائرات، وذاتية الحركة، وفى الوقت الذي كانت فيه إيران قادرة على شراء وتصنيع

قطع غيار كافية للمحافظة على بقاء هليكوبتراتها صالحة للعمل، والتي كانت في يوم من الأيام قوة كبيرة تزيد على ٧٠٠ هليكوبتر تشمل هليكوبترات هجومية وهليكوبترات نقل ثقيل، وهليكوبترات خفيفة؛ فإن جميعها كانت إما غير صالحة للعمل أو جزء منها فقط يعمل هذا، وقد أعلنت العراق أنها استولت على (١٢٩٨) دبابة وعربة قتال مدرعة ثقيلة، و(١٥٥) مركبة قتال ومدرعة أخرى، (٥١٢) ناقلة جند مدرعة وكمية كبيرة من المدفعية، و(٦١٩٦) هاون، و(٨٧٥٠) مدفعا عديم الارتداء صينياً، و(٦٠٦٩٤) بندقية، و(٣٢٢) مسدسا، و(٥٠١) معدة مهندسين ثقيلة، و(٦١٥٦) جهاز مواصلات، و(١٦٨٦٣) معدة وقاية من الحرب الكيماوية، و(٢٤٢٥٧) خوذة، وكان تحلل القوات المسلحة الإيرانية واضحا بفقدها لهذا الحجم من المعدات، التي كانت سليمة وغير مدمرة؛ فالعديد منها هجره الجنود في أرض المعركة، إما بسبب الذعر، أو لأسباب الإمداد بالاحتياجات.

وبعد وقف إطلاق النيران في أغسطس ١٩٨٨، في الحرب العراقية الإيرانية، كان على إيران أن تقوم بإعادة بناء جيشها، وبدأ هذا العمل ببطء، فقامت إيران باستيراد ما قيمته (٥٠٠) مليون دولار من الأسلحة فيما بين أغسطس ١٩٨٨ ومايو ١٩٨٩. لقد استوردت إيران فقط حوالي (٥٠) دبابة، وما يزيد قليلا على (٢٠٠) قطعة مدفعية رئيسية جديدة وسلاح مضاد للطائرات في تلك الفترة.

ومع ذلك بعد عام ١٩٨٨، بدأت إيران في زيادة وارداتها من الأسلحة، واستغلت فرصة الغزو العراقي للكويت، واكتسبت احتراما جديدا سهَّل من قدرتها على شراء أسلحة أكثر، وزيادة مواردها من البترول كذلك. وخلال الفترة من١٩٩٠-١٩٩٨ تقدمت إيران بطلبات جديدة رئيسية، لإعادة بناء قواتها المسلحة. وتتباين التقارير فيما إذا كانت إيران قد طلبت (٢٠٠) دبابة ت-٧٢ ومصنعا لإنتاج الدبابة ت-٧٢ من الاتحاد السوفيتي، أو طلبت (١٥٠٠) دبابة ت-٧٢ من تشيكوسلوفاكيا. كما أفادت تقارير أن إيران تقدمت بطلب (١٥٠٠) دبابة ت-٥٤ / ت-٥٥، (٣٠٠) دبابة ت -٧٢ من بولندا. والواضح أن إيران كانت تحاول الحصول على دبابات قتال رئيسية إضافية، ومركبات قتال مدرعة أخرى من بعض المصادر، وأنها حصلت على إمدادات بقطع غيار لناقلات الجند المدرعة م-١١٣. كما حصلت إيران كذلك على كميات كبيرة من المدفعية من كوريا الشمالية والصين وبلغاريا والاتحاد السوفيتي، وشملت هذه الكميات أعدادا كبيرة من المدافع ١٢٢ مم ١٣٠ مم م-٤٦، وكذا أعدادا كبيرة من قواذف الصواريخ. ويتفق معظم الخبراء مع الأرقام التي أعلنها رئيس وكالة المخابرات المركزية الذي قرر أن إيران استوردت أسلحة بما قيمته مليارا دولار عام ١٩٩٨، وهذه الواردات مكّنت إيران من تكوين قوات برية حجمها ما بين (٣٢٠٠٠- ٤٠٠٠٠٠) رجل،

في منتصف عام ١٩٩٨، وظلت هذه القوات مقسمة بين قوات الجيش النظامي، وقوامها حوالي (٢٠٠٠٠٠ أو ٢٤٠٠٠٠) رجل، وبين الحرس الثوري الإيراني والقوات شبه العسكرية الأخرى، وحجمها الكلي من (١٠٠٠٠٠ –١٣٠٠٠٠)، كما أن لدى إيران عدداً غير معروف من المستشارين العسكريين الروس والصينيين والكوريين الشماليين، ويُحتمل أيضا عدد من المستشارين السوريين.

وفي الوقت الذي تختلف فيه التقارير في التفاصيل، يبدو أن الجيش النظامي كان يحاول أن يجعل قوته الموجودة ذات فاعلية وأحسن نسبيا من القوات الثورية، كما بدا أن الجيش النظامي به (٧٠٠–٨٠٠) دبابة، ولدى الجيش (١٥٠٠–٢٥٠٠) قطعة مدفعية متوسطة، وثقيلة مجرورة، ومن (١٥٠٠إلى ٢٠٠٠) هاون. كذلك كان الموقف بالنسبة للمركبات المدرعة الأخرى، وتحاول إيران تحديث قوة مدفعية أكثر من زيادة حجمها، كما أنها حاولت الحصول على نظم إدارة نيران، وتحديد أهداف حديثة، وما زال الجيش يحتفظ بحوالي (٢٠٠–٢١٠) هليكوبترات هجومية AH-15، (٢٠٦) للنقل، والخدمة العامة تم الحصول عليها من الولايات المتحدة وفرنسا. ومع ذلك فالمستويات القتالية (العملياتية) لها منخفضة، ويبدو أن النسبة لا تزيد على ٢٥%.

ويمتلك الجيش الإيراني وقوات الحرس الثوري العديد من الأسلحة المضادة للدبابات من بينها الدراجون والتاو / أ ت –٣ صواريخ موجهة مضادة للدبابات، وقواذف صاروخية، ولديها حوالي (١٥٠٠) مدفع مضاد للطائرات، وعدد كبير من الصواريخ الصغيرة أرض– جو، وعدد متزايد من الصواريخ الموجهة الخفيفة أرض – جو.

القوات الجوية الإيرانية:

لقد تحسن موقف القوات الجوية بشكل كبير، فيما بين ١٩٨٨، ١٩٩٢. فبحلول عام ١٩٩٢ تمكنت القوات الجوية الإيرانية، وقوات الدفاع الجوى، من إعادة بناء قوة تصل إلى حوالي (٢٥٠٠٠–٣٥٠٠٠) رجل، وحوالي (٢٠٠–٣٠٠) طائرة قتال، وذلك رغم النقص الشديد في الطيارين والفنيين. والجزء الصالح للعمليات من طائرتها الأمريكية شمل (٤٠–٦٠) طائرة F-4 D/E، (٤٠–٤٥) طائرة F-5 E/Fمقاتلات هجوم أرضى)، (٦٠) طائرة ف– ١٤ دفاع جوي، (٥) طائرات استطلاع RF-5، (٥–١٠) طائرة استطلاع RF-4E، (٥) طائرات استطلاع بحري P-3Eوعدد كبير من طائرات النقل والهليكوبتر. وكثير من هذه الطائرات لها قدرات قتالية محدودة، وتشير بعض التقارير إلى أن إيران قامت بتعديل مقاتلاتها؛ لتستخدم إلكترونيات الطيران الغربية، وذلك في منشآتها الصناعية الجوية القديمة، وأن الصين الشعبية باعت لإيران (٢٥٠٠) صاروخ

(جو – جو) أطرزة PL-2، PL-2A وصواريخ (جو–جو) PL-7، وحصلت إيران على (١٠–١٥) طائرة ف– ٥ من فيتنام، وذلك رغم أن هذه الطائرات قد تكون لاستخدامها كقطع غيار للطائرات الإيرانية العاملة. والأهم من كل ذلك أنها حصلت على عدد (٣٠–٤٠) طائرة ميج –٢٩ من الاتحاد السوفيتي، وذلك من إجمالي طلبية بعدد (٤٠–٥٠) طائرة، وكذا (١٨–٣٦) طائرة سوخوي –٢٤.

البحرية الإيرانية:

في عام ١٩٩٨، كان إجمالي أسطولها النظامي وبحرية الحرس الثوري ومشاه الأسطول، يصل إلى حوالي (٣٠٠٠٠) رجل من بينهم (١٨٠٠٠) نظامي، و(٢٠٠٠٠) من بحرية الحرس الثوري وفى الوقت الذي لا يملك فيه الأسطول سوى قدرات قتالية محدودة، فإن قوته بمقاييس منطقة الخليج، تُعتبر قدرات عالية، وطبقا لتقديرات مركز الدراسات الدولية الإستراتيجية (I ISS، (JCSS ، فإن لديها (٣) مدمرات، و(٥) فرقاطات، (٢٩) سفينة مرور وساحلية، و(٣) سفن ألغام، و(٩) هليكوبترات مسلحة، و(١٠) سفن إبرار، وتمتلك إيران قدرات نقل وإبرار كافية لحمل (٨٠٠–٩٠٠) رجل، (٢٥–٣٠) دبابة، وما زالت قوة الأسطول تشمل مدمرتين طراز سومار حمولة (٣٣٠٠) طن. وهذه السفن مزودة برادارات حديثة نسبيا للبحث الجوى والبحري، وبعض معدات الحرب الإلكترونية في أواخر السبعينيات، ولكنها الآن لديها إلكترونيات متقدمة. كان لدى إيران كذلك ثلاث فرقاطات طراز سام، وتسع فرقاطتان كورفيت أمريكيتان، وشملت سفنها الصغيرة عشرة قوارب مسلحة سريعة هجومية، وتسع سفن مرور كبيرة، وسفينة هجوم سريعة، (١–٢) كاسلحة ألغام طراز كيب، وكثير من سفن إيران الصغيرة تم تطويرها خلال الحرب العراقية الإيرانية؛ ليمكن تزويدها بأسلحة صغيرة، أو صواريخ سطح – سطح صينية.

وأشارت مجلة "جينز" إلى أن إيران امتلكت إمكانيات إبرار كبيرة، شملت سفينة طراز فجيو، وأربع سفن إبرار حديثة طراز هينجام (لاراك)، وخمس سفن LST، وثلاث LCT، وحوالي خمسين سفينة مرور صغيرة، وكل هذا حقق لها قدرة لنقل وفتح حوالي (٨٠٠–١٠٠٠) رجل في أي إبرار بحري، ولديها سفينة إمداد كبيرة واحدة، وسفينتا إمداد أسطول، وسفينة إصلاح، وسفينتا نقل مياه. وسبع سفن معاونة، و(٢٦) سفينة نجدة (جر)، وسفن خدمات وسفينة خدمات عامة.

القوات شبه العسكرية لإيران:

إن حالة القوات شبه العسكرية لإيران يصعب تحديدها؛ فيوجد بها عنصران أساسيان: الباسيج (الجيش الشعبي)، والجندرمة، والباسيج هي قوة احتياط شعبية، يسيطر عليها الحرس الثوري، وتتكون أساسا من

الشباب والرجال، الذين أتموا خدمتهم العسكرية، وكذا من كبار السن، وخلال الحرب العراقية الإيرانية تم تنظيم الباسيج BASIGفي وحدات مشاة ضعيفة التسليح، كانت تستخدم في موجات الهجمات البشرية، ومنذ الحرب تمت إعادة تنظيم الباسيج، في أوعية يمكن استدعاؤها وقت الحرب، ويوجد حوالي (٥٠٠) كتيبة كل منها تتكون من (٣٠٠-٥٠٠) رجل.

وتتبع الجندرمة وزارة الداخلية، وتتكون من حوالي (٤٥٠٠٠) رجل بما في ذلك حرس الحدود المنظمون في صورة قوة بوليس شبه عسكرية، مزودة بعربات مدرعة عجل، وطائرات مرور خفيفة، وسفن مرور ساحلي، وسفن مرور بالموانى، وتقوم بالمحافظة على النظام في كل المناطق السكانية لإيران، وتتعامل مع المشكلات العرقية والأمنية.

رابعا: منطقة الخليج العربي

المملكة العربية السعودية

فيما بين عام ١٩٢٤ وعام ١٩٢٥ فتح ابن سعود الحجاز، وقام بإنشاء جيش نظامي صغير، وعقد تحالفا مع كثير من زعماء القبائل في المناطق التي فتحها، وحصل على رشاشات بريطانية، وعربات مدرعة، ومدفعية خفيفة، وكما تلقى دعماً من القوات الجوية الملكية البريطانية، وفى يناير ١٩٣٠، خاض معركة رئيسية ضد الإخوان، وتمكن من فرض سيطرته الحاسمة عليهم. وأدى هذا النصر إلى انتهاء فترة الفتوحات السعودية، ما عدا حرباً حدودية مع اليمن في ١٩٣٣-١٩٣٤.

الإنفاق العسكري:

توضح تقديرات وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح (ACDA)، أن السعودية تحصل على أسلحتها من ثلاث دول؛ هي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا. وطبقا لتقديرات هذه الوكالة، فلقد استوردت السعودية من الأسلحة ما قيمته (١٢,٢٥) مليار دولار خلال ١٩٧٩-١٩٨٣، كما استوردت السعودية أسلحة ومعدات بما قيمته (٢٣٠٤٠) مليون دولار خلال ١٩٨٥-١٩٨٩، وإذا ما نظرنا إلى إجمالي مشتريات السلاح للعالم النامي، لوجدنا أن السعودية هي أكبر مستورد للسلاح خلال ١٩٨٤-١٩٨٧: (٢٧,٥ مليار دولار)، وأكبر مستورد للسلاح خلال ١٩٨٩-١٩٩١: (٢٦,٨ مليار دولار).

وخلال ١٩٩٠، استوردت السعودية ما قيمته (٦,٧٦٩) مليار دولار من الأسلحة، وتعاقدت على ما قيمته (١٨,٦٤٩) مليار دولار أخرى، كما استوردت أسلحة قيمتها (٧,١) مليار دولار عام ١٩٩١،

وتعاقدت على ما قيمته (٧,٨) مليار دولار أخرى، ويقدر معهد الدراسات الإستراتيجية الدولية (IISS) عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩ الإنفاق العسكري للمملكة العربية السعودية عام ١٩٩٧ بقيمة (٦٧) مليار ريال سعودي، بما يوازي (١٨) مليار دولار أمريكي، كما تتحمل المملكة السعودية ثلث تكاليف منطقة حظر الطيران في جنوب العراق، لصالح الولايات المتحدة، والملكة المتحدة.

القوة البشرية:

إن المشكلة الرئيسية التي تواجهها المملكة العربية السعودية منذ أن قررت بناء قوات مسلحة حديثة في الستينيات وستستمر تواجهها، هي القوة البشرية فالسعودية لم يكن لها إحصاء سكاني رسمي سليم، وحاولت باستمرار المبالغة في إجمالي تعداد السكان بها، لأنها تشعر بالقيمة الإستراتيجية والسياسية للقوة البشرية في التعامل مع باقي العالم العربي وآخر تقديرات لوكالة المخابرات المركزية لتعداد سكان السعودية، هو (١٧,٩) مليون نسمة، والذي يعتبره معظم الخبراء مبالغاً فيه، بحوالي (٥–٦) ملايين فرد. هذا وحسب تقدير الحكومة السعودية فإنها ترى أن تعداد السكان يتكون من (٨,٥) ملايين سعودي.

وفي الوقت الذي تبالغ فيه السعودية في تعداد سكانها، والقوة البشرية العسكرية، لأهداف سياسية، فإن إجمالي تعداد السكان هو فقط (٧–٩) ملايين، وحوالي (٧٦٠٠٠–٩٥٠٠٠) فرد متفرغ في القوات المسلحة إلى جانب (٣٥٠٠٠–٥٠٠٠٠) جندي متفرغ في الحرس الملكي، والحرس الوطني (قوات شبه عسكرية)، وحتى إذا ما حسبنا الأفراد غير المتفرغين، وباقي أنواع القوة شبه العسكرية فإن ذلك يرفع حجم الحرس الوطني إلى (٥٥٠٠٠ — ٧٠٠٠٠) رجل، ويضيف خليطا متباينا قوامه (٥٠٠٠ — ١٠٠٠٠) رجل في الجمارك، وحرس الحدود، والمخابرات، وقوات الحرس الملكي، وكلها ذات قيمة قليلة خارج مهمة الأمن الداخلي.

وعلى مدى السنين حاولت السعودية أن توازن هذه المشكلات بالآتي:

الاعتماد الكبير على الدعم الأجنبي والفنيين الأجانب: (حوالي ١٤٠٠٠ فرد).

استخدام عناصر صغيرة من قوات أجنبية، في القطاعات الخاصة والفنية –مثل المهندسين العسكريين– لملء الثغرات في القوات البرية السعودية؛ فلديها رسميا (١٠٠٠٠) من القوات الباكستانية، لاستكمال لواء كامل: (اللواء ١٢ المدرع) في تبوك.

استخدام خبراء أمن داخلي فرنسيين وبريطانيين.

الانتقاء للأفراد، في الوقت الذي تبنى فيه قاعدة التدريب وشئون الأفراد.

التركيز على بناء قوات جوية فعالة، كخط ردع أول، وكخط دفاع أول.

الاعتماد على الدعم عبر الأفق، بواسطة الولايات المتحدة وفرنسا ومصر وسوريا، وقوى أخرى، للتعامل مع صدام ذي مستوى عال أو مستمر.

الجيش السعودي:

بلغ حجم الجيش (٦٠٠٠٠ – ٧٠٠٠٠) رجل، وقد ظلت السعودية غير قادرة على تدبير أفراد قوتها المسلحة المكونة من لواءيْن مدرعيْن، وأربعة لواءات ميكانيكية، ولواء مشاة، ولواء محمول جوا، وفوج حرس ملكي، وهى تواجه صعوبات في تشكيل ثلاثة لواءات مدفعية مستقلة، وتشكل قيادة إخلاء. وتشير بعض التقارير إلى أن دراسة أمنية مشتركة أمريكية سعودية، أُطلق عليها "تقرير مالكور" تمت بعد حرب الخليج في أغسطس عام ١٩٩١، تقضى بإنشاء ثلاثة فيالق سعودية مكونة من سبع فرق بحلول عام ٢٠٠٠، وتشير تقارير أخرى إلى أن هذا التقرير يقضى بإنشاء تسع فرق قوامها (٩٠٠٠٠) رجل، ويوضح الجدول التالي حجم القوات السعودية عام ٢٠٠٠.

جدول يوضح خطط التوسعات التي تمت عام ٢٠٠٠

بيـــان	منتصف ١٩٩١	الإجمالي في عام ١٩٩٥	حجم القوات عام ٢٠٠٠
دبابات م – ١ أ٢	صفر	٤٦٥	٧٠٠
مركبة قتال مدرعة برادلي م-٢	صفر	٢٠٠	٥٥٠
نفاثة تورنادو	٧٢	١٢٠	؟
ف – ١٥ نفاثة	٦٠	٩٨	١٣٢
هوك نفاثة	٢٩	٨٩	؟
هليكوبتر بلاك هوك	١٢	١٠٠	؟
بطارية صواريخ باتريوت	٨	٢٢	٢٦
سفينة ألغام حديثة	٤	٥	١١

الحرس الوطني السعودي:

تقوم المملكة السعودية بتقسيم قوتها البشرية بين الجيش، والحرس الوطني، وهى قوة قبلية صيغت من العناصر الموالية للعائلة السعودية. ويُنظر إليها كعنصر موازن لأي تهديد من قوات الجيش النظامي، وهي تستخدم في نطاق العائلة الملكية. والحرس الوطني تحت قيادة ولى العهد الأمير عبد الله، ومهمته الأساسية هي الأمن الداخلي، وتختلف تقديرات القوة البشرية للحرس الوطني، اختلافا كبيرا. وأحدث التقديرات التي قام بها مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية هو (٣٥٠٠٠) رجل عامل، (٢٠٠٠٠) من القبائل.

الأسطول السعودي:

يصل حجم الأسطول السعودي إلى (٩٥٠٠-١٠٢٠٠) رجل ولديه ثمانى فرقاطات، واثنا عشر لنشا وسفينة قتال، و٩ سفن ضد الألغام، (١٢) سفينة إبرار، (٧) سفن معاونة، ويشتمل على (١٥٠٠) جندي مشاة أسطول يشكلون فوج مشاة، وكتيبتين مسلحتين بعدد (١٤) مركبة ٦ ٠ p-BMR، وتخطط السعودية لزيادة قوة مشاة الأسطول إلى (٢٤٠٠) جندي تدريجيا.

القوات الجوية السعودية:

لقد أعطت المملكة السعودية أقصى اهتمامها لتوسيع قواتها الجوية، وهي الفرع الوحيد القادر على تغطية الأراضي السعودية الشاسعة "٢,٣ مليون كيلو متر مربع"، وهي تمثل الاستثمار الأكثر قدرة على تقديم الدعم لباقي أفرع القوات المسلحة. كما أن لها أكبر تأثير واعتبار في المنطقة حيث يمكن الاعتماد عليها في تأمين دول مجلس التعاون الخليجي، أو العمل مع قوات القيادة المركزية الأمريكية، في أية أزمة رئيسية.

وقد وصل حجم القوات الجوية الملكية السعودية إلى (١٧٠٠٠-١٨٠٠٠) رجل وخمسة عشر سربا قتاليا، بها (٢٥٠) طائرة قتال. كما يوجد بالقوات الجوية الملكية السعودية أيضا، سرب استطلاع به عشر طائرات R-5E، وسرب استطلاع وإنذار مبكر به خمس طائرات E-3Aوسربان متعددا المهام، بهما (٢١) طائرة F-5B..

وتم تزويد القوات الجوية بذخائر حديثة، تشمل الصواريخ التي تعمل بالأشعة دون الحمراء، وصواريخ سبارو، وسكاي فيش موجهة بالرادار، وصواريخ موجهة جو - أرض مافريك، وزودت بأسلحة موجهة جو-أرض روك أي وسي إيجل وآلارم. كما قامت السعودية بشراء تشوكار — ٢ وطائرات موجهة بدون طيار (آباتشي) للاستطلاع وتحديد الأهداف. وشملت وحدات الدعم للقوات الجوية سرب طائرات إمداد بالوقود جوا وثلاثة أسراب نقل وسربي هليكوبتر بهما (٦٤) هليكوبتر أنواع مختلفة، وتوجد كذلك ثلاثون طائرة هوك

نفاثة، (٣٠) طائرة BAC –١٦٧، مروحية توربينية تدريب، كما يوجد جناح ملكي به (٢٤) طائرة قتال أنواع.

قوات الدفاع الجوى السعودية:

إن تكوين وحدات الدفاع الجوي السعودي المنفصلة، لتوفير الحماية الجوية الثابتة والمتحركة عن الأهداف الرئيسية في كل المملكة، قصد بها أن تشكل منفعة حربية كبيرة، وكذلك لتقليل مشكلات نوعية القوة البشرية، والقيادة، التي برزت عندما أصبحت هذه القوات قوة فرعية بالجيش. ويبلغ حجم قوة قوات الدفاع الجوى (٤٠٠٠) رجل، لديها (٣٣) سرية صواريخ أرض – جو كالآتي:

(١٧) سرية بها (٩٦–١٢٨) صاروخ هوك مطوراً، (٩–١٠) سرايا، بها (٤٠ –٥٠) صاروخ كروتال، (١٥) سرية بها (٥٠–٦٠) وحدة نيران "شاهين"، وبعض المدافع ذاتية الحركة عيار (٣٠) مم طراز "AMX-30SA"، وتعتبر وحدات "شاهين" وحدات ثابتة للدفاع عن القواعد الجوية، والأهداف الرئيسية وتوفر هذه الوحدات قدرات الدفاع القريب لكل المدن الرئيسية السعودية، الموانئ، والمنشآت البترولية والقواعد العسكرية، ويوجد لدى وحدات الدفاع الجوى مدافع م /ط عيار ٢٠ مم وعدد (١٢٨) مدفعاً م/ ط عيار ٢٥مم، وعدد (١٥٠) مدفعاً ٤٠ مم.

وقد تسلمت السعودية عدد (٦) وحدات أو سرايا صواريخ باتريوت ومعها عدد (٣٨٤) صاروخاً جو–جو باتريوت طويل المدى، وعدد (٦) أجهزة رادار، وعدد (٦) محطات سيطرة على الاشتباك وعدد (٤٨) منصة قاذف، وتم تطقيم هذه الأنظمة بالأفراد من القوات الأمريكية، وتوفر هذه الأنظمة – ليس فقط قدرات السعودية الدفاعية ضد الارتفاعات المنخفضة والعالية– ولكنها توفر الدفاع أساسًا ضد الارتفاعات المتوسطة، والصواريخ الباليستيكية العابرة بمسرح العمليات.

البحرين:

تقدر وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح ((ACDAأن البحرين استوردت ما قيمته (٢٠) مليون دولار من الأسلحة عام ١٩٧٩، (٤٠) مليون دولار عام ١٩٨٠، (٤٠) مليون دولار عام ١٩٨١، (٥) ملايين دولار عام ١٩٨٢، (٣٠) مليون دولار ١٩٨٣، (٤٠) مليون دولار عام ١٩٨٤، (١٠) ملايين دولار عام ١٩٨٥، (٥٠) مليون دولار عام ١٩٨٦، (٣٧٠) مليون دولار عام ١٩٨٧، (٣٠) مليون دولار عام ١٩٨٨، (٥٠) مليون دولار عام ١٩٨٩ – وتظهر حسابات وكالة نزع السلاح والحد من التسلح عام

١٩٩٢ أن البحرين استوردت ما قيمته الإجمالية (٥١٥) مليون دولار أسلحة، خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩.

قطر:

قامت قطر بتطوير قواتها منذ بداية الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠. فلقد زادت القوة البشرية العسكرية لقطر، من (٥٠٠٠) في أوائل الثمانينيات إلى (٦٠٠٠) عام ١٩٨٥ إلى (٧٥٠٠) عام ١٩٩٢. ولقد زادت قطر من إنفاقها العسكري السنوي من حوالي (٢٦٠) مليون دولار عام ١٩٧٨، إلى (٤٧٥) مليون دولار عام ١٩٧٩ وإلى (٦٠٤ —٧٨٠) مليون دولار عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٥. وتفيد تقارير معهد الدراسات الإستراتيجية الدولية بأن قطر أنفقت (١٥٤,٢) مليون دولار عام ١٩٨٧، (١,٤٤) مليار دولار عام ١٩٩١. ويبدو أن قطر تنفق ١٠ % من إجمالي الناتج القومي، و ٢٠ % من الإنفاق الحكومي المركزي على الدفاع في السنوات الأخيرة.

الإمارات العربية المتحدة:

وصل مجموع الإنفاق العسكري (١١٩٧) مليون دولار عام ١٩٧٩، (١٧٢٤) مليون دولار عام ١٩٨٠، (١٩٨١) مليون دولار عام ١٩٨٢، (١٩٧٣) مليون دولار عام ١٩٨٣، (١٩٣٢) مليون دولار عام ١٩٨٤، (١٩٠١) مليون دولار عام ١٩٨٥، (١٥٨٠) مليون دولار عام ١٩٨٦، (١٥٩٠) مليون دولار عام ١٩٨٧، (١٥٨٧) مليون دولار عام ١٩٨٨، (١٤٧١) مليون دولار عام ١٩٨٩، لقد أنفقت دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي ٦-٧% من إجمالي الناتج القومي وحوالي ٣٦-٥١ % من إجمالي الإنفاق الحكومي المركزي على الدفاع في العقد الأخير.

عُمَان:

زادت عمان من إنفاقها العسكري السنوي من حوالي (٧٠٠) مليون دولار عام ١٩٧٩، (١٥٠٩) ملايين دولار عام ١٩٨٠، (١٣٥٧) مليون دولار عام ١٩٨١، (١٥١٢) مليون دولار عام ١٩٨٢، (١٧٤٤) مليون دولار عام ١٩٨٣، (١٨٩٤) مليون دولار عام ١٩٨٤، (١٩٣٠) مليون دولار عام ١٩٨٥. كما أنفقت عمان (١٧٣١) مليون دولار في عام ١٩٨٦، (١٥١٨) مليون دولار عام ١٩٨٧،

(١٣٥٠) مليـون دولار عـام ١٩٨٨، (١٥٢٢) مليـون دولار عـام١٩٨٩، وأنفقـت عمـان (١,٣٩) مليـار دولار عام ١٩٩٠، (١,٤٤) ميليار دولار عام ١٩٩١، وأنفقت (١٥١٣ – ٢١١١) مليون دولار من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٥، وأنفقت (١,٥٦) مليار دولار على الدفاع عام ١٩٨٠، (١,٥١) مليار دولار عام ١٩٨٧، ١,٣٥٦ مليار دولار عام ١٩٨٨، مما يمثل أكثر من ٢٠% من دخلها القومي في السنوات الأخيرة، ٣٨ – ٤٩% من الإنفاق المركزي الحكومي.

وتقدر وكالة الحد من تسليح ونزع السلاح ACDAأن عمان استوردت ما قيمته (٣٠) مليون دولار من الأسلحة عام ١٩٧٩، (١٠٠) مليون دولار عام ١٩٨٠، (٦٠) مليون دولار عام ١٩٨١، (١٣٠) مليون دولار عام ١٩٨٢، (٣٥٠) مليـون دولار عـام ١٩٨٣، (٣١٠) ملايين دولار عـام ١٩٨٤، (١٤٠) مليـون دولار عام ١٩٨٥، ١١٠ ملايين دولار عام ١٩٨٦، (١١٠) ملايين دولار ١٩٨٧، (٣٠) مليون دولار عام ١٩٨٨، (٦٠) مليون دولار عام ١٩٨٩، ويمثل هذا الإنفاق ٤٠% من الناتج القومي لعمان و٨٠% من إجمالي إنفاق الحكومة.

الكويت:

نتيجة مباشرة للدعم الكويتي، فقد خرجت العراق من الحرب العراقية الإيرانية منتصرة بصورة ما، ولكنها فازت بـ (٣٧) مليار دولار قروضا من الكويت، وجاراتها العربية الأخرى، وقروضاً مكثفة من الغرب ودول أخرى. وبحلول أواخر عام ١٩٨٩ كانت العراق في حاجة ماسة لإعادة جدولة ديونها.

فأصل وفوائد الدين غير العربي على العراق وحده كان يستهلك (١٣) مليار دولار من دخل البترول العراقي سنويا. وفي الوقت نفسه، كانت ميزانية الدفاع العراقية (١٢,٩) مليار دولار عام ١٩٩٠ أو حوالي (٧٠٠) دولار تقريبا، لكل فرد من شعب العراق، في دولة نصيب الفرد فيها من الدخل القومي ١٩٥٠ دولارا.

وطالبت العراق بإسقاط الديون العربية خلال عام ١٩٨٨ وعام ١٩٨٩، وطالبت بمنح أخرى بصفتها المدافع الوحيد عن القضية العربية ضد "فارس". وطالبت من جديد باستئجار وربة وجزء من بوبيان في عام ١٩٨٩. وبحلول منتصف عام ١٩٩٠ عندما وصل إجمالي النقد العراقي المتوفر إلى ما يغطي احتياجات ثلاثة شهور من واردات العراق، ووصل معدل التضخم المالي العراقي إلى ٤٠%.. قامت القيادة العراقية بعملية غزو الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠.

وبعد عملية "عاصفة الصحراء" التي قادتها الولايات المتحدة لتحرير الكويت، قامت الكويت بشراء كميات كبيرة من الأسلحة حتى وصل العجز في الموازنة المالية إلى (١٨) مليار دولار من إنفاق عام وقدره (٢١) مليار دولار. كما استدانت الدولة بـ (٥،٥) مليارات دولار من البنوك الدولية، كما أصبح على الكويت أن تعيد إنشاء البنية الأساسية التي انهارت نتيجة عملية الغزو العراقي، وعملية التحرير التي قادتها الولايات المتحدة فيما عرف بعملية (عاصفة الصحراء) والتي استمرت (٤١) يوماً، ألقت فيها قوات التحالف حوالي (٨٨,٥٠٠) طن مفرقعات على كل من دولة الكويت والعراق، مما ساهم بالجزء الأكبر من تدمير البنية الأساسية لدولة الكويت.

هذا، ويوضح الجدول الآتي القدرات العسكرية لدول الخليج العربي عام ١٩٩٧ – هذا وقد أشار تقرير معهد الدراسات الإستراتيجية الدولية لعام ١٩٩٩/٩٨ بأن الإنفاق العسكري في منطقة الخليج قد زاد بصفة عامة من (٥٤) مليار دولار إلى (٥٦) مليار دولار، بزيادة نسبتها ٥% عن العام السابق، وبالتالي فما زالت المنطقة تنفق من ٧ إلى ٨% من إجمالي ناتجها المحلي على الدفاع.

جدول للقدرات والإمكانيات العسكرية لدول الخليج العربية لعام ٩٨– ١٩٩٩

	طائرة قتال رئيسية	مركبة مدرعة أخري	قطعة مدفعية ميدان	صواريخ مضادة للدبابات ومدافع م/د	صواريخ أرض – أرض	طائرة قتال	هليكوبتر هجومية مسلحة	سفن قتال	هاونات
١– الكويت	٢٥٠	١٨٠	؟	؟	–	٤٢	١٢	٢٣	؟
٢– السعودية	٧٠٠	٢٤٤٠	٥١٩	٧٩٠	١٢	٢٥٣	؟	٢٩	١٤٠٠
٣–الإمارات	١٣٠	٩٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٤	١٠٠	١٣	١٠	؟
٤–قطر	٣٠	٣٤٦	٤١	؟	–	٢٠	؟	؟	٣٠
٥–البحرين	٨٠	١٤١	٣٠	٤١	–	٢٤	٨	٦	١٠
٦–عمان	٨٠	١٠١	١٦٤	٨٧	؟	٦٠	؟	١٩	١٢٠
إجمالي	١٢٧٠	٤٠٣٨	١٠٨٤	١١٣٩	٣٦	٤٩٩	٣٣	٨٧	١٥٦٠

تحليل السياسة العسكرية لدول الخليج العربية:

لقد أدى الغزو العراقي لدولة الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ إلى تعرض دول الخليج العربي إلى عملية استنزاف واسعة النطاق لأرصدتها وثرواتها، وذلك كنتيجة مباشرة لعملية الغزو، وما أعقبته من تداعيات نتج عنها حشد أكبر تجمع عسكري قتالي، في التاريخ المعاصر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، على أرض المملكة العربية السعودية، وتنفيذ العملية الإستراتيجية "عاصفة الصحراء"، التي انتهت بالهزيمة الساحقة للقوة المسلحة العراقية، وفرض انسحابها، وإعادة الحكومة الشرعية لدولة الكويت.. الأمر الذي انعكس على الأمن القومي، والتضامن العربي، وأحدث شرخا متناميا ظلت الأمة العربية كلها تعاني من تداعياته وانعكاساته السلبية لأكثر من عقد من الزمان.. ولعل أبرز هذه التداعيات قد انعكست على دول الخليج العربية، ونذكر منها:

أولاً- وصل فائض السيولة النقدية لمنطقة الخليج العربية في منتصف الثمانينيات إلى أرقام خيالية، نتيجة طفرة أسعار النفط، حيث قفز التعامل من رقم "المليون" إلى "المليار"، وبدأ يقترب من "التريليون" (الألف مليار). وقد تزامنت مع هذه الطفرة علامات وبوادر أزمات اقتصادية عالمية، كان من أبرزها بوادر وعلامات الانهيار الاقتصادي للاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي والتي انتهت بالتفكك الكامل لذلك الاتحاد وانهيار المعسكر الشرقي وحلف وارسو مع بداية التسعينيات، مما أدى إلى تركيز أنظار المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، للبحث عن أساليب لنهب هذه الثروة، واستنزاف فائض السيولة النقدية لها. وقد أتاح الغزو العراقي لدولة الكويت المناخ والظروف المناسبة لتحقيق ذلك.

ثانيًا: نجحت الدول الغربية في مخططها لاستنزاف أرصدة وثروات منطقة الخليج العربية، من خلال التحكم في أسعار النفط والبترول بها إلى أدنى مستوياتها من ناحية، وزيادة الإنفاق على بناء القوة المسلحة الخليجية والتواجد الغربي المكثف بها، في مواجهة التهديدات المزعومة لها من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى إعلان صرخة التحذير الذي أطلقها الأمير "عبد الله بن عبد العزيز"، ولي عهد المملكة السعودية، في دورة انعقاد مجلس التعاون الخليجي التاسعة عشرة في ٧ ديسمبر ١٩٩٨ الماضي، حيث قال: "إن عهد الوفرة والأموال السهلة والثروات المتدفقة بغير حساب على دول الخليج، قد ولّى بلا رجعة، ولتخرج على السطح كلمة ظُن أنها غائبة عن القاموس الخليجي وهي كلمة "الديون"..

ثالثًا- كان لموضوع الأمن الجماعي الخليجي، وانفصاله عن الأمن القومي العربي، أثره الذي أدى إلى التوسع في مجالات التعاون العسكري بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية والكويت، وذلك بعقد اتفاقيات دفاع مشترك، تسمح بتخزين المعدات العسكرية الأمريكية

على أراضيها، والتواجد المسبق للتشكيلات الميدانية المسلحة الأمريكية، مع الحصول على المزيد من التسهيلات، والقواعد العسكرية، خاصة للأسطول البحري والجوى الأمريكي..

رابعًا- إن عقد الصفقات التسليحية لبناء القدرة الذاتية للقوات المسلحة الخليجية، بشكل عام، ولدولتي الكويت والمملكة السعودية بشكل خاص، وحجم ما انتهى إليه ذلك من قدرات عسكرية، قد أكد الحقائق الآتية:

الحقيقة الأولى- أن حجم القوة البشرية لدول الخليج العربية، لا يوفر لها الكوادر والقيادات اللازمة لبناء قوة مسلحة، تستوعب كل هذه الأسلحة التي يتم استيرادها، أو التخطيط الإستراتيجي لاستخدامها، بما يحقق لها مواجهة التهديدات المزعومة ضدها. وبالتالي فإن كل دول الخليج الست تعتمد في استكمال قوتها البشرية على الدول المجاورة لها، الأمر الذي ينعكس على ضعف قدرتها على تحقيق أمنها الجماعي المستهدف.

الحقيقة الثانية- أن الوجود الأمريكي المكثف بمنطقة الخليج، والذي يقدر بحوالي (١١٤) ألف جندي، إضافة إلى التخزين المسبق لمعدات فرق كاملة مدرعة وميكانيكية، في بعض دول الخليج، وفى تركيا وإسرائيل، يشكل منظومة ردع كاملة لأي تهديد يواجه منطقة الخليج حاليا ومستقبلا، بما يتناقض مع سياسة الاستنزاف المتنامية للأرصدة الخليجية سواء منها عقد الصفقات التسليحية، أو بناء قوة مسلحة لدول تفتقر لمقومات بناء هذه القوى من ناحية، ولتشكيل منظومة الردع الأمريكية من ناحية أخرى..

الحقيقة الثالثة- أنه رغم وجود اتفاق بين دول الخليج الست، على تكوين وبناء قوة ذاتية "درع الجزيرة"، لتكون الركيزة الأساسية لمواجهة التهديدات المحتملة، فإنه رغم كل ذلك الإنفاق العسكري على التسليح، والذي ما زال يحتل المرتبة الأولى في العالم منذ بداية التسعينيات فما زالت قوات "درع الجزيرة" تفتقر للقدرات والإمكانيات التسليحية، التي تجعلها قادرة على تأمين الدفاع الفعال، وتحقيق الأمن الجماعي الخليجي المنشود.

الحقيقة الرابعة- لعل فرض سياسة "الاحتواء المزدوج" من جانب الولايات المتحدة، على كل من إيران والعراق، واستمرار سياسة العقوبات الاقتصادية الرادعة، إضافة إلى حجم التدمير الذي أصاب كلا من القوة المسلحة العراقية والإيرانية، خلال حروب الخليج، جعل من مزاعم التهديدات والعدائيات التي تشكلها هذه الدول أمرا غير قابل للتصديق، ولا يستدعى كل ذلك الإنفاق المتنامي على متطلبات بناء القوة المسلحة اللازمة لمواجهته حاليا ومستقبلا.

خامسا: الجمهورية التركية

الإنفاق العسكري التركي:

من الواضح من دراسة مؤشر الإنفاق العسكري لتركيا أنه يمكن ملاحظة حجم الإنفاق الضخم "١١,٢٩٣٥ بليون" دولار أمريكي، الأمر الذي يدلل على مدى اهتمام تركيا، وحلف الناتو بالقوة العسكرية التركية، كمحور أساسي لصيانة تفاعلات العلاقات، لتحقيق التوازن مع القوى الإقليمية الأخرى، وتحقيق وصيانة الأهداف والمصالح. ويوضح الجدول رقم (١) حجم الإنفاق العسكري في تركيا عام ١٩٩٣.

جدول رقم (١)

الإتفاق العسكري في تركيا

إجمالي حجم الإنفاق العسكري "بليون دولار أمريكي	مصادر حجم الإنفاق العسكري			نصيب الجندي من القوات العاملة " دولار أمريكي "
	ميزان الدفاع " بليون "	حلف الناتو " بليون "	مساعدات أمريكية " بليون"	
١١,٢٩٣٥	٥,٠٠٠	٥,٦٤٠	٠,٦٥٣٥	١٨٨٢٤

كما يمكن ملاحظة حجم القوات المسلحة التركية الضخم، خاصة عند التعبئة الشاملة، الذي قد يصل إلى حوالي " ١,٤٨٤ مليون " جندي. وهى بذلك تعد الدولة الثانية من حيث القوة البشرية في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة ويبين الجدول رقم (٢) حجم القوات المسلحة التركية عام ٩٣ / ١٩٩٤.

جدول رقم (٢)

مؤشرات الطاقة البشرية للقوات المسلحة التركية

حجم القوات العاملة	الاحتياطي	الإجمالي عند التعبئة	نسبة حجم القوات إلى حجم سكان تركيا	ما يمكن تعبئته عند الضرورة	
				رجال بين سنة ١٨ –٢٢سنة	رجال بين سن ٢٣–٣٢سنة
٤٨٠ألف	١,١٠٤ مليون	١,٤٨٤ مليون	%٢,٥	٢,٩٣٥٦مليون	٥,٢١٤١

وتتباين القدرة التقليدية العسكرية لتركيا عن مثيلتها في الدول المنخرطة معها في علاقات تصارعية؛ إذ تشير المؤشرات إلى أن تركيا تمتلك حوالي "١٠٨٩" طائرة قتال، مع الوضع في الاعتبار نوعيات هذه الطائرات المتقدمة في التسليح والمعدات من طرازات ف٤، ف١٥، ف ١٦، ف١٠٤ من جانب، وكفاءة المطارات والقواعد الجوية التركية، من حيث قدرتها على استقبال أنواع أكثر تقدمًا وتطورًا من الطائرات الخاصة بحلف الأطلنطي من جانب آخر. ويوضح الجدول رقم (٣) حجم طائرات تركيا.

جدول رقم (٣)

سلاح الجو التركي

إجمالي إعداد طائرات القتال	توزيع الطائرات على الأفرع الرئيسية			ملاحظات
	القوات الجوية	للدفاع الجوى	البحرية	
١٠٨٩	٧٠٤	١٦٣	٢٢	يوضع في الاعتبار نوعية الطائرات وكفاءة القواعد والمطارات

وكما تتباين قدرة القوات الجوية، تتباين أيضاً قدرة القوات البرية التركية مع الدول المنخرطة معها في علاقات تصارعية. إذ تشير المؤشرات إلى امتلاك تركيا لعدد " ٤٥٥١ " قطعة مدفعية وعدد " ٣٣١٢ " عربة نقل جند مدرعة، وعدد "٤٨٣٥" دبابة قتال رئيسية، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

القوات البرية التركية

إجمالي قطع المدفعية	عربات نقل جند مدرعة من طراز		دبابات قتال رئيسية			
	APC	BTR	إم ٤٧	أم ٤٨ أ ٢ س	إم ٤٨ ت س	إم ٦٠	ليوبارد
٤٥٥١	٢٨٩٦	٤١٦	٧٦٦	٧٤٨	٢٣٥٢	٦٥٧	٣١٢
	٣٣١٢		٤٨٣٥				

وفى مجال القوات البحرية، تشير المؤشرات إلى أن تركيا تولي اهتماما خاصًا لقواتها البحرية، خاصة في مجال الغواصات والمدمرات، بما يضمن لها حرية العمل في مضيقي البسفور والدردنيل، وبما يضمن لها أيضًا السيطرة على مياهها الإقليمية في بحر إيجه، ودعم شعب منطقة قبرص التركية. ويوضح الجدول رقم (٥) حجم وأنواع القوة البحرية التركية.

جدول رقم (٥)

القوات البحرية التركية

غواصات	مدمرات	فرقاطات	لنشات صواريخ	سفن نقل ومساعدة	طائرات هليكوبتر مسلحة
١٥	١١	٨	١٦	١٧	٢٢

أضف إلى ما سبق وجود قاعدة صناعات حربية وطيدة في تركيا، يمكنها تلبية الجزء الأعظم من احتياجات القوات المسلحة التركية، خاصة القوات الجوية؛ إذ يمكنها تصنيع طائرات القتال ف ١٦ س، ودبابات القتال الرئيسية من طراز إم ٦٠، كما يمكنها استقبال دبابات الدول الحليفة والصديقة في تركيا لتعميرها بعمرات كاملة.

كما يتوجب أن تأخذ بعين الاعتبار أيضًا، إمكانات حلف الناتو المتمركزة في تركيا، باعتبار تركيا أحد المرتكزات الرئيسية للحلف في هذا الاتجاه، وباعتبار تماس حدودها مع القوى الإقليمية الأخرى، التي قد تهدد مصالح الولايات المتحدة والغرب، في منطقة الخليج، والمناطق الأخرى للشرق الأوسط: (العراق – إيران)، أو تلك التي تهدد أمن إسرائيل، باعتبار أن أحد أهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة هو ضمان أمن وسلامة إسرائيل: (سوريا)، أو تلك التي تهدد مصالحها في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الصغرى والقوقاز، من خلال قيام أنظمة حكم إسلامية أصولية (إيران)، أو مواجهة عدم الاستقرار الذي قد ينشأ من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

وتعتبر المعطيات الأساسية لمقدرة تركيا السياسية أعلى بكثير عن معظم الدول في نسقها الإقليمي، خاصة تلك التي تنخرط معها في علاقات تصارعية؛ إذ تنبع المقدرة السياسية التركية من اتساق مقدرتها الحيوية، وقوتها العسكرية والاقتصادية، بحكم موقعها الاستراتيجي الفريد، وقوتها البشرية، ومساحة إقليمها، وتوجهاتها العلمانية، ومساحة الديمقراطية (مقارنة بالآخرين)، بالإضافة إلى كونها عضواً في حلف الناتو، وسعيها الدؤوب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وإذا كانت القيمة السياسية لتركيا قد تأثرت نسبيًا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وانتهاء الحرب الباردة، فإن نتائج هذا التغير، بالإضافة إلى تفاعلات أزمة الخليج الثانية، قد أدت إلى تراجع هذا المفهوم بالنسبة للخريطة الإستراتيجية لحلف الناتو، فقد أبرزت هذه النتائج الخطر القادم من الجمهوريات الإسلامية في آسيا الصغرى، والقوقاز، نتيجة التقارب الإيراني مع هذه الجمهوريات، خشية قيام نظم إسلامية أصولية على النمط الإيراني،

كما أكدت أزمة الخليج الثانية أهمية موقع تركيا كركيزة أساسية لصيانة المصالح الأمريكية والغربية، في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وفى منطقة الخليج بصفة خاصة.

وتلعب المؤسسة العسكرية في تركيا دورًا هامًا في الحياة السياسية؛ إذ يشكل الجيش التركي الركيزة الأساسية لحماية العلمانية، ويعتبر المرجع الأخير لتصحيح الأوضاع، وترتيب أوراق البيت التركي من الداخل، إذا ما حدث تغيير جوهري في النمط العلماني، أو السياسة الخارجية، أو الارتباطات الإستراتيجية لتركيا، وقد حدث هذا في عام ١٩٦٠، عندما تدخلت المؤسسة العسكرية، وأعدمت "عدنان مندريس" بسبب خروجه عن مبادئ "أتاتورك" بعد أن ثبت تورطه في علاقات مع جماعة "النور الإسلامية"، وفي سبتمبر عام ١٩٨١ تدخل الجنرال "كنعان أفرين"، وقام بانقلاب لوقف تدهور الأوضاع الذي نتج عن زيادة نفوذ كل من الحركات الإسلامية واليسارية المتطرفة.

وقد ازدادت مكانة تركيا الجيوستراتيجية مع إدارة أزمة الخليج الثانية، باعتبارها الدولة الوحيدة من حلف الناتو التي لها حدود مباشرة مع العراق، بالإضافة إلى أنها تمتلك مقدرة عسكرية تعتبر من حيث القوة البشرية ثاني قوة بشرية في القوات المسلحة لحف الناتو بعد الولايات المتحدة، فقد أدى هذا إلى تعاظم دور تركيا في هذه الأزمة، بعد أن كادت تفقد مكانتها الجيوستراتيجية بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة بين القطبين الأعظمين في النظام الدولي السابق. وقد عملت تركيا على تعظيم مكانتها الدولية بالاستفادة من نتائج المتغيرين، الإقليمي والدولي، ووضعت نتائج هذين المتغيرين في أطرها الصحيحة لزيادة وزنها الإقليمي في النسقين الشرق أوسطي، والأوروبي.

وواقع الأمر، أن تركيا تسعى إلى تعظيم فاعلية مقدرتها السياسية، والاقتصادية، بل والعسكرية بالتعامل مع القوى الإقليمية الأخرى غير العربية (إسرائيل وإيران) من خلال الاتفاق التركي الإسرائيلي وصفقة العصر (صفقة الغاز الإيراني)، كما تتعامل مع العالم العربي من خلال عدة مدخلات رئيسية أهمها مدخل مياه الفرات، ومدخل مشروعات جنوب الأناضول، ومدخل مشروع أنابيب السلام، ومدخل المشكلة الكردية، وتتعامل تركيا مع النظام الدولي الجديد من خلال تأكيد مقدرتها على لعب دور الموازن في القضايا الدولية في منطقة الشرق الأوسط، وما يتاخمها من مناطق أخرى، خاصة جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في آسيا الصغرى والقوقاز، وإبراز فاعليتها لصيانة مصالح القطب الوحيد في النظام الدولي الجديد في هذه المنطقة.

هذا، وقد حصلت تركيا على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على تمويل خطة تحديث قواتها المسلحة، وهى الخطة التي رفضتها الولايات المتحدة من قبل، وذلك مقابل أن تقوم تركيا بدور مباشر في الترتيبات الأمنية

القادمة في منطقة الشرق، الأوسط خاصة في المنطقة العربية لحفظ وصيانة السلام الإقليمي، ولتحقيق الاستقرار الذي أصبح ضرورة إستراتيجية لصيانة الأهداف والمصالح القومية للولايات المتحدة والغرب، على حد سواء،.ولتحقيق ذلك وافقت تركيا على وضع معدات عسكرية أمريكية على أراضيها، مع استعدادها الكامل أيضًا لبحث منح الولايات المتحدة تسهيلات جديدة.

وهذا القبول التركي بوضع معدات أمريكية قيمتها (٩٠٨) ملايين دولار، تتمركز على أراضيها كمخزن طوارئ، تستخدمها القوات المسلحة الأمريكية والقوات الحليفة عند حدوث أي أزمات طارئة في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وفي المنطقة العربية بصفة خاصة، عندما تتهدد المصالح القومية الأمريكية أو الغربية في المنطقة، (ويمكن استخدام هذه المعدات بواسطة القوات المسلحة التركية عند الضرورة القصوى عندما يتهدد أمنها القومي) فقد زادت هذه المعدات من قدرات تركيا، بما يسمح لها أن تلعب دور الموازن في مواجهة الدور الإيراني الساعي للهيمنة على منطقة الخليج، وكذا في مواجهة الدور الإيراني أيضًا الذي يسعى إلى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الصغرى والقوقاز، حتى لا تتحول هذه الجمهوريات إلى عمق مذهبي شيعي على النمط الإيراني، كما ينبغي الربط بين مخزون المعدات الأمريكية في تركيا، وبين مخزون المعدات الأمريكية في أراضي إسرائيل.

فإذا ما أضفنا إلى هذه التسهيلات الأمريكية في أراضي تركيا وإسرائيل بعداً آخر، هو الاتفاق التركي الإسرائيلي، الذي يضمن أن تكون كل منهما قوة إقليمية عظمى، لأدركنا عمق الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة، التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة بالصورة التي تفرضها وترضاها، وللتدليل على ذلك، فقد قامت تركيا بتجديد فترة عمل "قوات المطرقة" أو قوات التحالف الجوية التي تقودها الولايات المتحدة، وتشارك فيها كل من بريطانيا وفرنسا، تحت دعوى حماية أكراد العراق (دون سواهم) من القواعد الجوية التركية، خاصة قاعدة "إنجرليك" لتزيد من مدى العمق الإستراتيجي لطائراتها، وتضمن عزل العراق، من ناحية، ومراقبة العراق حتى لا يستعيد توازنه الإستراتيجي بما يؤدى إلى قيام قوة إقليمية يمكن أن تهدد مصالح الولايات المتحدة والغرب، من ناحية أخرى.

ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك، بل عملت على توطيد الارتباط الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، باعتبارهما محوري ارتكاز الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، هذا الارتباط الإستراتيجي يشمل اتفاقات في جميع المجالات، الأمنية، والعسكرية، والاقتصادية. ويهدف الاتفاق الأمني إلى رصد الأخطار والتهديدات المشتركة، التي تهدد أمن كل منهما.

ويقضي الاتفاق الأمني أيضًا أن تقدم تركيا تسهيلات لإسرائيل تستطيع بموجبها استخدام القواعد والمطارات الجوية التركية، في مقابل أن تقوم إسرائيل بإنشاء شبكة وأجهزة تنصت وإنذار مبكر على حدود تركيا مع كل من سوريا والعراق، للكشف عن أي تحركات لقوات كل منهما، تحت دعوى اكتشاف تحركات فصائل حزب العمال الكردستاني.

ويعني هذا الاتفاق الأمني (استخدام مطارات وقواعد تركيا) أن تتمتع إسرائيل بما يتمتع به أعضاء حلف الناتو، ويعنى بالنسبة لتركيا أنه يتعين على سوريا عندما تواجه تركيا في الشمال، أن تواجه إسرائيل في الجنوب. أما بالنسبة للولايات المتحدة فإنه يعني عدم إرهاق قواتها المسلحة بعمليات النقل الاستراتيجي الباهظة التكاليف، بدنيًا، ومعنويًا، وماديًا، بل واجتماعيًا، باستخدام طائرات التحالف الجديد (إسرائيل/ تركيا)، بعد وضع علامات التمييز الأمريكية بدلاً من علامات تمييز الدولتين.

على أن أخطر ما يتضمنه الاتفاق التركي الإسرائيلي في المجال العسكري، هو اتفاق التعاون في التصنيع الحربي؛ حيث تقوم إسرائيل بتعمير وتحديث طائرات تركيا من طراز (ف ٤)، وتزويدها بمعدات ووسائل الحرب الإلكترونية، مع تدريب الكوادر الفنية التركية القادرة على تشغيل وصيانة مثل هذه المعدات، في مقابل أن تقوم تركيا بصيانة طائرات إسرائيل من طراز (ف ١٦– سي).

هذا، وقد اندفعت تركيا لاستغلال أزمة الخليج الثانية لتحديث البنية الأساسية لجميع أفرع قواتها المسلحة، والعمل على زيادة قدراتها وإمكانياتها العسكرية، والعمل أيضًا على تحسين أوضاعها، ففي أثناء إدارة أزمة الخليج الثانية لم تخف المؤسسة العسكرية التركية مخاوفها من تزايد إمكانات العراق العسكرية خاصة في مجال الصواريخ، حيث أشارت إلى أن العراق يملك صواريخ أرض أرض يمكنها ضرب أنقرة من بغداد، ونتيجة لذلك فقد تسلمت تركيا معدات عسكرية قيمتها "٩٠٨" ملايين دولار أمريكي من الولايات المتحدة وألمانيا، تضمنت (١٠٠٠٠) دبابة قتال رئيسية طراز "" M - 60، وعدد (٤٠٠) دبابة قتال رئيسية أيضًا من ألمانيا طراز " ."Leopardبالإضافة إلى وحدات مدفعية وصواريخ رولاند وباتريوت الأمريكية، فضلاً عن الطائرات المقاتلة من طراز " "F- 4Eلزيادة قدراتها العسكرية أثناء إدارة هذه الأزمة، ثم قامت بعقد صفقة لشراء عدد (٧٥) طائرة هليوكوبتر مسلحة طراز Black Hawk 70، وعدد (٣) طائرات صهريج لتموين المقاتلات من الجو، لزيادة مدى عمل هذه الطائرات.

على أن الخلل الواضح في معادلة سباق التسليح يأتي من حصول تركيا على مساعدات ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى الارتقاء بالكفاءة القتالية للقوات المسلحة التركية،

إلى الحد الذي يمكنها من أن تكون قوة إقليمية عظمى في منطقة الشرق الأوسط. ويمكن إيجاز هذه المساعدات في الآتي:-

- الحصول على عدد (٨٠) طائرة F16-C، بالإضافة إلى عدد (١٦٠) طائرة أخرى من الطراز نفسه، كانت قد تعاقدت عليها من قبل، ليصبح مجموع ما تملكه تركيا من هذا الطراز من الطائرات المقاتلة هو (٣٢٠) طائرة؛ إذ يعد ذلك هو أكبر عدد من الطائرات من هذا الطراز تملكه دولة واحدة في العالم.
- بالإضافة إلى ذلك، قامت الولايات المتحدة بتوسيع مجال التعاون العسكري، بالسماح لتركيا بإنتاج الطائرة) F16-Cالطراز نفسه الذي تعد أكبر مالك له في العالم)، بل والترخيص لها بتصدير إنتاجها للدول الحليفة للولايات المتحدة، مع الترخيص لها بإجراء العمرات المتكاملة لذات النوع من الطائرات التي تمتلكها دول حلف الناتو، ودول أخرى في منطقة الشرق الأوسط (مصر، السعودية، باكستان).
- الحصول على موافقة الولايات المتحدة بتمويل خطة تحديث الجيش التركي، بإجمالي تكلفة حوالي أربعة مليارات دولار أمريكي (وهي الخطة التي رفضتها الولايات المتحدة من قبل).

الحصول على اعتمادات مالية تقدر بمليار دولار من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي (بنك حكومي)، لتمويل مشروع مشترك لإنتاج عدد (٢٠٠) طائرة هليوكوبتر من طراز سيكورسكي.

هذا، امتلكت تركيا تكنولوجيا التصنيع الحربي خاصة في أسلحة القتال الرئيسية (طائرات مقاتلة، هليوكوبتر، دبابات قتال رئيسية حيث تمتلك مصنعاً كاملاً لإنتاج الدبابة الأمريكية M-60 – ومصنع بصريات)، بما يؤدي إلى خلق قاعدة صناعات حربية وطيدة، يمكن لها أن تلبي مطالب وحاجات قواتها المسلحة في المستقبل المنظور، فإذا أضفنا بعد ذلك بعداً جديداً، والذي يتمثل في تلك الاتفاقات العسكرية الإسرائيلية التركية الأخيرة، خاصة في مجالات التصنيع الحربي لأدركنا على الفور، النمط السلوكي للمؤسسة العسكرية التركية، للتعبير عن السياسة الخارجية لتركيا إزاء غيرها من الدول المعادية لها أو تلك التي تنخرط معها في علاقات تنافسية؛ إذ إن هذا السلوك التسليحي يضمن تحقيق التفوق على جميع جيرانها خاصة في مجالات القوات الجوية، والذي ربما يجعلها القوة الأولى في منطقة الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يحمل في طياته مخاطر هائلة، وهو ما لم تدركه كل من العراق وسوريا بصفة خاصة، والدول العربية بصفة عامة.

القسم الثالث

قدرات وإمكانيات أسلحة الدمار الشامل

في بعض الدول الأفريقية والآسيوية

- تشتمل أسلحة الدمار الشامل على منظومة متكاملة تتكون من أربعة عناصر رئيسية، هي، الأسلحة النووية بأنواعها "الذرية والهيدروجينية والنيوترونية"، والأسلحة الكيماوية أو الغازات الحربية بأنواعها، من "سامة قاتلة"، أو غازات شل القدرة أو الغازات المزعجة، إضافة إلى الأسلحة البيولوجية أو البكتريولوجية بأنواعها، سواء البكتريا، أو الفيروسات، أو الفطريات أو سموم الميكروب وغيرها، كما تتضمن أيضا مختلف وسائل حمل وإطلاق جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، سواء منها الطائرات القتالية، أو الصواريخ بأنواعها، أو المدفعيات والهاونات بأنواعها.

- يعني مصطلح الدمار الشامل خاصتين أساسيتين، أولاهما: التأثير المدمر لكل أوجه الحياة في المنطقة، أو المدينة، أو الهدف، أو المساحة التي استخدمت فيها.. وثانيتهما استمرار الآثار الناتجة عن استخدام أسلحة الدمار الشامل، إلى فترات زمنية، قد تستمر سنوات طويلة، تصل إلى عدة عقود من الزمان، يطول ويقصر استمرار آثارها، طبقا لحجم وقوة وعيار القنبلة المستخدمة، وأيضا درجة التعرض المباشر وغير المباشر لتأثيراتها، من حيث القرب أو البعد عن مركز انفجار هذه الأسلحة.

ولا تمتلك أية من الدول العربية "الأفريقية والآسيوية"، أي مستوى من نظم التسلح النووية، وإن كان بعضها يمتلك القدرة البشرية "علماء – فنيين"، والقدرة التكنولوجية على تصنيعها. فقد بذلت بعض الدول العربية جهودًا مضنية في سبيل حصولها على الخيار النووي، سواء منها شراء مفاعلات نووية ذات قدرات متباينة، أو الحصول على كميات من اليورانيوم الطبيعي أو النشط، مع إجراء تعاون مع دول نووية بعضها غربية، ومنها فرنسا، وبعضها إسلامية ومنها باكستان، ومع دول أخرى تتضمن الاتحاد السوفيتي السابق والهند.

كما وصل الأمر إلى حد بذل جهود مكثفة من أجل شراء قنبلة نووية جاهزة، كما قد وصل البعض منها إلى مراحل متقدمة، خاصة في نشاطها النووي العسكري مثل العراق، إلا أن التقارير قد تضاربت حول امتلاك الدول العربية للأسلحة فوق التقليدية، وسنحاول رصد قدرات وإمكانيات أسلحة الدمار الشامل لأربع دول عربية دولتين إسلاميتين هما إيران وباكستان.

أولا : جمهورية مصر العربية

– بدأ النشاط النووي المصري منذ أواخر الخمسينيات باتفاقية للتعاون النووي مع الاتحاد السوفيتي السابق، بهدف استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، وهو الوقت نفسه تقريبًا التي بدأت فيه كل من الهند وإسرائيل نشاطهما النووي، وقد تم إنشاء لجنة الطاقة الذرية عام ١٩٥٥؛ لتكون القاعدة النووية في مصر، والتي أخذت في التطور حتى سميت "هيئة الطاقة الذرية".

– وقد تم إيقاف البرنامج النووي المصري أثناء علميات ١٩٦٧، وإيقاف المفاعل النووي في أنشاص، ولكن أعيد تشغيله عام ١٩٧١ لتستأنف مصر نشاطها في المجال النووي.

وفي ٢٨ ديسمبر ١٩٨٠ وافق مجلس الوزراء على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وصدّق على ذلك مجلس الشعب المصري في ١٦ فبراير ١٩٨١، وبالتالي توقف النشاط النووي المصري تمامًا منذ ذلك التاريخ.

– في ٤ فبراير ١٩٩٨ ساد التفاؤل كافة الأوساط العلمية عند قيام الرئيس "محمد حسنى مبارك" يرافقه الرئيس "كارلوس منعم" بافتتاح المفاعل النووي المصري المصمم للأغراض الصناعية، والزراعية، والطبيعية، والمصنع الملحق به لإنتاج الوقود اللازم لتشغيل المفاعل الخاضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مدينة أنشاص، كنموذج للتعاون الناجح بين مصر والأرجنتين في عملية التنمية، إضافة إلى توقيع مصر مع الأرجنتين لاتفاقية تعاون في المجال العلمي، والتكنولوجي، فيما يعتبر خطوة هامة من جانب مصر على طريق تقليص الفجوة التكنولوجية التي تفاقمت بين مصر وإسرائيل نتيجة التأخير في عدم إدخال هذه التكنولوجيا النووية المتقدمة إليها.

–وفي مجال تقييم الجهود المصرية في امتلاك الأسلحة فوق التقليدية "الكيماوية" والبيولوجية ووسائل إطلاقها. فقد عرض "أنتوني كوردسمان" في كتاب "بعد العاصفة" بشأن التغيرات في التوازن العسكري بالشرق الأوسط، والذي ترجمه المشير "محمد عبد الحليم أبو غزالة"، ونشرته دار الهلال عام ١٩٩٤ ملخصا لهذه الجهود، تتمثل في أن مصر لديها القدرة على إنتاج غاز المسترد، وأسلحة كيماوية أخرى منذ أوائل الستينيات، ولديها مخزون كبير من معدات الوقاية، كما أن لديها كميات محدودة من غازات الأعصاب.

كما خطت مصر خطوات كبيرة في الأبحاث منذ بدء استخدام الغازات السامة بكثافة في الحرب العراقية الإيرانية. ويحتمل أن تكون مصر قد احتفظت بقدراتها على إنتاج غاز المسترد وغازات الأعصاب غير الثابتة، وقد تكون قادرة على إنتاج غازات الأعصاب الثابتة أيضا. وتحتفظ مصر بقدرات صاروخية بعيدة المدى،

فمصر لديها صواريخ فروج –٧ وصواريخ سكود – ب منذ الستينيات، وهذه الصواريخ ما زالت صالحة للعمليات، وتحتفظ مصر بفوجي صواريخ أرض – أرض بهما (١٢) قاذف صواريخ فروج –٧، وفوج به (٩) قواذف على الأقل صواريخ موجهة سكود –ب.

وقد قامت مصر بتطوير وتحسين طراز من الفروج –٧ أطلقت عليه صقر –٨٠، وطول هذا الصاروخ (٦,٥) أمتار وقطره (٢١٠) مم ووزنه (٦٦٠) كيلو جراما. وأقصى مدى له (٥٠) ميلا (٨٠ كم)، وله رأس مدمر (٤٤٠) رطلا (٢٠٠ كجم)، وهو نظام تلسكوبي التحميل، ويمكن تحميله على مركبات عجل أو مجنزرات. وتستخدم مصر الطائرات الموجهة بدون طيار RPV، مزودة بنظام تحديد أهداف بعيد المدى. ولقد تمت دراسة نوع منها يمكنه أن يحمل أربعة صواريخ في كل طائرة.

ويوجد لدى مصر نوعان من الرؤوس المقاتلة للصاروخ صقر –٨٠ واحدة تحمل قنابل صغيرة (BOMBLETS) (٩٠قنبلة صغيرة مضادة للأفراد ومضادة للدبابات) والأخرى تحمل (٦٥) لغما مضادا للدبابات، كما تقوم بتطوير نظام مساحة آلي، وإدارة نيران للصاروخ. ومع ذلك فإن الصاروخ صقر–٨٠، يمكن استخدامه بسهولة لحمل أسلحة كيماوية. كما توجد تقارير بأن مصر تبني نوعا متطورا من الصاروخ سكود –ب بمعاونة كوريا الشمالية، ومدى هذا الصاروخ ١٩٠ ميلا (٣٠٠كم) ووزن رأسه المدمر ٢٢٠٠ رطل (١٠٠٠ كيلو جرام).

وعلى الرغم من أن المعلومات قليلة عن الجهود المصرية في مجال الأسلحة الكيماوية والصاروخية، فإن جهود مصر بصفة عامة في مجال تطوير الرؤوس الكيماوية والبيولوجية لمعظم صواريخها، تعتبر متواضعة، كما لا توجد أدلة ملموسة عن وجود أي جهد حقيقي لتطوير أسلحة نووية بمصر.

ثانيا: الجماهيرية الليبية

اهتمت ليبيا بمجال الطاقة النووية منذ أواخر الستينيات، وقد تخلت عن محاولاتها لشراء القنبلة النووية، بعد أن اكتشفت أنه ليس هناك دولة نووية على استعداد لبيع هذه الأسلحة (الصين–باكستان)، وعلى ذلك، فقد أجرت مباحثات، وأبرمت اتفاقيات مع فرنسا وألمانيا والهند والأرجنتين والسويد والبرازيل، إلا أن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة أعاقت تنفيذها. وقد وقعت ليبيا مع الاتحاد السوفيتي السابق اتفاقا في عام ١٩٧٥، لبناء مفاعل نووي صغير في ليبيا، ومعاونته في إقامة مركز أبحاث بها، وأدى هذا الاتفاق إلى بناء مفاعل بالقرب من طرابلس بدأ في عام ١٩٨٢. وفي عام ١٩٩٢ أكد معظم الخبراء خاصة الولايات المتحدة، أن

ليبيا بعيدة جدا عن أية قدرات تسليح نووي، وسمحت ليبيا لوكالة الطاقة النووية الدولية بإجراء تفتيش على مركز البحوث النووية في تاجوره.

هذا وقد حققت محاولة ليبيا امتلاك أسلحة كيماوية بعض النجاحات، فيبدو أن ليبيا لديها مخزون صغير من غاز المسترد، ومن المحتمل غاز الأعصاب منذ أوائل السبعينيات. ولقد أنشأت ليبيا مركز بحوث كيماوية وبيولوجية في منطقة سبها في ١٩٨٤-١٩٨٥، وقامت بتجارب ميدانية لأسلحة الغازات في الصحراء الليبية، كما تشير التقارير إلى أن كوريين شماليين يديرون هذا المصنع بدعم من فنيين إيرانيين.

إن القدرات الليبية من نظم الحمل غير متطورة (غير متقدمة)، ولكن لدى ليبيا عدد كاف من الطائرات العاملة والطيارين لتوصيل أسلحة كيماوية، وأسلحة تدمير شامل أخرى باستخدام قاذفاتها تي يو – ٢٢، أو السوخوي – ٢٤. أما قدرات ليبيا الصاروخية فمحدودة، ولديها حوالي (٤٠) قاذف فروج، (٨٠) سكود، كما يحتمل وجود وسائل إنتاج صواريخ. وتشير هذه التقارير إلى جهود ليبية مكثفة تبذل، ولكن لا توجد معلومات عنها، ولا توجد تقارير أن ليبيا قد اختبرت صاروخا في ميدان الرماية وأن أداءه كان أحسن من الصاروخ سكود.

ثالثا : الجمهورية السورية

حصلت سوريا على مفاعلين صغيرين للأبحاث النووية من الصين الشعبية عام ١٩٩٢، منها مفاعل (٢٤) ميجاوات. وسمحت سوريا للجنة الدولية للطاقة النووية بالتفتيش لأول مرة في فبراير ١٩٩٢، كما أنها أنشأت ملاجئ محصنة لصواريخ مزودة برؤوس كيماوية، وذلك كوسيلة لمواجهة القوة النووية الإسرائيلية، ولمنافسة العراق في هذا المجال.

وقد حصلت سوريا على صواريخ فروج – ٧ عام ١٩٧٢ وصواريخ سكود – ب في عام ١٩٤٧، ومن المحتمل أن سوريا قد حصلت على مخزون من غاز المسترد قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣، ومع ذلك يبدو أن سوريا بدأت برنامجا رئيسيا في مجال الحرب الكيماوية والبيولوجية بعد صداماتها مع إسرائيل عام ١٩٨٢

وقد أعادت سوريا تنظيم لواءات الصواريخ أرض – أرض بعد عام ١٩٨٢. فلقد حصلت على صواريخ إس إس – ٢١ أو سكاراب عام ١٩٨٣، وأخذت في تحسين درجة استعداد وفاعلية وحدات الصواريخ، وبأواخر ١٩٨٨ كانت سوريا قد كونت قوة أكبر من (٣٦) وحدة صواريخ أرض / أرض.

وبدأت القوات السورية تزيد من تدريبها في مسائل الحرب النووية، والكيماوية، والبيولوجية، بعد عام ١٩٨٢، وتعطي التدريب على الحرب الكيماوية أسبقية أولى، مع قيامها بجهد خاص لإنتاج غازات الأعصاب، وإنشاء مصنعين رئيسين كيماويين، على الأقل طبقا لتقدير الخبراء الأمريكيين. وتقوم سوريا بزيادة مخزون غازات الأعصاب، والعناصر الكيماوية الأخرى مثل الزارين (G B)، وغازات الأعصاب الأخرى مثل (VX).

أما بالنسبة لوسائل (أسلحة) الحمل، فقد قامت سوريا بتعديل طراز من مجموعة القنابل الحارقة ZAB السوفيتية، وعبأتها بهذه الكيماويات، وقد تكون قد طورت القنابل العنقودية PTAB-500 لحمل قنابل صغيرة كيماوية. ومن المحتمل أن سوريا طورت دانات مدفعية كيماوية، وقد تكون تحاول إنتاج صواريخ كيماوية بقواذفها المتعددة الأدلة. ويبدو كذلك أن الصواريخ السورية فروج من FROG قد تم تزويدها برؤوس كيماوية، وإن كان لا يعرف تماما، متى حققت سوريا ذلك.

رابعا: الجمهورية العراقية

تعتبر العراق الدولة العربية الوحيدة، التي نجحت في بناء ترسانة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، سواء منها الأسلحة الكيماوية، أو البيولوجية، كما اقتربت جدا من تصنيع وإنتاج القنبلة النووية، وامتلكت كافة وسائل الإيصال المتعددة المدى لها.. إلا أن مغامرة العراق بغزو الكويت قد بددت كل الجهود التي بذلها العراق في هذا المجال؛ حيث شكلت اللجنة الفنية لتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم "٦٨٧"، والذي تضمن العديد من البنود القاسية على العراق، نذكر منها تلك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل العراقية، والقيود المفروضة على القدرة العسكرية العراقية بشكل عام.. لعل أولها قبول العراق – دون أي شرط – القيام تحت إشراف دولي، بتدمير جميع محتويات ترسانته من أسلحة الدمار الشامل، وأن يخضع جميع ما لديه من مواد للرقابة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإزالة ما لديه من أسلحة كيماوية و بيولوجية وثانيها القيام بتدمير جميع القذائف الصاروخية، التي يزيد مداها على ١٥٠ كيلو مترًا، والقطع الرئيسية المتصلة بها، ومرافق إصلاحها وإنتاجها، بما في ذلك منصات إطلاقها..

هذا، ويجتمع مجلس الأمن كل ستين يوما، لمراجعة العقوبات الاقتصادية، التي فرضها على العراق، خاصة مدى استجابته للفقرة المتعلقة بتدمير أسلحته للدمار الشامل، وذلك على ضوء تقرير رئيس اللجنة الفنية المعينة من قبل المجلس لهذا الغرض.

وقد قامت هذه اللجنة – طبقا للتقارير المقدمة منها إلى مجلس الأمن– بتدمير "٤٠ ألف" سلاح كيماوي، "٧٠٠ طن" مواد كيماوية، (٤٨) صاروخا، (٤٠) رأسا ومصنعا كاملا، لإنتاج الأسلحة البيولوجية، وذلك من خلال قيامها بزيارة وتفتيش حوالي " ١٤ ألف " موقع داخل العراق، قام بها حوالي "٦٠٠" فريق للتفتيش، منها زيارة وفحص " ٢١٤٧" موقعا خلال عام ١٩٩٧ وحده.

وقد غطت التفتيشات بذلك كل شبر في الأراضي العراقية، حتى القصور الرئاسية، ومواقع حزب البعث، والمواقع السيادية، مثل أجهزة الأمن، والخارجية، والدفاع... كما قدمت العراق للجان التفتيش حوالي (٢) مليون وثيقة، طبقا لمطالبها..

وإذا أضفنا لذلك حجم التدمير الذي أصاب أماكن تصنيع وتجميع هذه الأسلحة، خلال القصف الصاروخي والجوى، أثناء العملية " عاصفة الصحراء " وما بعدها، ثم عملية "ثعلب الصحراء"؛ لتأكد بما لا يدع مجالا للشك، أنه لا توجد أية قدرات حاليا أو مستقبلا لهذه النوعية من الأسلحة داخل العراق.

خامسا : جمهورية إيران

وجدت إيران صعوبة في بناء أسلحة نووية، ومع ذلك فإن إيران تحاول منذ فترة طويلة إنشاء برنامج خاص بها للأسلحة النووية. ولقد بدأت طهران هذا الجهد في عهد الشاه، الذي كانت له علاقات خاصة ومتميزة مع التكنولوجيا الغربية، وقد نجح في أوائل السبعينيات في الحصول على أول مفاعل نووي صغير، بقدرة خمسة ميجاوات من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٧، وكان يخضع لتفتيش دوري منتظم، بواسطة وكالة الطاقة النووية الدولية.

كما قام الشاه بإنشاء منظمة الطاقة النووية عام ١٩٧٤، ووقّع عقدًا مع الولايات المتحدة لمدة عشر سنوات، للحصول على وقود نووي، ومع ألمانيا عام ١٩٧٦، ومع فرنسا عام ١٩٧٧. وفي عام ١٩٧٥ اشترى نسبة ١٠% من مصنع "يورانيوم منشط" تم بناؤه في فرنسا. وطبقا لهذا العقد، كان من حق إيران الحصول على تكنولوجيا التنشيط.

وكان هدف الشاه من تطوير البرنامج النووي، هو تقليل الاستهلاك الداخلي للبترول، وتوسيع البنية الأساسية الصناعية لإيران. وأدى ذلك إلى وضع خطة طموحة تهدف إلى إنشاء (٢٣) محطة طاقة نووية في كل أنحاء إيران، كان من المفروض أن تعمل في منتصف التسعينيات.

وعند سقوط الشاه في يناير ١٩٧٩، كان العمل قد بدأ في إنشاء محطتين (١٣٠٠) ميجاوات في "بوشهر" بواسطة شركة ألمانية، وكان قد تم فعلا تنفيذ ٦٠%، ٧٥% منهما، إضافة إلى بدء العمل في أول محطة فرنسية قدرة (٩٥٥) ميجاوات في "واخووين"، وكان يجرى تدريب آلاف الإيرانيين على التكنولوجيا النووية في فرنسا وألمانيا الغربية والهند والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وقد حاولت إيران شراء (٢٦,٢) كيلو جرامًا من اليورانيوم المخصب من جنوب أفريقيا، وكانت الصفقة هذه معلقة عندما سقط الشاه.

وبدأت حكومة " الخميني" في إعادة تنشيط البرنامج النووي عام ١٩٨١، وقدمت الحكومة تمويلا جديدا لفريق البحث، الذي يقوم بتشغيل المفاعل، الذي كان قد تم شراؤه من الولايات المتحدة في مركز "أميرابار"، وذلك رغم استمراره في العمل تحت إشراف هيئة الطاقة النووية الدولية. وفي عام ١٩٨٤ افتتحت إيران مركزا جديدا للبحوث النووية في "أصفهان"، وقد حاولت إيران الحصول على معونة فرنسية وباكستانية لبناء مفاعل نووي للأبحاث لهذا المركز.

ولم تبلغ وكالة الطاقة النووية الدولية بمركز "أصفهان" حتى عام ١٩٩٢، عندما سمحت إيران للوكالة بتفتيش سريع عليه. ولقد تعرضت تلك المفاعلات للقصف العراقي المركّز، خلال الحرب العراقية الإيرانية، وبالتالي أصبح هناك شكوك كبيرة حول القدرة النووية الإيرانية!

وقد حاولت إيران عام ١٩٩٢ شراء مفاعلات نووية من الهند؛ حيث تم التفاوض على شراء مفاعل نووي للبحوث قوته (١٠) ميجاوات. ورغم صغر حجمه فإنه قادر على إنتاج بلوتونيوم أو يورانيوم منشط، كاف لإنتاج مادة انشطارية تكفي لإنتاج قنبلة واحدة سنويا. ولكن الاتفاق تأخر أو تم تعطيله من الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أفادت بعض التقارير بأن إيران اشترت رؤوسا نووية من كازاخستان، ومع ذلك فقد قامت وكالة الطاقة الذرية الدولية بالتفتيش على ستة من المواقع المشكوك فيها في فبراير عام ١٩٩٢، ولم تجد أي دلالة على نشاط لإنتاج هذه الأسلحة في أي منها. كما أفادت التقارير عن تأجير إيران لعدد كبير من علماء سوفييتي، وشراء أسلحة من الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أنه قد اتضح أنها أمور مبالغ فيها.

وعلى الرغم من هذه التطورات، فإنه قد يبدو واضحا أن إيران ترغب في تخصيص موارد رئيسية؛ لتستمر في برامج التسلح النووي، مع الاستمرار في تطوير الجهود المبذولة لتطوير الأسلحة الكيماوية والأسلحة البيولوجية. وفي تقرير لرئيس وكالة المخابرات المركزية أمام الكونجرس في فبراير ١٩٩٢، ذكر أن إيران كانت تقوم ببناء قدرات تسليح خاصة، كجزء من برنامج ضخم لتطوير قدراتها العسكرية الدفاعية، إلا أن الصعوبات التي

تواجهها إيران في مجال انتشار التسليح النووي، قد تزيد من سرعتها في إنتاج أسلحة كيماوية وبيولوجية و تجعلها تطور وتنتج نظمًا أشد فتكا.

ويعتقد المحللون الغربيون بأن للحكومة الإيرانية طموحاتها في المجال النووي، وأن لديها قدرة أساسية على صنع الصواريخ البالستيكية، وبإمكانها تطوير أسلحة قادرة على حمل رأس نووي، كما قدر المسئولون في الاستخبارات الإسرائيلية أن إيران ربما اكتسبت قدرة نووية في خلال ثماني إلى عشر سنوات، وقد دعا "إسحاق رابين" رئيس وزارة إسرائيل في يونيو ١٩٩٤دعا الإدارة الأمريكية إلى تقديم الدعم اللازم من أجل احتواء برنامج إيران النووي، وقد انعكس ذلك على التصريحات الأمريكية الرسمية من حيث التشديد على احتواء، ليس فقط نظام الحكم في كل من إيران والعراق، بل امتد ذلك لكل النظم المماثلة لهما.

وعن حقيقة ما تملكه إيران من أسلحة تدمير شامل، يمكن القول إنه لم يتأكد حتى الآن ما يفيد توفر سلاح نووي لإيران، بل أو حتى مجرد نجاحها في تنشيط خطة إنتاج الأسلحة النووية التي بدأت قبل سقوط الشاه، إلى جانب إصابة المنشآت القائمة بدمار شديد؛ بسبب الضربات العراقية في المرحلة الأخيرة من الحرب، وإن مجالات التعاون في إنتاج وتصنيع الأسلحة النووية سواء مع ألمانيا، أو الأرجنتين، أو الصين الشعبية، أو ما يحتمل من تعاون مع باكستان، لم يتأكد منه التوصل إلى أية حقائق تفيد القدرة على تصنيع السلاح النووي الإيراني.

وعن وسائل الإطلاق والحمل لتلك الأسلحة، فإيران تمتلك من (١٥-٢٠) صاروخا من كوريا الشمالية، بعيد المدى سكود مداه (٥٠٠) كيلو متر، وقد تم تصنيع أعداد أخرى منه في إيران، بالتعاون مع سوريا إلى جانب (٦٠-٨٠) صاروخ سطح – سطح من الصين، يصل مداه من (١٣٠-١٥٠) كيلو مترًا.

كما حصلت إيران على طائرات مقاتلة أنواع مختلفة من العراق أثناء حرب تحرير الكويت. هذا إضافة إلى صواريخ "سكود ب" مداها من (٢٣٠ إلى ٣١٠) كيلو مترات من ليبيا وكوريا الشمالية، مع احتمال الحصول على صواريخ أخرى، يصل مداها من (٢٨٠ حتى ٦٢٠) كيلو مترًا من الصين الشعبية، إلى جانب قواذف صاروخية متعددة الأدلة.

سادسا : جمهورية باكستان

لقد لعبت مصالح القوى الكبرى والعظمى دورا هاما في بناء الترسانة النووية لكل من الهند وباكستان، وبالتالي ساعدت في إزالة أهم التحديات التي اعترضت مراحل بناء وامتلاك القنبلة النووية؛ وهي تكنولوجيا

التصنيع، والمواد اللازمة للإنتاج، ووسائل الإطلاق. فقد استغلت كل من الهند وباكستان ذلك، وحاولت توفيق احتياجاتها التكنولوجية، مع متطلبات مصالح القوى العظمى والكبرى،

ونجحت الدولتان في السيطرة على هذه التكنولوجيا، بعدما خاضت "دلهي وإسلام أباد" الحرب ثلاث مرات، منذ حصولهما على استقلال شبه القارة عام ١٩٤٧. وقد أجرت باكستان تجربتها على صاروخها الجديد "الغوري" في ٤ أبريل ٢٠٠٠، والذي يستطيع حمل رأس نووية، كما يستطيع بمداه الذي يصل إلى (١٥٠٠) كيلو متر إذا انطلق من إسلام أباد، إصابة غالبية المدن الهندية الكبرى. ومن ثم، فإن "دلهي" في طريقها لفقد ورقتها الرابحة الرئيسية في مواجهة جيرانها، ألا وهي اتساع أراضيها.

والتساؤل.. كيف واجهت باكستان كدولة تقع على حافة الإفلاس، ولا تمتلك قاعدة صناعية أو علمية تؤهلها لمثل هذا اللقب، كيف واجهت تحدي التوصل إلى تصنيع سلاح في مثل هذا النوع؟ ولعل من أهم العوامل التي وفرت القدرة لباكستان لمواجهة ذلك التحدي، هو سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب وجنوب شرق آسيا، طوال فترة الحرب الباردة؛ حيث ساعدت هذه السياسة باكستان بأسلوب مباشر وغير مباشر، على المضي قدما في بناء برنامجها النووي، وأتاحت لها المساعدات اللازمة، حيث اتسمت هذه المرحلة بالتعاون والتحالف الوثيق بين البلدين، خاصة عقب الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩؛ حيث تم إبرام اتفاق يقضي بإمداد باكستان بمعونة عسكرية واقتصادية أمريكية، تقدر بـ " ٢,٣ " مليار دولار، كما تم تعزيز هذا التعاون في عام ١٩٨٥.

ومع انخفاض أهمية باكستان في الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، وصعود أهمية الهند فيها على حساب باكستان، باعتبار أن الهند مرشحة لأن تلعب الدور الباكستاني السابق، في إستراتيجية احتواء الخطر الشيوعي في مواجهة الصين، مما أدى إلى تقارب أمريكي – هندي، قابله على الجانب الآخر تقارب باكستاني– صيني، تجسد في عدد من مجالات التعاون، خاصة في المجال العسكري.

ومن هنا فقد صعدت الولايات المتحدة مسألة الخلاف النووي مع باكستان، وتطورت الأحداث بشكل صراعي منذ عام ١٩٩٠، حيث أوقفت الولايات المتحدة معوناتها لباكستان، والتي كانت تقدر بـ " ٢٥٢ مليون " دولار مساعدات اقتصادية، "٣٣٠ مليون دولار" مساعدات عسكرية، واشترطت على باكستان السماح بالتفتيش الدولي على منشآتها النووية، ودعتها للتوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي، كشرط لاستمرار المساعدات الأمريكية.

وعلى الجانب الآخر، فقد تم تكثيف التعاون الأمريكي مع الهند، خاصة في المجال العسكري وإجراء مناورات حربية مشتركة، الأمر الذي أدى إلى قيام باكستان بتكثيف تعاونها العسكري مع كل من روسيا والصين للحصول على المعدات العسكرية المتقدمة، مما دفع الولايات المتحدة لفرض عقوبات اقتصادية وتكنولوجية في أغسطس ١٩٩٣ على كل من الصين وباكستان، كما طالبت باكستان بسحب صواريخها من على الحدود مع الهند، في الوقت الذي غضت الطرف عن نشر الهند لصواريخ إستراتيجية ونووية على حدودها مع باكستان. وقد زاد الموقف الأمريكي من تعميق الإرادة من جانب باكستان للحصول على السلاح النووي، لمواجهة التحدي الهندي المدعم من الولايات المتحدة وإسرائيل.

وجدير بالذكر، أن باكستان قد حصلت على أول مفاعل نووي للبحوث من الولايات المتحدة عام ١٩٦٥. وفي عام ١٩٨٨ حصلت على مفاعل ثان من الصين، قدرته "٢٧ كيلو وات"، كما حصلت الهند على أول مفاعل لها عام ١٩٥٦؛ وبمعاونة من كندا نجحت باكستان في بناء مفاعل ثالث قوته "١٢٥ كيلو وات"، وقد قامت الصين عام ١٩٩٠ بتزويد باكستان بمفاعل طاقته "٩٠٠ كيلو وات"، وقد نجح "معهد باكستان للعلوم النووية والتكنولوجيا" في تطوير قدرات باكستان، لاستخراج مادة "اليورانيوم المشع"، وبناء مجمعات ومفاعلات نووية جديدة تحل محل المفاعلات القديمة، وتجمع دوائر الاستخبارات الأمريكية على أن باكستان تنتج الكميات المطلوبة من مادة "اليورانيوم المشع" منذ عام ١٩٨٧، بما يمكنها من إطلاق ستة صواريخ نووية.

وعلى ذلك يمكن القول إن لعبة المصالح للقوى العظمى والكبرى، كان لها دور كبير في توفير التقنيات اللازمة لإنتاج السلاح النووي، لكل من الهند وباكستان، كما أنه من الواضح أن كلتا الدولتين قد تسلحتا "بالإرادة والتحدي"، لامتلاك القنبلة النووية ووسائل إيصالها من الصواريخ المختلفة، وكانت سياسة التوافق مع مصالح تلك القوى، إحدى الوسائل الفعالة لنجاحهما في هذا المجال.

وعلى ضوء ذلك، نؤكد أن تجربة امتلاك القنبلة النووية لكل من الهند وباكستان، تجربة جديرة بالتأمل والمزيد من الدراسة، باعتبارها مثالا لإرادة سياسة صلبة، أمكنها مواجهة كافة التحديات والمعوقات التي اعترضت طريق امتلاك هذا السلاح؛ حيث أيقنت كلٌ من الدولتين وخاصة الحكومات المتعاقبة في باكستان أن امتلاك القنبلة النووية، يعد ضرورة ملحة لمواجهة ليس فقط التهديدات والعدائيات المحيطة، بل أيضا للحفاظ على بقاء الدولة ذاتها واسترجاع حقوقها المغتصبة.

ولقد أبرزت التفجيرات النووية التي أجرتها كل من الهند وباكستان في مايو ٢٠٠٠، العديد من التساؤلات حول آثارها الإستراتيجية في منطقة جنوب آسيا، خاصة في إطار الموقف الاقتصادي. والسياسي، والاجتماعي المتدني لتلك الدولتين، وما عكسته مصالح القوى الكبرى والعظمى في المنطقة، من إشعال التسابق النووي فيها، الأمر الذي يمكن معه استخلاص العديد من الحقائق الإستراتيجية، التي يمكن أن تنعكس بالسلب أو الإيجاب على منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة، وذلك لتشابه الظروف الإقليمية والدولية بينهما.. لعل أهمها:

١ – أن الحالة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية المتردية للدولتين، وحجم الأزمات الداخلية بكل منهما، لم تقف حائلا دون إنتاج وامتلاك السلاح النووي عن قناعة بأنه السبيل الوحيد لدرء التهديدات الخارجية، وحل المشاكل الحدودية والخلافية بين الدولتين.

٢ – أن هناك حدودًا لتطوير البرامج النووية للدولتين واستمرار إجراء التجارب للحصول على "القنابل الهيدورجينية" و"قنابل النيوترون"، والتي تعتبر مكملة لمنظومة الأسلحة النووية، إلى جانب وسائل الإيصال المتطورة، خاصة في مجال الصواريخ الإستراتيجية.. وذلك للضغوط الاقتصادية المتزايدة على الدولتين من جانب وللقيود الدولية المنتظر فرضها للحد من تطويرهما لتلك البرامج من جانب آخر. وبالتالي فالمتوقع أن تكتفي الدولتان بإنتاج أعداد محدودة من الرؤوس والقنابل النووية، بما يكفي فقط لتدمير الأهداف ذات الطبيعة الإستراتيجية للطرف الآخر.

٣ – أن القيادة السياسية الباكستانية تعي المخاوف الغربية من انتشار الأسلحة النووية في بعض الدول الإسلامية المجاورة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، والذي سارعت الحكومة الباكستانية بالإعلان "أن القنبلة النووية ليست للتصدير، وان برنامجها النووي سيبقى في أيد سليمة".. إضافة إلى استحالة القيام بذلك التصدير؛ حيث إن إنتاج القنبلة النووية يتطلب مراحل فنية وتكنولوجية، ومواد ومستلزمات إنتاج، ووسائل إيصال من طائرات مقاتلة وصواريخ، ومدفعيات، في إطار منظومة متكاملة لا تسمح بتصدير السلاح النووي.. ولكنها يمكن أن تسمح فقط إذا توافرت الإمكانيات بنقل الخبرة التكنولوجية والفنية فقط، وهو ما ستحرص باكستان على عدم تنفيذه، لعدم تعرضها لمزيد من العقوبات الدولية..

٤ – أن امتلاك السلاح النووي للدولتين "الهند وباكستان" سيكون حافزًا لحل الخلافات والمشاكل القائمة بين الدولتين بالوسائل السياسية. وبالتالي فإن امتلاك القنبلة النووية لهما سيدعم موقف المفاوض السياسي لكل منهما، بالحصول على أفضل النتائج والحلول لصالح قضيته.

٥ – أن حدود استخدام القنبلة النووية من أي طرف سيكون قاصرًا على الدفاع عن الدولة، والرد على استخدامها من الطرف الآخر، مما يؤكد تبني الدولتين "لإستراتيجية الردع"، والتي تعنى التلويح فقط بالاستخدام، وبالتالي تمنع نشوب صراع مسلح منتظر بينهما، ارتباطًا بحجم التدمير الذي يمكن أن يحدثه الاستخدام الحقيقي للقدرات الإستراتيجية للدولتين.

٦ – أن امتلاك الدولتين للقنبلة سيغير بشكل رئيسي خريطة التحالفات الإقليمية والدولية في شبه القارة الهندية بشكل عام، ولكل من الهند وباكستان بشكل خاص، مما سيؤدي إلى توازن أكبر في القوى الإقليمية في جنوب آسيا بالقدر الذي يشير إلى أن احتمالات التوجه إلى الحلول السلمية للمشاكل الإقليمية القائمة أقرب منه للحلول العسكرية.. كما يؤكد أن أي صراع مسلح قادم نتيجة فشل الحلول السياسية سيقتصر، على استخدام الأسلحة التقليدية دون استخدام الروادع الإستراتيجية النووية المدمرة.

المصـادر

أولاً: الكتب والمراجع:

(١) لواء أ.ح. دكتور زكريا حسين: السياسة العسكرية المصرية في التسعينيات، الهيئة العامة للاستعلامات – وزارة الإعلام – القاهرة ١٩٩٢.

(٢) لواء أ.ح. دكتور زكريا حسين: العرب إلى أين؟، المكتب المصري الحديث – القاهرة ١٩٩٦.

(٣) عميد ركن هيثم الكيلاني الميزان العسكري العربي/ الإسرائيلي – المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط – القاهرة – ١٩٩٣.

(٤) د.مصطفى كامل محمود التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط – مركز الأهرام للنشر – القاهرة ١٩٩٥.

(٥) أنتوني هـ. كوردسمان: دروس الحرب الحديثة – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – ترجمة وتعليق المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة – ١٩٩٤.

(٦) أنتوني هـ. كوردسمان: "بعد العاصفة " التغيرات في التوازن العسكري بالشرق الأوسط – دار الهلال – ترجمة وتعليق المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة – القاهرة ١٩٩٤.

(٧) شوقي عبده البابلي: الإنتاج الحربي في مصر – الهيئة العامة للكتاب – القاهرة ١٩٩٥–

(٨) عبد العزيز أبو حسين: الإنتاج الحربي في مصر – الهيئة العامة للكتاب – القاهرة ١٩٩٤.

(٩) د. سامي منصور تجارة السلاح والأمن القومي العربي – مكتبة مدبولي – القاهرة – ١٩٩١.

ثانيًا: رسائل دكتوراه غير منشورة:

(١٠) لواء أ.ح. نبيل إبراهيم: الصناعات الحربية العربية – أكاديمية ناصر العسكرية العليا – القاهرة – ١٩٩٢.

(١١) لواء أ.ح. محمد جلال عفيفي: سياسة التسليح وانعكاساتها على الإستراتيجية العسكرية لمصر – أكاديمية ناصر العسكرية العليا – ١٩٩٦.

ثالثًا: ندوات إستراتيجية ودراسات/ أكاديمية ناصر العسكرية العليا:

(١٢) مجموعة باحثين: المتغيرات العالمية والإقليمية وتأثيرها على توازن القوى في المنطقة العربية – مركز الدراسات الاستراتيجية ق.م – ١٩٩٤.

(١٣) مجموعة باحثين: ضبط التسلح في منطقة الشرق الأوسط وتحقيق التوازن العسكري بالمنطقة/ ندوة مشتركة مع الجانب الأمريكي/ مركز الدراسات الإستراتيجية ق.م – عام ١٩٩٣.

(١٤) لواء أ.ح. دكتور زكريا حسين: التصعيد النووي الهندي – الباكستاني والشرق الأوسط – القاهرة – يونيه ١٩٩٨.

رابعًا: الدوريات والمقالات والتقارير:

(١٥) السياسة الدولية: العدد ١٢١/ ١٩٩٥ – العدد ١٤٣/٢٠٠١.

(١٦) التوازن العسكري لدول منطقة الشرق الأوسط – مركز الدراسات والإستراتيجية ق.م ١٩٩٥.

(١٧) لواء أ.ح. علي رجب: قراءة في ملف الاتفاق العسكري – مجلة الدفاع – القاهرة – العدد ٩٨ – سبتمبر ١٩٩٤.

(١٨) لواء د. عبد الرحمن الهواري: التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط – السياسية الدولية – العدد ١٤٣ لعام ٢٠٠١.

(١٩) لواء د. زكريا حسين: العراق والأمن والتوازن الإقليمي – سلسلة مقالات – مجلة أكتوبر/ عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠.

خامسًا: كراسات إستراتيجية:

(٢٠) لواء د. زكريا حسين: الترسانة النووية الإسرائيلية – العدد ٢٨ – ١٩٩٥.

(٢١) د. عبد المنعم سعيد: ضبط التسليح في الشرق الأوسط – العدد ٢٩ – ١٩٩٥.

(٢٢) د. مصطفى كامل محمد: تركيا "القدرة والتوجه والدور" – العدد ٤٧ – ١٩٩٦.

(٢٣) د. ممدوح أنيس فتحي: صراع الصواريخ في الشرق الأوسط – العدد ٥٩ – ١٩٩٧.

(٢٤) محمد عبد السلام: انتشار القدرات النووية في الشرق الأوسط – العدد ٧٦ –١٩٩٩.

(٢٥) تقديرات تقارير وكالة المخابرات المركزية من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٩.

(٢٦) تقديرات وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح "ACDA" من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٩. (٢٧) تقدير التوازن العسكري في الشرق الأوسط – مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن عن عام ٢٠٠٠ "CSIS".

سادسًا: الكتب والمراجع الأجنبية:

(28) The international institute for strategic studies "strategic survey" ,(1994-1995), (1998-1999) London .

(29) The international institute for strategic studies " The military balance – (1994-1995), (1998-1999) I ISS, London.

(30) Yezid Sayige – Arab Military Industry, capability performance and impact, London, New york, 1992.